



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الساناية - وهران-

قسم اللغة العربية وآدابها

كلية الآداب و الفنون و اللغات

العلامة الإعرابية في شرح الشواهد الشعرية عند أبي بكر العربي الوهراني

من 1900 – 1994 م

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير

تخصص الدراسات النحوية في الجزائر

تحت إشراف:

أ. د المختار بوعناني

من إعداد الطالبة:

بن سعيد نعيمة

2014/06/29

لجنة المناقشة

(رئيساً)

(مشرفاً)

(مناقشاً)

(مناقشاً)

أ. د منصور ميلود

أ. د المختار بوعناني

أ. د هني سنية

أ. د سعد الله زهرة

السنة الدراسية 2013 – 2014

المقدمة

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

لطالما اعتقدت بمقولة: "النحو علم نضج حتى احترق"، ظناً مني أنه لا مجال للخوض فيه، ولا في مسأله، باعتبارها مسلمات، وأن النحو علم تم واكتمل على يدي أسلافنا من أصحاب القرون الأولى التي تلت عصر النبوة.

ظل هذا الاعتقاد كذلك، إلى أن فتح الله لي باباً في مجال البحث العلمي، فأفئته علماً ذو وجهين:

- وجه يتعلق بالنظام الداخلي للغة، وهو الذي لا مجال للبحث فيه، ولا سبيل لتغييره.
- ووجه ثان يتعلق بالنظام الخارجي للغة، وهذا الذي يمكن البحث فيه، وخوض فلسفته، بالوصف، والتحليل والتعليل.

وهنا بدأت البحث عن موضوع من صميم هذا العلم (علم النحو)، حتى يكون موضوع رسالتي، دون أن أغفل على أن يكون ذو صلة بمشروع الدراسة، وهو "الدراسات النحوية في الجزائر".

أمّا فكرة البحث فلا أزمع أنها كانت من وحي، بل من اقتراح أستاذي الفاضلين الأستاذ الدكتور: المختار بوعناني "والأستاذ الدكتور: المكي درار. فكان أن أشارا عليّ بموضوع العلامة الإعرابية في شرح الشواهد الشعرية عند أبي بكر بن العربي".

وقد وجدت في ذلك ربطاً بين فكرتين هامتين الأولى تتعلق بإحياء التراث من خلال تناول أهم المؤلفات النحوية التي جاد بها عقل الشيخ أبي بكر بن العربي، وهو من هو في مجال الدرس اللغوي.

وكذا إضاءة ما أظلم من حياة هذا العالم الجليل بتسليط الضوء على ثلاثٍ من أهم مؤلفاته النحوية، ألا وهي:

- شرح شواهد الأشموني، ورمزنا له بـ(ش). احتوى سبعين (70) صفحةً، ضمّت ألفاً ومائتين وسبعاً وستين (1267) شاهداً، منها ألفاً ومائة وتسعاً وستين (1169) في النحو، وثمانيةً وتسعين (98) في الصرف.

- شرح شواهد مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ورمزنا له بـ(م). جاء في ثلاثٍ وخمسين صفحةً، ضمّت ألفاً وواحداً وسبعين (1071) شاهداً، كلّها في النحو عدا واحداً.

- شرح شواهد أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ورمزنا له بـ(س). احتوى هذا المخطوط خمساً وثلاثين (35) صفحةً، ضمّت سةً مائةً وثلاثين (630) شاهداً، منها خمس مائةً وسةً وثمانين (586) في النحو وثلاث وخمسون (53) شاهداً في الصرف

- أما الفكرة الثانية فتتعلّق بدراسة موضوع العلامة الإعرابية في الشاهد الشعري، وعرض آراء النحاة بمن فيهم ابي بكر بن العربي حول هذه المسألة.

ولابد من الإشارة إلى أن الموضوع لا يدرس العلامة بوصفها شكلاً يرتسم على اللفظ، في سياق الجملة، لكن بوصفها دلالةً على معنى وظيفي معين، ومن هاتين الفكرتين كبر الدافع، واتضحت أسباب اختيار الموضوع، والتي اعرضها في الآتي:

1- الاهتمام بالتراث وإحياءه من جديد من خلال تسليط الضوء على أهم معالمه وأعلامه.

2- إظهار حب واهتمام علماء الجزائر بالتراث النحوي، واللغوي من خلال شرح أهم مؤلفاته.

3- تبين أثر العلامة الإعرابية في الجملة وإبراز دورها في تحديد الوظائف النحوية.

4- إبراز دور الشاهد الشعري في عملية التقعيد النحوي.

وقد جاء هذا البحث مقسماً كالاتي:

1 - نبذة عن حياة أبي بكر بن العربي الوهراني.

2 - المدخل:

ضمنته التعريف بمصطلحات البحث، و تحديد علاقة العلامة الإعرابية بالشاهد الشعري

3 - الفصل الأول: وقد اسميته "المرفوعات"، و تناولت فيه أهم المسائل المتعلقة بالمبتدأ وقسيمه الخبر، والفاعل ونائبه، واسم كان وأخواتها وخبر إنّ وأخواتها والتوابع.

4 - الفصل الثاني: عنوانه ب: "المنصوبات" وأهم مسائله (المفاعيل الخمسة، والاستثناء،...)

5 - الفصل الثالث: فصل ملحق المنصوبات، وهو تابعٌ للفصل الثاني. تناولت فيه: الحال، والتمييز، والنداء، وباقي المنصوبات)

6 - الفصل الرابع: ويحمل عنوان: " المجرورات " وتضمّن المجرورات بأنواعها الثلاثة: المجرور بالحرف، والمجرور بالإضافة، والمجرور بالإتباع.

7 - الفصل الخامس: وهو بعنوان: المجزومات، تفرع إلى مبحثين أساسيين هما: المجزوم بالحرف، والمجزوم بحروف الشرط.

وهذه الخطة كانت تتطلب منهجين أساسيين:

- 1- منهج تاريخي، وظّفته في التعريف بالشيخ أبي بكر بن العربي (مولداً، ونشأة، ووفاة)، وكذا التعريف بالشعراء الذين تمّ الاستشهاد بشعرهم.
- 2- منهج تحليلي وصفي وظّفته في عملية جمع الشواهد، وعزوها لأصحابها، وكذا توثيقها من مصادرها، إلى جانب تناول الشاهد بالتحليل والوصف، وتبيين دور الشاهد في عملية التقعيد النحوي، وربطه بقريضة العلامة الإعرابية.

وعن الصعوبات التي واجهتني في رحلة البحث فلا شك أنها تلك المتعلقة بمادته، حيث تطلب الأمر مني جهداً في إحصائها وتوثيقها قبل البدء في تحليلها، إلى جانب نقص المؤلفات التي تناولت موضوع "العلامة الإعرابية" بشكل أساسي، إلا ما كان متناثراً في شكل عناوين فرعية بين طيات كتب النحو، والمجالات.

وختاماً لهذا التقديم، بعد شكر الله تعالى أتقدم بالشكر والعرفان لكل من الأستاذ المشرف الدكتور "المختار بوعناني" والأستاذ الدكتور "المكي درار" والأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة، كما لا أنسى أن أشكر والدي الحبيب وأمّي الغالية، وزوجي الفاضل وأهله، وإخوتي وأخواتي وأولادهم، وكلّ من ساعدني في إيصال هذا البحث لبرّ المناقشة. دون أن أنسى أخوي الحبيبين رحمهما الله وأسكنهما الفردوس الأعلى باديس وبلال.

المدخل

أولاً: أبو بكر بن العربي نبذة عن حياته

هو الشيخ أبو بكر بن أحمد بن الميلود بن بلقاسم بن العربي من أولاد شارف¹ التيجني نسباً، الماضوي مولداً.

1- المولد والنشأة

أ - المولد: ولد أبو بكر بن العربي عام ألف وثلاثمائة وتسعة عشر (1319هـ) الموافق لألف وتسعمائة واثنين ميلادية (1902) بقرية عين ماضي، ولاية الأغواط.

وذكر صاحب رسالة: "تصريف الفعل لأبي بكر بن العربي" نقلاً عن الشيخ وعلي بن دونية أن ميلاده الحقيقي كان سنة ألف وثلاثمائة وأربعة عشر للهجرة (1914) الموافق لألف وتسع مائة ميلادية (1900).²

ب- النشأة: نشأ الشيخ بمدينة عين ماضي، عهد به والده في سنواته الأولى إلى الشيخين الجليلين "سيدي أحمد بالمبروك"، "سيدي محمد قريد" ليحفظ على يديهما القرآن الكريم، ثم أدخله المدرسة الفرنسية لمزاولة تعليمه الأكاديمي فتحصل على الشهادة الابتدائية، سنة ألف وتسع مائة وأربعة عشر ميلادية (1914).³

2- رحلته لطلب العلم:

بعد أن أتم الشيخ حفظ القرآن الكريم، وهو ابن السادسة عشر (16)، قرر اقتفاء أثر طلبة العلم، بالسفر إلى حواضره آنذاك، فكانت مدينة فاس أول مدينة يرتحل إليها، طالباً

¹ - الشيخ أبو بكر بن العربي التيجني المضاوي الوهراني - حياته وآثاره - ص. 17.

² - تصريف الفعل لأبي بكر بن العربي، دراسة تحليلية في ضوء التراث الصرفي العربي. رسالة ماجستير 2008. ص. 6.

³ - المسائل الصرفية في شرح الشواهد الشعرية عند أبي بكر بن العربي. رسالة ماجستير 2008. ص. 1.

العلم من علمائها. وهناك أعاد الشيخ، قراءة بعض أمهات الكتب، على اختلاف تخصصاتها وكان منها "الموطأ". و"مختصر خليل" ورسالة أبي زيد القيرواني".¹

وبقي هناك إلى أن تحصل على شهادة" التحصيل"، ليعود بعدها إلى أرض الوطن، وقد أصبح ممن يشار إليهم بالبنان.

3 - شيوخه:

- أدرك الشيخ ثلثة من العلماء الأجلاء، فتتلمذ على يديهم، وحظي بنصيبٍ وافرٍ من علمهم، ومن هؤلاء:
- الشيخ الفقيه سيدي أمر بن سعد،² وقد أخذ عنه مختلف الفنون.
- الشيخ الفقيه سيدي محمد السوسي السكتاني.³
- الشيخ العلامة محمد بن محمد المهدي الحجوجي الإدريسي الحسني⁴ أثناء رحلته إلى مدينة فارس.
- الشيخ الحافظ الفقيه سيدي محمد المدني بن الغازي ابن الحسن الرباطي⁵ درس عنه الفقه والبلاغة.
- الشيخ عبد الله الفضيلي.⁶
- الشيخ العباس نباني.⁷

¹ - الشيخ أبو بكر بن العربي - حياته و آثاره- ص 19

² - يراجع: نبذة مختصرة من حياة الشيخ أبي بكر (مخطوط). ص 2.

³ - يراجع: المصدر السابق. ص 2.

⁴ - يراجع: الأعلام. خير الدين الزركلي. دار العلم للملايين (بيروت). ط 15 (2002). ج 84/7.

⁵ - يراجع: تصريف الفعل لأبي بكر بن العربي. دراسة تحليلية في ضوء التراث الصرفي العربي. رسالة ماجستير 2008.

⁶ - نبذة مختصرة من حياة الشيخ أبي بكر (مخطوط). ص 3.

⁷ - م. ن. ص 3.

- الشيخ سيدي محمد بالميلود.¹

4 - تلامذته:

صار للشيخ كغيره من العلماء طلبة علم يتهافتون عليه، ويحجّون إليه، طالبين التزوّد بعلمه، ولعلّ أشهرهم:

- الشيخ وعلي بن دونية.²

- الشيخ وبسي عبد القادر.³

- الشيخ التجيني محمد الطاهر السمفوني.

- الشيخ محمد بن العربي⁴ ابن الشيخ أبو بكر بن العربي.

5 - منهجه في علم النحو:

لا شك أنّ ابن العربي قد استطاع بخبرته التعليمية أن يرسم لنفسه منهجاً خاصاً به، سواءً فيما تعلّق بالتعليم أو التأليف، وقد استوحى من فكره التعليمي الطريقة المثلى في تقديم الدرس اللغوي بشقيه النحوي والصرفي، تقديماً واضحاً، سهلاً، مختصراً. على غير ما عهدناه من النحاة المتقدّمين.

وبمجرد أن تتصفّح واحداً من مخطوطاته، يُخيّل إليك أنّك جالسٌ إلى شيخٍ يُلقّنك قواعد النحو، بشواهد لا إلى مخطوطٍ سُطّرت حروفه بمداد.

¹ - م. ن. ص 3.

² - يراجع: المسائل الصرفية في شرح الشواهد الشعرية عند أبي بكر بن العربي. رسالة ماجستير. 2008. ص 8.

³ - م. ن. ص 8.

⁴ - يراجع: نبذة مختصرة من حياة الشيخ أبي بكر (مخطوط). ص 9.

فنجده يُزَوج بين طريقتين لعرض شواهد النحوية، ففي المخطوط (م) رتّبها حسب حرف الروي: من الألف إلى الياء، فيما رتّبها في المخطوطين (ش، وس) وفق موضوعاتها النحوية: المرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات، والمجزومات، وأتبعها بشواهد الموضوعات الصرفية. ليختم في النهاية مخطوطاته بحمد الله والثناء عليه وذكر تاريخ التأليف.

وفي مقابل كل بيت نجد شرحاً مختصراً، جامعاً، مانعاً، بعيداً عن الإطالة التي قد تُضَيِّع فهم المسألة آخرها قبل أولها.

هذا فيما تعلق بالشكل، أمّا المحتوى فقد كشف عن عالم، شارح، دارس، بعيد كل البعد عن التعصّب لمذهب دون آخر، يأخذ عن المدرستين (البصرية، والكوفية)، ويكتفي بشرح الشاهد إن كان حوله جدلٌ واسعٌ، فأوجد لنفسه بذلك مذهباً نحويّاً تعليمياً جديداً.

كما نجده قد عمد إلى نمط المعاجم في شرح المفردات الصعبة، وتقديم المعنى، لما في ذلك من تسهيل لفهم البيت ووجه الاستشهاد فيه.

وهذا إن دلّ على شيءٍ إنّما يدلُّ على امتلاكه لخاصية اللغة العربية، إلى جانب فهمه للمسائل النحوية على صعوبتها، وكذا ذكائه التعليمي.

6 - وفاته:

توفي الشيخ أبو بكر بن العربي بتاريخ السابع من جمادى الثانية سنة ألف وأربعمائة وأربعة عشر (1414هـ)، الموافق للحادي عشر نوفمبر ألف وتسع مائة وأربع وتسعين (1994م)، تاركاً وراءه زاداً معرفياً غزيراً، ومنهجاً تعليمياً رائداً في مجال الدرس اللغوي، فرحم الله الشيخ واسكنه فسيح جناته آمين.

ثانياً: التعريف بمصطلحات البحث

1 - العلامة:

لغة: جاء في المعجم الوسيط: "العلامة: الأعلومة ، وما ينصب في الطريق فيهدى به".¹

اصطلاحاً: العلامة هي الآية والدلالة، وعلامة الشيء آية التي تعلن عنه، ودلالته التي تشير إليه، ولا بد للعلامة في دلالتها على المعلوم من أن تكون ظاهرة ملفوظة أو ملموسة.² فيمكن حينذاك تقديرها. وخلاصة التعريفين (اللغوي والاصطلاحي) أن العلامة قرينةٌ يُهدى بها لمعرفة الوظيفة النحوية للفظ في سياق الجملة.

2 - الإعراب:

لغة: يقال أعرب فلانٌ عن حاجته: أفصح وأبان.³

اصطلاحاً: قال الأنباري: "الإعراب فيه ثلاثة أوجه، أحدها أن يكون سُمِّي بذلك، لأنه يُبين المعاني. والوجه الثاني أن يكون سُمِّي إعراباً، لأنه تغيّر يلحق أواخر الكلم. والوجه الثالث أن يكون سُمِّي إعراباً، لأنّ المُعرب للكلام كأنه يتحبّب إلى السامع بإعرابه"،⁴ وعبر عنه صاحب شرح كافية ابن الحاجب بقوله: "الإعراب ما اختلف آخره به، ليدلّ على المعاني المعتورة به".⁵ ويقصد بذلك العوامل الداخلة على الاسم معنويةً كانت أو لفظية.

¹ - المعجم الوسيط. مجمع اللغة العربية. دار المعارف (مصر) ط2 (1393 هـ - 1973م). باب (العين). ج 1/ 624.

² - يراجع: معجم المصطلحات النحوية والصرفية. محمد سمير نجيب اللبدي. مؤسسة الرسالة. دار الفرقان (بيروت) ط1 (1405 هـ - 1985م). ص 159

³ - يراجع: المعجم الوسيط. باب (العين). فصل (عرب ، عرج). ج 2/ 591.

⁴ - أسرار العربية. تأليف الإمام أبي البركات عبد الرحمن بن أبي سعيد الأنباري. تحقيق محمّد بهجة البيطار. مطبوعات الجمع العلمي العربي (دمشق). ط 1 (1957). ص 21.

⁵ - شرح كافية ابن الحاجب. رضي الدين الإستراباذي. تحقيق أحمد السّيد أحمد. المكتبة التوفيقية. ج 44/1.

والإعراب هو الاختلاف والإبانة والإفصاح، تعبر عنه جملة من العلامات، ومن هنا وُجد ما يُسمى العلامات الإعرابية.

3 - الشاهد:

لغة: ورد في القاموس المحيط أن: الشهادة خبر قاطع، وتشهد كعلم، وقد تسكن هاؤه، والشاهد الذي لا يغيب عن علمه شيء، ويسمى الشهيد بذلك لسقوطه على الشهادة، أي الأرض، أو لأنه عند ربه حاضرا، وصلاة الشاهد صلاة المغرب، واليوم المشهود هو يوم الجمعة أو يوم القيامة، أو يوم عرفة¹.

ويقول صاحب الصحاح: "الشهادة خبر قاطع، تقول منه: شهد الرجل على كذا. والمشاهدة المعاينة، ويشهده شهودا أي حضره، فهو شاهد، وقوم شهود، أي حضوره"².

اصطلاحا: هو قول عربي لقائل موثوق بعربيته يورد للاحتجاج والاستدلال به على قول أو رأي³.

وجاء في كتاب الاحتجاج بالشعر في اللغة: "الشاهد ما يؤتى به من الكلام العربي الفصيح ليشهد بصحة نسبة لفظ أو صيغة أو عبارة أو دلالة إلى العربية"⁴.

¹ - القاموس المحيط مجد الدين الفيروزي آبادي. المؤسسة العربية للطباعة والنشر (بيروت). فصل (السين، والشين). باب الدال. ج 305/1، 306

² - يراجع: مختار الصحاح. محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي. إخراج دائرة المعاجم مكتبة لبنان (بيروت). 1986. ص 147.

³ - يراجع: معجم المصطلحات النحوية و الصرفية. ص 119.

⁴ - الاحتجاج بالشعر في اللغة، الواقع ودلالاته. د: محمد حسن حسن جبل. دار الفكر العربي (القاهرة). ص 51.

ثالثاً: العلامة الإعرابية والشاهد الشعري

تُعدُّ مسألة العلامة الإعرابية من أهمّ مسائل الدرس اللغوي قديماً وحديثاً، ويعود ذلك لكونها عنصراً مهماً ومشاركاً بين جميع لغات العالم. إذ لا يُمكن بأيِّ حالٍ من الأحوال تجاوزها، ولعلّ هذا ما دفع النحاة إلى إيلائها تلك الأهمية على مرّ العصور، ودراستها من مختلف جوانبها، سواءً ما تعلّق بجانب التأصيل، أو المفهوم، أو الدلالة والأثر في الجملة.

إنّ الهدف من ربط العلامة الإعرابية بالشاهد هو إظهار تلك العلاقة القائمة بينهما، إذ أنّ أساس الشعر العربي هو تلك الأنغام التي تولّفها حركات الإعراب،¹ وهذا ما يُحدّد الصلّة بينهما.

ونحن إذ نتحدّث عن الشعر نتحدّث عن ديوان العرب، يقول عمر بن الخطاب: أيها الناس عليكم بديوانكم لا يضل، قالوا: وما ديواننا؟ قال: شعر الجاهلية، فإن فيه تفسير كتابكم".

فإن كان عمر بن الخطّاب قد دعا لفهم القرآن وتدبّر آيه بحفظ الشعر وفهمه فما بالنا بالعلوم الأخرى التي هي دون علوم الدّين.

ومن هنا نشأ الاهتمام بالشعر، وبدأت الفكرة تتبلور في تأسيس علمٍ يحفظ للعرب لسانهم، ويصونه من اللحن بعد أن اتسعت رقعة الإسلام، واختلط العرب بغيرهم من الوافدين على الدّين الإسلامي، فتمازجت الحضارات، واختلطت الأنساب، وصار الأعجمي يتحدّث بلغة العربي، والعربي يتحدّث بلغة الأعجمي.

¹ - ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم. د: أحمد سليمان ياقوت. ديوان المطبوعات الجامعية (الجزائر). ط 1 (1401 هـ . 1981 م). ص 38.

وهم إذ يتحدثون عن اللحن إنما يقصدون ذلك التحريف الذي وقع على مستوى العلامات الإعرابية، التي تنتهي بها أواخر الكلمات.

وفي خضم هذه الاجتهادات في جمع ما تفرّق من الشعر بين القبائل العربية، والاتجاه إلى تأسيس علم جديد يُعرف بـ "علم النحو" ظهرت مسائل كثيرة من صميم اللغة، لم يكن هناك من سبيل لإغفالها أو تجاهلها.

والعلامة الإعرابية واحدة من هذه المسائل، ولعلّها أكثر المواضيع لصوقاً بالشعر، كونها حركات ترتسم على أواخر الحروف فتبين معناها الوظيفي، وكون الشعر باب الحركات والأوزان، والقوافي.

كما أنّ النحاة اصطدموا بواقع شعري يهدم بعض ما تعاقدوا عليه من المسائل، بحجّة الضرورة. وفي ذلك يقول بن جني: "الشعر موضع اضطرار، وموقف اعتذار كثيرا ما يحرف فيه الكلم عن أبنيته، وتحال فيه المثل عن أوضاع صيغها لأجله".¹

وكم هي كثيرة مواضع الاضطرار، لدى الشاعر، فقد أنهكت الدرس النحوي، وما كان من أمر النحاة إلا التسليم بها، والوقوف على أعتابها، وموضوع العلامة واحد من المواضيع التي طالتها. الضرورة الشعرية، وهذا ما أدّى إلى ظهور تيارٍ يدعوا لنبذها، بدعوى أنّه لا جدوى منها.²

وفي مقابل هؤلاء ظهر المدافعون عن الإعراب، الذين رأوا أنّه لا يمكن الحديث عن اللغة، في غياب الإعراب. وما الشعر إلا نموذجاً للغة في أرقى مستوياتها.

¹ - الخصائص. أبو الفتح عثمان بن جني. تحقيق محمد النجار. دار الكتب المصرية (1376هـ - 1957م). ج1/188.

² +- يراجع: ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم. ص 38.

الفصل الأوّل

المرفوعات

- ❖ المبتدأ
- ❖ الخبر
- ❖ الفاعل
- ❖ نائب الفاعل
- ❖ اسم (كان) وأخواتها
- ❖ اسم (ما، ولا، ولات) المشبّهات بـ (ليس)
- ❖ خبر (إنّ) وأخواتها
- ❖ التوابع (النعته، والعطف، والبدل)

المرفوعات

قبل التعريف بمصطلح المرفوعات لأبَدُّ أولاً وأنَّ نُعرِّف بمصدر التسمية، ألا وهو الرَّفْع.

الرَّفْع لغة: جاء في معجم الصحاح: "الرَّفْع ضدّ الوضع، ورفع فارفع، وبابه قطع".¹ وفي المعجم الوسيط: "رفع القوم رفعاً أصعدوا في البلاد، والبعير ونحوه في سيره : بالغ فيه وأسرع والشيء رفعاً ورفاعاً: أعلاه".²

اصطلاحاً: قيل الرَّفْع علم كون الاسم عمدة الكلام، ولا يكون في غير العمدة،³ والرَّفْع حالة من حالات الإعراب تكون في الأسماء والأفعال.⁴

والمرفوعات جمع مرفوع، والمرفوع هو ما اشتمل على علم الفاعلية،⁵ وهي لوازم الجملة والعمدة فيها التي لا تخلو منها، وما عداها فضلةً يستقلُّ الكلام دونها،⁶ كالمنصوبات والمجرورات.

والمرفوعات ستّة: فعلٌ وخمسة أسماءٍ، فأما الأسماء، فهي: التي ذكرها بن السراج⁷ في قوله: "الأسماء التي ترتفع خمسة أصنافٍ: الأول مبتدأ له خبر، والثاني خبرٌ لمبتدأ بنيته عليه، والثالث فاعلٌ بُني علي فعلٍ، ذلك الفعل حديثٌ عنه، والرابع مفعولٌ به بُني على فعلٍ

¹ - مختار الصحاح، باب (الراء)، فصل (رفف)، ص 105.

² - المعجم الوسيط، باب (الراء)، فصل (ارتقص - رفُع)، 360/2.

³ - ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 1/ 56.

⁴ - ينظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، د: محمّد سمير نجيب اللبدي، مؤسّسة الرسالة . دار الفرقان، ط 1

(1405 هـ - 1985م)، باب (الراء). فصل (الرفع)، ص 94.

⁵ - ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 1/ 161.

⁶ - يراجع: شرح المفصل. يعيش بن علي بن يعيش موفّق الدين، إدارة الطباعة المنيرية (القاهرة)، 74/1.

⁷ - هو محمد بن السريّ، أبو بكر بن السراج، (316 هـ). يراجع البلغة في تاريخ أئمة اللغة، الإمام مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، راجعه بركات يوسف هبود، المكتبة العصرية (صيدا-بيروت)، ط 1 (1422 هـ- 2001 م)، ص

فهو حديثٌ عنه، ولم تذكر من فعل به فقام مقام الفاعل، والخامس مشبّهٌ بالفاعل في اللفظ.¹ ويقصد بذلك اسم (كان) وأخواتها، وخبر (إنّ) وأخواتها، و(لا) التي لنفي الجنس، واسم (ما، ولا، ولات، وإنّ) المشبّهات ب(ليس)، والتابع للمرفوع (البدل، والصفة، والتوكيد، والعطف).

أمّا علامات الرّفْع، فأربعة واحدة أصلية، وهي (الضمّة)، والثلاث الأخر فرعية ينبن عنها، وهن (الواو، والنون، والألف).

تكون الضمّة ظاهرة كانت أو مضمرة علامةً للرفع في أربعة مواضع: الاسم المفرد، وجمع التكسير، وجمع المؤنث السالم، والفعل المضارع على هيئته الأصلية.

أمّا (الواو)، فتكون علامةً لرفع جمع المذكر السالم،² والأسماء الخمسة (أبو، فو، ذو، حمو، أخو). و(الألف) تكون علامةً لرفع المنتى.³ في حين تكون (النون) علامةً لرفع الأفعال الخمسة.⁴

وأوّل ما نبدأ به من المرفوعات المبتدأ وقسيمه الخبر، إذ يشكلان معاً تركيباً إسنادياً⁵ (مسندٌ ومسندٌ إليه)، فلا يقوم أحدهما دون الآخر، ولئن كان المبتدأ رافعاً للخبر، فهذا الأخير

¹ - الأصول في النحو. أبو بكر بن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة (بيروت)، ط 3 (1417هـ - 1996م)، 58/1.

² - جمع المذكر السالم هو ما دلّ على جمع بزيادة (واو، ونون) في آخره في حالة الرّفع، و(ياء، ونون) في حالتي النصب والجرّ. الدرّة البهية في أهمّ التعريفات النحوية، إعداد أبي عبد الله بن محمد بن القاسم الديلمي، ص 6.

³ - المنتى هو ما دلّ على اثنين بزيادة (ألف، ونون) رافعاً و(ياء، ونون) نصباً وجزأً. م ن، ص 6.

⁴ - الأفعال الخمسة، هي: تفعّلان، ويفعلان، وتفعّلون، ويفعلون، وتفعّلين.

⁵ - الإسناد هو إثبات شيءٍ لشيءٍ، أو نفيه عنه، أو طلبه منه.

متمّم لمعناه. وهذا التقديم ليس من باب الاعتقاد بتقدمه على الفاعل،¹ وإنما إتباعاً لمنهج بن العربي في ترتيبه المرفوعات.

أولاً: المبتدأ

تعريفه لغةً: جاء في لسان العرب: "بدأ في أسماء الله عزّ وجلّ المبدئ: هو الذي أنشأ الأشياء واخترعها ابتداءً من غير سابق مثال، والبدء فعل الشيء أول، بدأ به وبدأه يبدأً وأبدأه وابتدأه".²

اصطلاحاً: المبتدأ هو: "الاسم العاري عن العوامل اللفظية غير الزائدة: مخبراً عنه أو وصفاً، رافعاً لمستغنٍ به".³ والمعنى أنّ العامل في رفع المبتدأ معنوي لا لفظي، وأنّه العامل في رفع الخبر أو ما أغنى عنه.

1- الابتداء بالنكرة:⁴

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفةً، إذ لا يحسن الاخبار عن مجهولٍ، وأمّا مجيئه نكرةً، فاشتروا له أن يكون ذو فائدة.⁵

¹ - اختلف النحاة، هل هو أصلٌ أم الفاعل؟ فقيل أصلٌ والفاعل فرعٌ، ونسب لسيبويه، وقيل فرعٌ والفاعل هو الأصل، ونُسب للخليل، وقيل كلاهما أصلان، واختاره الرّضي ونقله عن الأخفش وابن السّراج. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، الإمام جلال الدّين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، تحقيق أحمد شمس الدّين، دار الكتب العلمية (بيروت-لبنان)، ط 1 (1418هـ-1998م)، 307/1، 308.

² - لسان العرب ابن منظور، تحقيق علي عبد الله الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمّد الشاذلي، دار المعارف (القاهرة)، باب (الباء)، فصل (بخن - بدأ)، ص 223.

³ - شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تقديم ووضع حسن حمد، إشراف د: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية (بيروت-لبنان)، ط 1 (1419هـ - 1998م)، 177/1.

⁴ - النكرة ما وُضِعَ لشيءٍ لا بعينه. التعريفات، باب (النون)، ص 316.

⁵ - يراجع: شرح كافية ابن الحاجب، 203/1.

هذه الفائدة قُيِّدَت بِجُمْلَةٍ مِنَ الْمَسْوُوعَاتِ،¹ عَدَّهَا ابْنُ مَالِكٍ خَمْسَةَ عَشَرَ مَسْوُوعًا،² وَخَالَفَهُ ابْنُ هِشَامٍ³ فِي خَمْسٍ مِنْهَا،⁴ أَمَا ابْنُ الْعَرَبِيِّ فَذَكَرَ سِتَّةً مِنَ الْمَسْوُوعَاتِ،⁵ أَوْلَاهَا مَا جَاءَ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ مِنَ الْكَامِلِ:⁶

1 - عَجَبٌ لِنَتَاكَ قَضِيَّةً وَإِقَامَتِي
فِيكُمْ عَلَى نَتَاكَ الْقَضِيَّةُ أَعْجَبُ⁷

الشاهد في البيت قوله (عَجَبٌ) الواقع مبتدأً، مع أنه نكرة، قال ابن العربي: "سَوْغُ الْإِبْتِدَاءِ بِالنَّكْرَةِ كَوْنُهَا فِي مَعْنَى الْفِعْلِ، وَ(لِنَتَاكَ) هُوَ الْخَبَرُ".⁸ وَمَعْنَى قَوْلِهِ: فِي مَعْنَى الْفِعْلِ، أَي أَنَّهَا تَتَصَرَّفُ تَصَرُّفَهُ، وَقَدْ أَفَادَتِ التَّعَجُّبُ عَلَى قَوْلِ الْأَشْمُونِيِّ.⁹ فَكَأَنَّهُ قَالَ: " مَا أَعْجَبَ تِلْكَ الْقَضِيَّةُ".

¹ - الْمَسْوُوعُ اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ سَوْغَ بِمَعْنَى: جَوَزَ، وَهُوَ الْخُصُوصِيَّةُ الْمَعْيِنَةُ الَّتِي يَجُوزُ وَجُودُهَا وَجْهًا مِنَ الْوُجُوهِ اللَّغَوِيَّةِ الَّتِي تَمْتَنِعُ عَادَةً بِغَيْرِ وَجُودِ هَذَا الْمَسْوُوعِ. مَعْجَمُ الْمَصْطَلِحَاتِ النَّحْوِيَّةِ وَالصَّرْفِيَّةِ، بَابِ (السَّيْنِ)، فَصْلُ (الْمَسْوُوعُ . التَّسْوِيَّةُ)، ص 108.

² - يَرَاوَعُ: شَرَحَ الْأَشْمُونِيُّ، 192/1، 193، 194، 195، 196، 197، 198.

³ - هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ بْنِ هِشَامِ الْعَلَامَةِ مُحِبُّ الدِّينِ ابْنِ الشَّيْخِ جَمَالِ الدِّينِ، النَّحْوِيُّ بْنُ النَّحْوِيِّ. وُلِدَ سَنَةَ خَمْسِينَ وَسَبْعِمِائَةَ، وَمَاتَ فِي رَجَبِ سَنَةِ تِسْعٍ وَتِسْعِينَ وَسَبْعِمِائَةَ. يَرَاوَعُ بَغِيَّةَ الْوَعَاءِ، ص 141.

⁴ - يَرَاوَعُ: مَغْنِي اللَّيْبِيبِ عَنِ كُتُبِ الْأَعْرَابِيِّ، ابْنُ هِشَامِ الْأَنْصَارِيِّ، تَحْقِيقُ عَبْدِ اللَّطِيفِ مُحَمَّدِ الْخَطِيبِ، السَّلْسَلَةُ التَّرَاثِيَّةُ، 520/2، 521، 522، 523.

⁵ - الْمَخْطُوطُ (ش)، ص 8، 9.

⁶ - هُوَ هِنِيُّ بْنُ أَحْمَرَ مِنْ بَنِي الْحَارِثِ. بِنَ مَرَّةٍ بِنَ عَبْدِ مَنَاةَ بِنَ كِنَانَةَ بِنَ خَزِيمَةَ. جَاهِلِيٌّ. الْمُؤْتَلَفُ وَالْمَخْتَلَفُ لِلأَمْدِيِّ، تَحْقِيقُ عَبْدِ السَّنَّارِ أَحْمَدَ فَرَّاحٍ، دَارُ إِحْيَاءِ الْكُتُبِ الْعَرَبِيَّةِ، الْقَاهِرَةُ (1381هـ . 1961م).

⁷ - الْبَيْتُ بِلَا نِسْبَةٍ فِي الْمَخْطُوطِ (ش)، ص 8، وَلِهِنِيِّ بْنِ أَحْمَرَ فِي الْكِتَابِ (هَا)، 319/1، وَلِضَمْرَةِ بْنِ جَابِرٍ فِي الدَّررِ، 72/3، وَلِضَمْرَةِ أَوْ غَيْرِهِ فِي شَرَحِ الْأَشْمُونِيِّ، 194/1.

المعنى: قال الشننتمري: "كان هذا الشاعر ممن يبز أمه ويخدمها، وكانت مع ذلك تؤثر أماً له عليه يقال له جندب.

⁸ - الْمَخْطُوطُ (ش)، ص 8.

⁹ - يَرَاوَعُ: شَرَحَ الْأَشْمُونِيُّ، 193/1.

- هُوَ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى أَبُو الْحَسَنِ نُورِ الدِّينِ الْأَشْمُونِيِّ. نَحْوِيُّ مِنْ فُقَهَاءِ الشَّافِعِيَّةِ. (نَحْوُ 900هـ - نَحْوُ 1495م). الْأَعْلَامُ، 5/10.

أما المسوِّغ الثاني، فهو مجيء النكرة بعد "كم" الخبرية، كما هي الحال في قول الشاعر من الكامل:¹

2 - كَمَ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ
فَدَعَاءَ قَدْ حَلَبْتَ عَلَيَّ عِشَارِي²

الشاهد في البيت قوله (كَمَ عَمَّةٍ) حيث رُوي لفظ (عَمَّة) بالأوجه الثلاثة: الرفع والجرّ والنصب، قال ابن العربي: سوِّغ الابتداء بالنكرة، وهي (عَمَّة) لوقوعها بعد (كم) الخبرية، ويجوز جرُّها بالإضافة ف (كم) هي المبتدأ، ونصبها على أنها استفهامية ف (كم) أيضاً مبتدأ.³ وإذا ما قرأنا الشاهد بالوجه الأول، فإنَّ (عَمَّة) مبتدأ نكرة.

هذه المسألة تفضي بنا إلى فكرتين أساسيتين: أولاً أن التعريف والتكثير أحد القرائن المساعدة في تحديد المعنى الوظيفي للفظ في سياق الجملة، ولولا ذلك ما وقع النحوي في حرج تعدُّد العلامة الإعرابية (الرفع، والنصب والجرّ)، وثانيها أن العلامة ما هي إلا نتاج تظافر جملة من القرائن.

2 - حذف المبتدأ:

الحذف ظاهرة متفشية في اللغة لاسيما الشعر، وإن كان لها ما يبرِّرها بلاغياً،⁴ فإنَّ النحويّ وجد نفسه ملزماً بالتفعيد لها، كغيرها من الظواهر اللغوية.

¹ - هو همّام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي، أبو فراس الشهير بالفرزدق، (11هـ - 728م). الأعلام، 93/9.

² - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 8، والمخطوط (م)، ص 14، وللفرزدق في ديوانه، ص 312، والكتاب، 72/2، 162، 166، وشرح الأشموني، 197/1، والمغني، 46/3.

اللغة: الأفدع الذي يمشي على ظهر قدميه، والقدح اعوجاج الرّسغ من الرجل واليد، والقدح من صفات العبيد والإماء، والعشار جمع عشاء، وهي الناقة التي أتى على وضعها عشرة أشهر.

³ - المخطوط (ش)، ص 8.

⁴ - من أغراض الحذف البلاغية: الإعظام، والتّقخيم، والإيجاز، والاختصار.

ومن مواضع حذف المبتدأ.¹ قول الشاعر من الطويل:²

3 - وَقَالَتْ حَنَانٌ، مَا أَتَى بِكَ هَا هُنَا؟
أَدُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفٌ³

الشاهد فيه قوله (حَنَانٌ) المصدر الواقع خبراً لمبتدأ محذوف، قال ابن العربي: "أي (أمرُ حَنَان) حذف المبتدأ وجوباً لكون الخبر مصدراً جيء به بدلاً من فعله".⁴ وبهذا قال الأشموني وابن هشام.⁵

ثانياً: الخبر

تعريفه لغةً: الخبر هو ما يُنقل ويُحدَّث به قولاً أو كتابةً. وقولٌ يحتمل الصدق والكذب لذاته. (ج) أخبار. (جج) أخابير.⁶

اصطلاحاً: عرّفه ابن مالك⁷ قائلاً: "الخبر الجزء المتمم الفائدة".⁸ والفائدة متعلّقة بالمبتدأ.

¹ - مواضع حذف المبتدأ وجوباً أربعة، هي: الإخبار عنه بنعت مقطوع للرفع، والإخبار عنه بمخصوص (نعم)، والإخبار عنه بمصدر، وفي قولهم (في ذمتي لأفعلن). يراجع شرح الأشموني، 211/1.
² -أخو النعمان بن المنذر لأمه رومانس. شاعرٌ مخضرم، توفي بعد السنة الثانية عشرة للهجرة. المؤلف والمختلف، ص285.

³ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 9، والمخطوط (س)، ص 6، ولمنذر بن درهم الكلبي في شرح الأشموني، 211/1، والخزانة، 112/2، وبلا نسبة في شرح التصريح، 222/1، وشرح المفصل، 118/1.

المعنى: يصوّر الشاعر غيرة محبوبته التي التقاها مصادفة، فأنكرته خوفاً عليه من قومها الغياري، ورحمةً به على تجشّمه الأهوال، فلقنته جواباً إذا سأله أحدٌ عن سبب مجيئه، وهو النسب أو المعرفة بالحي.

⁴ - المخطوط (ش)، ص 9.

⁵ - يراجع: شرح الأشموني، ج 211/1. وأوضح المسالك، 193/1.

⁶ - ينظر: المعجم الوسيط. باب (الباء). فصل (اختبر - خبس)، 215/1.

⁷ - هو محمّد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك العلامة جمال الدّين أبو عبد الله الطائي الجيّاني الشافعي النحوي، (نحو 600هـ - 672هـ). بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدّين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق محمّد عبد الرحيم، دار الفكر للطباعة والنشر (بيروت - لبنان)، ط 1 (1425 هـ - 1426هـ)، ص 128.

⁸ - شرح الأشموني، 183/1.

1 - تقدّم الخبر وتأخره:¹

تسير الجملة الاسمية وفق ترتيبٍ معين، يتقدّم فيه المبتدأ كونه صاحب الصدارة، والمعني بالحكم، ويليه الخبر الذي يبين عن حاله، ولأنّ التقديم والتأخير من الأساليب الشائعة في اللغة العربية، فقد يُقدّم الشاعر على تأخير ما حقه التقدّم، وتقديم ما حقه التأخر، كما هي الحال في قول الشاعر من الطويل:²

4 - بُنُونًا بُنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَاتِنَا بُنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرَّجَالِ الْأَبَاعِدِ³

الشاهد فيه، قوله: (بُنُونًا بُنُو أَبْنَائِنَا) حيث قدّم الخبر (بنونا) على المبتدأ (بنو)، قال ابن العربي: "(بنونا) خبر مقدّم و(بنو أبنائنا) مبتدأ مؤخر".⁴ ورأيه هذا يلخص قول ابن هشام، والذي جاء فيه: "التقدير (بنو أبنائنا مثل بنينا). فقدّم وأخر، وترك كلمة (مثل) للعلم بقصد التشبيه، وبأنّ المراد تشبيه أبناء الأبناء بالأبناء لا العكس".⁵ والمعنى أنّه متى تمكّن القارئ من معرفة المبتدأ من الخبر، واتّضح المعنى جاز له أن يقدّم أو يؤخر.

هذا وقد يتقدّم الخبر على المبتدأ وجوباً لا جوازاً،⁶ كقول الشاعر من الطويل:⁷

1 - يتقدّم الخبر على المبتدأ في أربعة مواضع: مجيء الخبر جملة فعلية متصلة بضمير يعود على المبتدأ، حصر الخبر في المبتدأ، أن يكون من أسماء الصدارة، كأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط.

2 - يُراجع: هامش الرسالة، ص 14.

3 - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 8، والمخطوط (س)، ص 6، والمخطوط (م)، ص 10، وللفرزدق في الخزانة، 444/1، وشرح الأشموني، 199/1، وبلا نسبة في المغني، 364/5، وشرح المفصل، 99/1، 132/9.

4 - المخطوط (م)، ص 10.

5 - تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، جمال الدّين بن هشام الأنصاري، تحقيق وتعليق عبّاس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي (بيروت - لبنان)، ط 1 (1406 هـ - 1986 م)، ص 198.

6 - المخطوط (س)، ص 3.

7 - مجنون ليلي هو قيس بن الملوّح بن مزاحم العامري، (68 هـ - 688 م)، سمط اللّالي في شرح أمالي القالي، أبو عبيد البكري الأوبني، تحقيق عبد العزيز الميمني، لجنة التأليف والترجمة والنشر (القاهرة)، ط (1354 هـ)، ص 350، والأعلام، 208/5.

5 - أَهَابَكَ إِجْلَالًا وَمَا بِكَ قُدْرَةٌ عَلَيَّ، وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا¹

الشاهد فيه قوله (مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا) حيث قَدَّمَ الخبر (ملء) على المُخْبِر عنه (حبيب)، قال ابن العربي: "(مِلْءُ عَيْنٍ) خبر مقدّم وجوباً لعود الضمير في المبتدأ عليه".² كذلك قال الأشموني، وابن هشام.³ والمعنى أن اتصال المبتدأ بضمير (الهاء) العائد على جزء من الخبر (عين)، هو ما قدّمه، إذ لو تأخر لعاد عليه كَلِيَّةً⁴ أي على (ملء) لا على (عين)، وهذا مخالفٌ لمقصد الشاعر.

لا يقتصر تقديم الخبر، على الواجب أو الجائز فقط، فقد يتقدّم شذوذاً، كما أورد ذلك ابن العربي نقلاً عن الأشموني،⁵ مستشهداً بقول الشاعر من الطويل:⁶

6 - فَيَا رَبِّ هَلْ إِلَّا بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى عَلَيَّهِمْ وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ الْمُعْوَلُ⁷

¹ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص9، والمخطوط (س)، ص6، ولقيس بن الملوّح في ديوانه، ص35، ولنصيب بن رباح في ديوانه، ص68، وتخليص الشواهد، ص201، ولوحدٍ منهما في شرح الأشموني، 203/1. المعنى: يقول مخاطباً حبيبته: إنني أشعر بالخوف أمامك لأنني أعظمك، وليست لك القدرة عليّ ولكنك حبيبة ملء العين، تسبطين علي حبك وعاطفتك.

² - المخطوط (س)، ص6.

³ - يراجع: شرح الأشموني، 203/1، وأوضح المسالك، 191/1.

⁴ - يراجع: شرح التصريح على التوضيح. أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تأليف الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية (بيروت - لبنان)، ط1 (1420هـ-2001م)، 220/1.

⁵ - يراجع: المخطوط (ش)، ص8.

⁶ - هو الكميّ بن ثعلبة بن نوفل بن نضلة بن الأشتر بن جحوان بن فقّس بن طريف بن عمرو بن قعين بن الحارث بن ثعلبة بن دودان بن أسد بن خزيمة جاهلي. الأعلام، 233/5، 234.

⁷ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص9، والمخطوط (س)، ص6، وللكميت في شرح الأشموني، 201/1، وتخليص الشواهد، ص192، وسرُّ صناعة الإعراب، 139/1. اللغة: المعوّل: الذي يُعتمد عليه.

الشاهد فيه قوله (إِلَّا عَلَيْكَ الْمَعُولُ) إِذْ قُدِّمَ الْخَبْرُ (عَلَيْكَ) الْمَحْصُورُ بِـ (إِلَّا) عَلَى الْمَبْتَدَأِ (الْمَعُولِ). قال ابن العربي: "(عليك) خبر مقدّم شذوذاً لاقترانته بـ (إلّا)".¹ وقوله هذا يوافق ما جاء به ابن هشام والأشْمونِي.²

إِنَّ تَقْدِمَ الْخَبْرِ عَنِ الْمُخْبَرِ عَنْهُ مِنَ الْمَسَائِلِ الَّتِي تَعَاوَرَهَا النَّحَاةُ، فَاخْتَلَفُوا حَوْلَهَا اخْتِلَافَ الْمَوْجِزِ وَالْمَانِعِ. فكان بن العربي ممن أجازوه في مواضع، ومنعه في آخر آخذاً في ذلك برأي البصريين،³ الذين أجازوا تقديم الخبر شرط أمن اللبس واتّضح المعنى، وبيان الفائدة، أو أن يكون من باب التوسّع في الكلام، أمّا خصومهم من الكوفيين،⁴ فقد منعوا تقدّم ضمير الاسم على ظاهره. وإن كان الخصري⁵ قد نفى أن يكونوا منعه مطلقاً، بدليل قوله: "نقل المنع عن الكوفيين ليس مطلقاً"،⁶ لأنّ حكمهم اقتصر على ما احتجوا به من الشواهد.

وتقدّم الخبر رتبةً لا يعني تغيير وظيفته، قال بن جنّي:⁷ "وبعد، فليس في الدنيا مرفوعٌ يجوز تقديمه على رافعه، فأما خبر المبتدأ فلم يتقدّم عندنا على رافعه لأنّ رافعه ليس المبتدأ وحده، إنّما الرافع له (المبتدأ والابتداء) جميعاً، فلم يتقدّم الخبر عليهما معاً، وإنّما تقدّم على أحدهما وهو المبتدأ، فهذا لا ينتقض، لكنّه على قول أبي الحسن مرفوعٌ بالمبتدأ وحده، ولو كان كذلك

¹ - المخطوط (س)، ص 6.

² - يراجع: أوضح المسالك، 186/1، وشرح الأشْمونِي، 201/1.

³ - يراجع: المسائل النحوية في كتاب فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ناهد بنت عمر بن عبد الله العنيق، مكتبة الرشد (الرياض - السعودية)، ط 1 (1430 - 2009)، ص 327.

⁴ - م ن، ص 27.

⁵ - هو محمّد بن مصطفى بن حسن الخصري. فقيه شافعي عالم بالعربية. مولده ووفاته في دمياط بمصر (179هـ - 1870م). الأعلام، 100/7.

⁶ - حاشية الخصري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تأليف محمد الخصري، دار الفكر (مصر)، ص 100.

⁷ - هو عثمان بن جنّي، أبو الفتح، الموصلِي، ولد قبل الثلاثين وثلاثمائة، ومات يوم الجمعة لليلتين بقيتا من صفر، سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة، يُنظر وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تأليف ابن خلكان، تحقيق احسان عباس، دار صادر بيروت (1972م)، 116/3، 117.

لم يَجُزْ تقديمه على المبتدأ".¹ هذا الكلام على مذهب من يقول أن رافع الخبر ثنائي (المبتدأ، والابتداء)، أمّا من قالوا أن العامل في رفع الخبر هو المبتدأ فقد امتنع عندهم مثل هذا التقديم كما منعه في الفعل والفاعل.

إنّ المتنبع للطريقة التي علّل بها النحاة مسألة التقديم والتأخير لا سيما ابن العربي يجدها تقوم على المعنى أساساً من حيث الوضوح والصحة، فكانوا يجيزون التقديم والتأخير شرط المحافظة على مقصد الشاعر، وعدم الوقوع في اللبس بين الوظائف النحوية، فما كانت فيه العلامة واضحة غير مقدّرة، ساعدت في عملية التحديد الوظيفي للألفاظ وأمّا ما كانت فيه مقدّرة لتعذر ظهورها، أو لاشتغال المحلّ بالحركة المناسبة، فهنا يلجأ النحوي إلى قرائن أخرى، حتّى يفكّ هذا اللغز الذي أوقعه فيه الشاعر.

3 - حذف الخبر:

يُحذف الخبر حاله حال المبتدأ، ومن مسوِّغات حذفه، وقوعه بعد (لولا) كما أشار إلى ذلك ابن العربي،² ومنه قول الشاعر من الوافر:³

7 - يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلَا الغَمْدُ يُمَسِكُهُ لَسَالاً⁴

¹ - الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمّد علي النجار، دار الكتب المصرية (1376هـ - 1957م)، 385/2.

² - يراجع: المخطوط (س)، ص 6.

³ - هو أحمد بن عبد الله بن سليمان التتوخي المعري شاعر فيلسوف، ولد وتوفي في معرة النعمان، (449 هـ - 1057م). الأعلام، 157/1.

⁴ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 9، والمخطوط (س)، ص 6، والمخطوط (م)، ص 30، ولأبي العلاء المعري في شرح الأشموني، 206/1، والدرر، 196/1، ووصف المباني، ص 363، وبلا نسبة في شرح ابن عقيل، 251/1، والمغني، 302/1، 597/2، والمقرب، 84/1.

اللغة: الرعب: الخوف الشديد. العضب: السيف القاطع. الغمد: قراب السيف.

المعنى: يقول إنّ سطوته وشدة إخافته للأعداء يذيب سيوفهم، ولولا وجودها في أعماها لسالت على الأرض.

الشاهد فيه قوله (لَوْلَا أَلْغَمْتُ يُمَسِّكُهُ) حيث أثبت الخبر (يُمَسِّكُهُ) الواقع بعد (لولا)، قال ابن العربي: "أثبت الخبر بعد لولا جوازاً لوجود الدليل على الوجود المقيد".¹ والمعنى أن الخبر الواقع بعد (لولا) وجب حذفه، في حال وُجِدَ ما يدلّ عليه، فيجوز حينذاك إثباته.

ذكر كلُّ من ابن هشام والأشموني أن مذهب الجمهور حذف الخبر بعد (لولا) وجوباً، وجعلوا الكون المقيد مبتدأ.²

الحذف ظاهرة لغوية، منتشرة في العربية، يصفها الجرجاني³ قائلاً: "هو بابٌ دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر شبيهٌ بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر، أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجذك أنطق ما يكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تُبَيِّن".⁴ هذا في تقدير البلاغي، أمّا النحاة فقد ربطوه بالمستوى التركيبي والدلالي للجملة، لارتباطه بحذف المسند أو المسند إليه، فوجب عندهم تقدير المحذوف حتى يستقيم المعنى، كما اشترطوا وجود قرينة دالة على المحذوف، وقال الزركشي⁵ في البرهان: "إن من شروط الحذف أن تكون في المذكور دلالة على المحذوف إمّا من لفظه أو سياقه، وإلا لم يتمكن من معرفته فيصير اللفظ مُخَلّاً بالمعنى".⁶

في كلامه إشارة إلى تعدد قرائن الجملة، وعدم اختصارها في قرينة واحدة، وهي العلامة الإعرابية، وما دلّ على هذا أنه دعا للاستعانة بقرائن أخرى في حال غياب اللفظ، لأنّ مع

¹ - المخطوط (ش)، ص 9.

² - يراجع: أوضح المسالك، 198/1، وشرح الأشموني، 206/1.

³ - هو عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، أبو بكر، واضع أصول البلاغة. (471هـ - 1078م). الأعلام، 48/4.

⁴ - دلائل الإعجاز، تأليف عبد القاهر الجرجاني قراءة وتعليق محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي (مصر)، ط 5 (2004)، ص 205.

⁵ - هو محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين، (794هـ - 1392م). الأعلام، 60/6.

⁶ - البرهان في علوم القرآن، تأليف بدر الدين الزركشي، تحقيق أبي الفضل الدمياطي، ط (1427 - 2006)، ص 691.

حضوره تحضر العلامة، خاصّةً، وإن لم يوجد في التركيب ما يمنع ذلك، وبالتالي يمكن تحديد الوظيفة النحوية من خلالها، أمّا وأنها غائبة بغياب اللفظ، فهنا يمكن الاستناد لقرائن أُخرى.

ثالثاً - الفاعل:

تعريفه لغةً: جاء في المعجم الوسيط: "هو العامل، والقادر، والنجّار، ومن يُستأجر لأعمال البناء بالحفر ونحوهما".¹

اصطلاحاً: هو ما أُسند إليه الفعل أو شبهه على جهة قيامه به، أي على جهة قيام الفعل بالفاعل ليخرج عنه مفعول ما لم يُسمَّ فاعل.²

والفاعل كلُّ اسمٍ ذكرته بعد فعلٍ، وأُسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم،³ وأبسط ما يُعرّف به الفاعل، أنّه من يقوم بالفعل.

من الأحكام المتعلقة بالفاعل الرّفْع، وإنّما اختصّ بذلك لقوته، وتمكُّنه من لزوم الفعل، وعدم استغناء الفعل عنه.⁴ ضف إلى ذلك مجيئه بعد الفعل، وتقدُّمه المفعول به، وكلّ هذه الأحكام وما ينافيها ممّا ورد في بعض الشواهد الشعرية، تطرّق إليها ابن العربي في سياق شرحه لشواهد الفاعل. وأوّل هذه المسائل الآتي:

¹ - المعجم الوسيط، باب (الفاء). فصل (فطس . المفعولية)، 695/2.

² - يُنظر: التعريفات. باب (الفاء)، ص 171.

³ - ينظر: شرح المفصل، 74/1.

⁴ - ينظر: م ن، 75/1.

1- جرُّ الفاعل:

حقُّ الفاعل الرَّفْع لفظاً ومعنى، وأمَّا الجرُّ فيكون إمَّا بإضافة المصدر أو اسمه، أو (مِنْ)، أو (الباء)،¹ ومِمَّا زيدت فيه (الباء) قول الشاعر من الوافر:²

8 - أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تُنْمِي بِمَا لَأَقْتُ لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ³

الشاهد فيه قوله: (بِمَا لَأَقْتُ) حيث اقتزن الاسم الموصول (ما) بحرف الجرِّ (الباء)، قال ابن العربي: "(الباء) زيدت في فاعل (تنمي)".⁴ والمعنى أنَّ (ما) اسم موصول مجرور بحرف الجرِّ الزائد، واقع في محلِّ رفع فاعل الفعل (يأتي).

واختار بعضهم وجهاً آخر للشاهد، وهو أنَّ (بما) جار ومجرور متعلِّقان بـ (يأتي).⁵ وليست (الباء) زائدة.

2 - حذف الفاعل:

هذه مسألة خلافية واسعة، تطرَّق إليها ابن العربي كغيره من النحاة، لأنَّه لا يمكن بأيِّ حال من الأحوال تجاوزها، كون الحذف يتعلَّق بالفاعل، الذي يمثِّل عمدة الكلام، ونتج عن

¹ - يراجع: شرح الأشموني، 386/1.

² - هو قيس بن زهير بن جذيمة بن رواحة العبسي، (20هـ-640م). سمط اللآلي، ص487، والأعلام، 206/5.

³ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص20، والمخطوط (م)، ص8، ولقيس بن زهير في الكتاب، 316/3، والخزانة، 359/8، 361، 362، وشرح الأشموني، 83/1، وبلا نسبة في أسرار العربية، ص72، والمقرَّب، 50/1، 203.

اللغة: الأنباء: الأخبار. تنمي: ترتفع، تنتشر. اللبون: ذات اللبن أي الإبل.

المعنى: يفتخر الشاعر بشجاعته ويتساءل عما إذا عرف النَّاس بما فعل بإبل بني زياد التي استاقها وباعها استيفاء لحقه، غير مبالٍ بما يُعرَف عنهم من شجاعة وبأس.

⁴ - المخطوط (م)، ص8.

⁵ - حاشية أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن هشام الأنصاري، ومعه عدَّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تأليف محمَّد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، 71/2.

هذا الخلاف مذاهب ثلاثة، ذكر ابن العربي اثنان منها، في معرض شرحه لقول الشاعر من الطويل:¹

9 - فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي إِلَى قَطْرِي لَا إِخَالِكَ رَاضِيًا²

الشاهد في البيت قوله (كَانَ لَا يُرْضِيكَ) حيث حذف اسم (كان)، قال ابن العربي: "حذف اسم (كان) الواقع فاعل (يرضيك) أجازه الكسائي³ وأوله الجمهور بأن التقدير هو أي (ما نحن عليه من السلامة).⁴ كذلك قال الأشموني وابن هشام.⁵

فالمذهب الأول يمثله الكسائي، وأصحاب المدرسة الكوفية،⁶ الذين جوّزوا حذف الفاعل محتجّين بقول الشاعر، والمذهب الثاني، مذهب البصريين،⁷ وحتّتهم أنّه لا يجوز حذف الفاعل كونه والفعل كجزئي كلمة، لا يُستغنى بأحدهما عن الآخر.

أما المذهب الثالث فهو الداعي إلى التوفيق بين الرأيين، حيث قال أصحابه بجواز حذف الفاعل ما دلّ عليه دليل في الجملة، ومنعه متى غاب ذاك الدليل.

¹ - هو سوار بن المضرب، شاعر أموي. المقاصد النحوية في شرح شروح شواهد الألفية، بدر اللدين بن أحمد العيني، تحقيق محمّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية (بيروت - لبنان)، ط 1 (1426 هـ - 2005 م)، 202/2.

² - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 20، والمخطوط (س)، ص 13، ولسوار بن المضرب في شرح الأشموني، 387/1، والمقاصد النحوية، 202/2، وبلا نسبة في الخزانة، 479/10، وشرح المفصل، 80/1.

³ - هو عليّ بن حمزة بن بهمن بن فيروز الأسدي، من أهل باحمشا، (189 هـ). إنباه الرواة على أنباه النحاة، الوزير جمال الدين أبي الحسن عليّ بن يوسف القفطي، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي (القاهرة)، مؤسسة الكتب الثقافية (بيروت)، ط 1 (1406 هـ - 1986 م)، 256/2. والبلغة، ص 124.

⁴ - المخطوط (ش)، ص 20.

⁵ - يراجع: شرح الأشموني، 387/1، 388، وأوضح المسالك، 77/2.

⁶ - يعتبر هذا المذهب أول المذاهب النحوية نشوءاً، من علمائه: أبو الأسود الدؤلي، وعيسى بن عمر، وأبو عمرو بن العلاء، ويونس بن حبيب، والخليل بن أحمد الفراهيدي، وسيبويه، وغيرهم من النحاة. يراجع معجم المصطلحات النحوية. باب (الذال). فصل (المذهب)، ص 87.

⁷ - هو ثاني المذاهب النحوية ظهوراً، مؤسسها الكسائي، ومن علمائه هشام بن معاوية الضرير، والفراء، وثعلب. يراجع معجم المصطلحات النحوية والصرفية، باب (الذال)، فصل (المذهب)، ص 87، 88.

3 - تقديم الفاعل:

يقضي نظام الجملة بتقدّم المسند (الفعل) على المسند إليه (الفاعل)، وأمّا الخروج على هذا النظام ففيه خلاف أشار إليه ابن العربي، في معرض شرحه لقول الشاعر من الرّجز:¹

10 - مَا لِلْجَمَالِ مَشِيئًا وَوَيْدًا أَجْنَدًا لَيَحْمِلُنَّ أُمَّ حَدِيدًا²

والشاهد في البيت قوله (مَشِيئًا وَوَيْدًا) حيث قدّم الفاعل (مَشِيئًا) على الصفة المشبهة (وَيْدًا)، قال ابن العربي: "مَشِيئًا) مبتدأ والخبر محذوف، أي: يكون أو يوجد وئيدا"،³ وقال في المخطوط (س): "مَشِيئًا) فاعل (وَيْدًا) فُدم للضرورة، وقيل مبتدأ حُذِف خبره ليسدّ الحال مسدّه".⁴

موضع الخلاف في هذه المسألة يدور حول جواز تقدّم الفاعل على فعله أو لا، فقال الكوفيون بجوازه،⁵ محتجّين بما ورد في المسألة من شواهد، فيما منعه البصريون.⁶ إذ لا يجوز عندهم بأيّ حال من الأحوال أن يتقدّم الفاعل على فعله، حتّى لا يلتبس الأمر بينه وبين المبتدأ الذي يتقدّم خبره.

علاقة التلازم بين الفعل والفاعل، ليس من السهل فكّ عقدها، لأنّها إذ ذاك فصلٌ بين الطالب والمطلوب، وتغييبٌ للمعنى، وقوّة العلاقة التلازمية الإسنادية التراتبية، دفعت بابن

¹ - هي الزباء بنت عمرو بن الطرب بن حسان بن أذينة بن السميدع، (358 هـ - 285م). الأعلام، 41/3.

² - الرجز بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 20، والمخطوط (س)، ص 13، والمخطوط (م)، ص 11، وللزباء في الخزانة، 295/7، وشرح الأشموني، 388/1، والمغني، 644/2.

اللغة: السير الوئيد: السير على مهل. الجندل: الصخر.

³ - المخطوط (م)، ص 11.

⁴ - المخطوط (س)، ص 13.

⁵ - يراجع: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لأبي بكر السيوطي (911هـ)، تحقيق أحمد شمس الدّين، دار الكتب العلمية (بيروت - لبنان)، ط 1 (1418هـ - 1998م)، 511/1.

⁶ - يُنظر: م ن، 511/1.

جَنِّي إلى تشبيهها بعلاقة (الزاي) و(الدال) في (زيد).¹ فهما كالجاء الواحد لا ينفك أحدهما عن الآخر.

4 - المطابقة بين الفاعل وعامله:

المطابقة في هذا المبحث تكون في العدد (الإفراد، والتنثية، والجمع) والجنس (المذكر والمؤنث)، وقد يأتي الأمر خلاف ذلك، كما جاء في قول الشاعر من الوافر:²

11 - لَقَدْ وُلِدَ الْأَخْيَطِلَ أُمُّ سُوِّ عَلى بَابِ إِسْتِهَا صُلْبٌ وَشَامٌ³

والشاهد في البيت قوله (وُلِدَ الْأَخْيَطِلَ أُمُّ سُوِّ) حيث أتى بالفعل المنسوب إلى فاعل مؤنث مُذَكَّرًا، قال ابن العربي: "حذف (تاء) التانيث من (ولد) للفصل بالمفعول".⁴ وقال في المخطوط (س): "أي (ولدت) حذف (التاء) لفصل الفاعل جوازاً".⁵

أما الأشموني فقد جَوَّد إثبات (التاء) في هذا الموضع،⁶ كون الفاعل مؤنثاً حقيقياً.⁷

¹ - سرُّ صناعة الإعراب لأبي الفتح ابن جَنِّي، تحقيق حسن هندواوي، دار القلم (دمشق)، ط 2 (1413 هـ - 1993 م)، 225/2

² - هو جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي بن بدر الكلبي اليربوعي، (110 هـ - 728 م). الأعلام، 2/119.

³ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 20، والمخطوط (س)، ص 13، ولجرير في ديوانه، ص 293، وشرح التصريح، 409/1، والمقاصد النحوية، 218/2، وشرح الأشموني، 397/1، وبلا نسبة في الإنصاف، ص 152، والمقتضب، 2/147، 148، 3/349.

اللغة: الأخطيل. تصغير الأخطل الشاعر المعروف. صلب: جمع صليب. شام: اسم جمع شامة وهي الخالة

⁴ - المخطوط (ش)، ص 20.

⁵ - المخطوط (س)، ص 14.

⁶ - يراجع: شرح الأشموني، 398/1.

⁷ - المؤنث الحقيقي هو ما له محل للوطة كالفرج من بعض المخلوقات

ورأى المبرّد أنّ الشاعر حذف (التاء) من المؤنث الحقيقي اضطراراً قائلاً: "فإن قال: قام جواريك صلح، ولو قال: قام جاريتك لم يجز، وكذلك لا يجوز: قام مسلماتك، وجاراتك ولكن قامت، لأنّ هذا جمع حقيقي لا يُغيّر الواحد عن بنائه إلاّ أن يُضطرّ شاعر".¹

وقد يكون حذف (التاء) من باب العلم بجنس الفاعل، أو من باب مجاورته لما هو مذكّر، ومراعاةً للمناسبة الصوتية.

تعتبر قرينة المطابقة من أهمّ القرائن التي تقوم عليها عملية التحديد الوظيفي للألفاظ في مبنى الجملة، وأيّ تغيير يطرأ على هذه القرينة، يؤدي إلى خلخلة العلاقة بين المتطابقين، يقول تمام حسن: "ولا شكّ أنّ المطابقة في أيّة واحدةٍ من هذه المجالات تقوّي الصلة بين المتطابقين، فتكون هي نفسها قرينة على ما بينهما من ارتباط في المعنى، وتكون قرينة لفظية على الباب الذي يقع فيه ويعبر عنه كلّ منهما، فبالمطابقة تتوثّق الصلة بين أجزاء التركيب التي تتطلبها، وبدونها تتفكك العرى وتصبح الكلمات المترصّة منعزلاً بعضها عن بعض، ويصبح المعنى عسير المنال".² وعليه فالمطابقة لا تشمل التذكير والتأنيث، وإنّما تتعدّها إلى العلامة الإعرابية، والتعريف والتكثير، والإفراد والتنثية والجمع، وكلّها تعمل مجتمعةً على إيانة المعنى الوظيفي.

5 - حذف الفعل: تقضي العلاقة الاسنادية القائمة بين الفعل والفاعل أن يُذكر متبوعين ببعضهما البعض، وحذف واحدٍ منهما قد يؤثر في تركيب الجملة، ويؤدّي إلى فكّ تلك

¹ - المقتضب، أبو العباس محمّد بن يزيد المبرّد، تحقيق محمّد عبد الخالق عزيمة، وزارة الأوقاف (القاهرة)، (1415 هـ - 1994 م)، 3/349.

² - اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسن، دار الثقافة (المغرب)، ط (1994)، ص 212، 213.

العلاقة القائمة بينهما، ومثال ذلك الحذف ما أورده ابن العربي، وهو قول الشاعر من الطويل:¹

12 - لِيُبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومِهِ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ²

الشاهد في البيت قوله (لِيُبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ) حيث رفع (ضارع) على أنه فاعل، والفعل محذوف، قال ابن العربي: "أي (بيكيه ضارعٌ) أي بغير دليل حذف الفاعل لدلالة الاستفهام المقدر، أي من بيكيه رفعُ (ضارع) بفعل محذوف، فكأنه سأل: من بيكيه؟"³

والمعنى أن مسوِّغ الحذف هو أسلوب الاستفهام، فكأن الشاعر سأل: من بيكيه؟ فقيل: ضارعٌ. كذلك قال الأشموني.⁴

أما ابن هشام فقال: "ولا تُقدَّر هذه المرفوعات مبتدآت حُذِفَتْ أخبارها، لأنَّ هذه الأسماء قد ثبتت فاعليتها في رواية من بنى الفعل فيه للفاعل".⁵ إشارة منه لمن قرأ الشاهد بالرواية الثانية، وهي: (لِيُبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ) ببناء الفعل للمعلوم.⁶

¹ - هو الحارث بن نهيك، شاعرٌ مقلِّ من بني نهشل. الكتاب، أبي بشر عمرو بن قنبر، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي (القاهرة)، ط 5 (1430هـ - 2009)، 288/1.

² - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 20، والمخطوط (س)، ص 13، والمخطوط (م)، ص 7، وللحارث بن نهيك في الكتاب، 288/1، 366، 398، والخزانة، 303/1، وله أو لغيره في شرح الأشموني، 393/1، ولليبيد بن ربيعة في ديوانه، ص 232، وبلا نسبة في المغني، 684/2.

اللغة: الضارع: الخاضع والمسكين. المختبَط: السائل بلا وسيلة، أو قرابة، أو معرفة. تطيح: تهلك. الطوائِح: المصائب. **المعنى:** يقول: فليبك يزيد بن نهشل لأنَّ البكاء هو أقلُّ شيء يجب عمله، فقد بكاه الدليل الخاضع كما بكاه العافي الذي أنهكته حوادث الأيام فراح يستعطي أهل السخاء.

³ - المخطوط (س)، ص 13.

⁴ - يراجع: شرح الأشموني، 393/1.

⁵ - المغني، 685/2.

⁶ - يراجع: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني، تحقيق محمّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية (بيروت)، ط 1 (1426هـ - 2005م)، 207/2.

لا شك أن حذف الفعل أثر على الجملة بوصفها بنية محكمة التنظيم، فكان لأبد من تقدير محذوف حتى يستوي التركيب من حيث الإعراب.

6 - نصب الفاعل:

هذه واحدة من المسائل المتعلقة بالعلامة الإعرابية، حيث يُلبس كل من الفاعل والمفعول به ثوب الآخر فيصير الفاعل منصوباً، والمفعول به مرفوعاً، ومثال ذلك قول الشاعر من البسيط:¹

13 - مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانَ أَوْ بَلَغَتْ سَوَاتِمَهُمْ هَجْرٌ²

الشاهد في البيت قوله (بَلَغَتْ سَوَاتِمَهُمْ هَجْرٌ) حيث نصب الفاعل (سوات) ورفع المفعول (هجر)، قال ابن العربي: "أصله بلغت سواتهم هجر، لكنه نصب الفاعل، ورفع المفعول".³

وقال الأشموني: "حملهم ظهور المعنى على إعراب كل من الفاعل والمفعول به بإعراب الآخر، كقولهم: (خرق الثوب المسمار)".⁴

تعدُّ هذه المسألة من صميم الإشكالية المطروحة حول العلامة الإعرابية، إذ وجد فيها دعاء هجر الإعراب ذريعةً للتأكيد على صحّة دعواهم من أنّ عملية التحديد الوظيفي

¹ - هو غياث بن غوث بن الصلت بن طارق من بني تغلب، (90 هـ - 708 م). الأعلام، 5/123.

² - البيت بلا نسية في المخطوط (ش)، ص 22، والمخطوط (م)، ص 18، وللأخطل في تخلص الشواهد، ص 247، وشرح الأشموني، 1/425، والمحتسب، 2/118، ووصف المباني، ص 390، وليس في ديوانه.

اللغة: نجران وهجر: بلدان في اليمن. السوءة: الفاحشة. القنفاذ: جمع مفرده قنفذ: حيوان يُعرف بكثرة مسيره ليلاً، وهَدَّاجُونَ من الهدج: وهو مشي الشح الضعيف.

المعنى: إنهم أخبث من القنفاذ يتسللون ليلاً إما للسرقة، وإما للفاحشة، وقد علم بهم أهل اليمن.

³ - المخطوط (ش)، ص 18.

⁴ - شرح الأشموني، 1/425.

⁵ - يراجع: قضية الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، د: أحمد سليمان ياقوت، ديوان المطبوعات الجزائرية (الجزائر)، ط 1 (140 هـ - 1981م)، ص 42.

لعناصر الجملة لا تقوم على العلامة الإعرابية،⁵ بل قد تكون مضلّلةً في بعض الأحيان كما هي الحال في هذه المسألة، ولولا وضوح العلاقة الإسنادية، لوقع اللبس وغاب المعنى.

رابعاً - نائب الفاعل:

تعريفه لغةً: جاء في لسان العرب: "ناب عَنِّي فلانٌ ينوب نوباً ومناباً: أي قام مقامي، وناب عَنِّي في هذا الأمر نيابةً: إذا قام مقامك".¹

اصطلاحاً: النائب عن الفاعل هو الاسم الذي يحلّ محلّ الفاعل عند حذفه أو غيابه.² وهذا الحذف يكون لغرضٍ من الأغراض كالعلم به، أو تجاهله، أو لغرض الإيجاز.

حكم نائب الفاعل الرّفح حاله حال الفاعل وأمّا ما ينوب عن الفاعل، فهذا موضع خلاف بين النحاة، فمنهم من قصر الإنابة على المفعول به، كونه الأقرب للفاعل وهناك من يُجيز إنابة غيره، كالظرف، والجار والمجرور.³

1 - حكم إنابة غير المفعول به:

تتعلّق هذه المسألة بجواز إنابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجوده في الجملة، وللفضل في ذلك استشهد ابن العربي بالبيت الآتي، وهو قول الشاعر من الرجز:⁴

1 - لسان العرب، ابن منظور، تحقيق عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف (القاهرة)، باب (الننن)، فصل (نوب - نوح)، ص 4570.

2 - معجم المصطلحات النحوية والصرفية، باب (النون). فصل (الإنكاري - النائب)، ص 232.

3 - يراجع: شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية (بيروت)، ط 1 (1421هـ - 2000م)، 422/1.

4 - هو رؤية بن عبد الله العجاج بن رؤية التميمي السعدي، (145 هـ - 762 م). المؤلف والمختلف، ص 175، والأعلام، 34/3.

14 - لَمْ يُعْنَ بِالْعُلَيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا وَلَا شَفَىٰ ذَا الْعَيِّ إِلَّا ذُو هُدَىٰ¹

والشاهد في البيت قوله (يُعْنَ بِالْعُلَيَاءِ) حيث ناب الجار والمجرور مناب الفاعل مع وجود المفعول به (سيِّداً)، قال ابن العربي: "(بالعلاء) نائب فاعل يُعْنَ مع وجود المفعول به وهو سيِّداً".² وما دلّ على عدم إعماله هو بقاءه على نصبه، إذ لو أُنيب لجاؤ مرفوعاً حاله حال الفاعل.

أمّا الأشموني فنسب أولوية إنابة المفعول لسيبويه، وجواز إنابة غيره لخصومه من الكوفيين³، وأردف قائلاً: "إذا فُقد المفعول به جازت نيابة كلِّ واحدٍ من هذه الأشياء قيل: ولا أولوية لواحدٍ منهما، وقيل المصدر أولى، وقيل المجرور، وقال أبو حيّان: ظرف المكان".⁴

إنّ ما تتمتع به اللغة من سعة ومرونة تسمح بأن ينوب عن الفاعل غير المفعول به، لأنّ الفاعل غائبٌ لفظاً حاضرٌ ذهنياً، فلا مجال لأن يضيع المعنى، أو أن يقع القارئ في اللبس.

خامساً - اسم كان وأخواتها:

تعريفه: هو كلُّ اسمٍ لحقه فعلٌ من الأفعال الناقصة، أو ما كان في معناها،⁵ فأفاد اتّصافه بالخبر في زمن معيّن. ولم يقتصر أثر هذه الأفعال على المعنى، وإنما تعدّاه إلى البناء

¹ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 21، والمخطوط (س)، ص 14، و تخليص الشواهد، ص 497، وهمع الهوامع، ج 525/1، ولرؤية في شرح التصريح، 430/1، والمقاصد النحوية، 252/2.

² - المخطوط (س)، ص 14.

³ - يراجع: شرح الأشموني، 421/1.

⁴ - شرح الأشموني، 422/1.

⁵ - سُمّيت كذلك لدلالاتها على الزمن دون الحدث، بعكس الأفعال التامة التي ترتبط بالحدث والزمن. وما كان مثل (أضن بمعنى كان، عاد، ويحور بمعنى صار....). يراجع شرح الأشموني، 223/1، 224، 225، 226.

الخارجي للخبر تحديداً، بنصبه وأما المبتدأ فيبقى على حاله على مذهب الكوفيين، أو يرتفع بها (أي بالأفعال الناقصة) على مذهب البصريين.¹

1- إعمال "زال"، و"برح"، و"فتى"، و"انفك":

تقيدت هذه الأفعال بجملة من الشروط دون سائر أخواتها، ومما اشترطوه في إعمالها هو سبقها بنفي، أو نهْي، أو دعاء، لفظاً كان أو تقديراً. غير أن ابن العربي ساق من الشواهد ما أعملت فيه، دون أن يتحقق واحد من هذه الشروط، نحو قول الشاعر من الوافر:²

15 - وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللَّهُ قَوْمِي بِحَمْدِ اللَّهِ مُنْتَظِقاً مُجِيداً³

الشاهد في البيت قوله (أَبْرَحُ...اللَّهُ... مُنْتَظِقاً مُجِيداً) حيث أعمل (أبرح) فرفع الضمير المستتر (أنا) اسماً له، ونصب الخبران (منتظقاً، ومجيداً). قال ابن العربي: "أي صاحب نطاق وجواد خبران لـ (أبرح)، وحرف النفي محذوف أيضاً لكن شذوذاً".⁴ وهذا الرأي يوافق ما جاء به الأشموني.⁵

والمعنى أنه شذَّ إعمال (أبرح) غير مسبوقه بنفي، ولعل ما ألزم النحاة بقبول الشاهد، وحمله على الشاذ هو عدم وجود تخريج آخر في (منطقاً، ومجيداً) غير نصبهما على الخبرية، وهنا يظهر أثر العلامة الإعرابية بارزاً، إذ لم يكن هناك مجالاً لتجاوزها.

¹ - الهمع، 353/1.

² - هو خدّاش بن زهير العامري، شاعر جاهلي من أشرف بني عامر وشجعانهم. الأعلام، 302/2.

³ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 9، ولخدّاش بن زهير في لسان العرب، 123/13 (نطق)، وشرح الأشموني، 221/1، وبلا نسبة في الخزّانة، ج 234/9، والمقرب، 94/1.

اللغة: أدام: أبقى. منتظقاً الفرس: جعله إلى جانبه، وقيل منتظقاً ناطقاً.

المعنى: يقول إنه مادام حياً سيبقى فارساً مغوراً، ناطقاً باسم قومه، معدداً ماثرهم التي لا تُحصى.

⁴ - المخطوط (ش)، ص 9.

⁵ - يراجع: شرح الأشموني، 221/1.

2 - زيادة "كان":

تلتحق الزيادة (كان) دون أخواتها، وتقضي الزيادة إهمالها والاستعانة بها لتأكيد الكلام، وحُدِّدت زيادتها زيادتها بوقوعها بين متلازمين: كوقوعها بين (ما) وفعل التعجب، وبين العطف والمعطوف، والصفة وموصوفها، ومما وردت فيه (كان) زائدة، قول الشاعر من الوافر:¹

16 - فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامٍ²

الشاهد في البيت قوله: (وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامٍ) حيث فصل بين الصِّفَةِ (كرام) وموصوفها (جيران) بـ (كان)، قال ابن العربي: "لنا) خبر (كان) و(الواو) اسمها، وليست زائدة وجملتها صفة لـ (كرام)".³

والقول بإعمال (كان) في الشاهد يُنسب للمبرد، الذي احتجَّ على إعمالها بوجود اسمها وخبرها. فيما نقل كلُّ من الأشموني وابن هشام عن سيبويه قوله بزيادة (كان).⁴

وقال صاحب الأزهية: "كان زائدة ها هنا لا اسم لها ولا خبر عند الخليل، أراد: وجيرانٍ (لنا) كرامٍ، جعل (كراماً) نعتاً لـ (الجيران)، وألغى (كان) ولم يُعملها، والقصيدة مجرورة ولو أعملها لقال (كراماً)".⁵

¹ - يراجع: هامش الرسالة، ص 14.

² - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 11، والمخطوط (س)، ص 7، وللفرزدق في ديوانه، ص 597، والكتاب، 153/2، والأزهية، ص 188، وشرح الأشموني، 242/1، وبلا نسبة في أسرار اللغة العربية، ص 87، وأوضح المسالك، 228/1، والمغني، 317/1.

المعنى: يتساءل الشاعر كيف يستطيع أن يمنع دموعه من الانهمار وقد تذكر جيرانه الكرام.

³ - المخطوط (س)، ص 7.

⁴ - يراجع: مغني اللبيب، 520/3، وشرح الأشموني، 242 / 1.

⁵ - الأزهية في علم الحروف لعلي بن محمد النحوي الهروي، تحقيق عبد المعين الملوح، مجمع اللغة العربية بدمشق، ط 2 (1401هـ - 1981)، ص 188.

والمعنى أن جرّ (كرام) هو ما دلّ على زيادة (كان)، إذ لو أُعملت ل جاءت الصفة منصوبةً
إتباعاً لموصوفها اسم (كان). ومن هنا كانت العلامة الإعرابية قرينة دالة على المعنى
الوظيفي لـ (كان).

3 - حذف "كان":

اختصّت (كان) دون سائر أخواتها بجواز حذفها، وأكثر ما يكون ذلك مع (إن، ولو)
الشرطيتين، ويلزم هذا الحذف أن يُحذف معها اسمها، ويبقى الخبر دالاً عليهما.¹ غير أنه
ثبت حذفها دون أن تُسبق بـ (إن، أو لو)، نحو قول الشاعر من الرّجز:²

17 - مِنْ لُدْ شَوْلًا قَالِي إِتْلَائِهَا³

والشاهد فيه، قوله: (مِنْ لُدْ شَوْلًا) حيث حذف (كان) واسمها، وأبقى خبرها (شولاً)، دون أن
تُسبق بـ "إن" أو "لو". قال ابن العربي: "أي من لدن أن كانت".⁴ على أن (أن) مؤوَّلة، أمّا
الأشموني فاعتبر حذف (كان) مع غير (إن) قليل.⁵

4- حذف نون "كان":

ويكون ذلك مع مضارعها، ومثال ذلك ما ورد في قول الشاعر من الطويل:⁶

¹ - شرح الأشموني، 246/1.

² - قائله غير معروف.

³ - الرجز بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص11، والمخطوط (س)، ص7، والمخطوط (م)، ص1، والخزانة، 24/4،
318/9، وشرح الأشموني، 248/1، والمغني، 212/5.

اللغة: لد: أي لدن بمعنى "عند". الشول: هو مصدر "شال"، وشالت الناقة بذنبها: رفعته. إتلأها: مصدر "أتلأ"، وأتلأ
الناقة: تبعها ولدها.

المعنى: من وقت أن كانت قد رفعت ذنبها للضراب إلى أن ولدت وتبعها ولدها.

⁴ - المخطوط (ش)، ص 11.

⁵ - يراجع: شرح الأشموني، ج 248/1، وأوضح المسالك، 233/1.

⁶ - هو الخنجر بن صخر الأسدي، شاعرٌ مقلِّ. المقاصد النحوية، 63/2.

18 - فَإِنْ لَمْ تَكُ الْمِرْأَةُ أَبَدَتْ وَسَامَةً فَقَدْ أَبَدَتْ الْمِرْأَةُ جِبْهَةً ضَيِّعًا¹

والشاهد في البيت قوله (لَمْ تَكُ) إذ حُذفت (نون) تكون وقد وليها متحرّك لا ساكن، وهو ما اعتبره ابن العربي ضرورة.² ذلك أنّ من شروط حذفها أن يليها ساكن، وقد وليها في هذا الموضع متحرّك.

غير أنّ أصحاب المذهب الكوفي وعلى رأسهم يونس بن حبيب، أجازوا حذف نون (يكون)، وإن وليها متحرّك.³ محتجّين بجملة من الشواهد.

سادساً - اسم "ما" و"لا" و"لات" و"إن" المشبّهات بـ "ليس"

تعريفه: هو ما دخلت عليه أحد الحروف التالية: (ما، ولا، ولات، وإن) المشبّهة بـ (ليس)، وشابهت هذه الحروف (ليس) في العمل، وتضمّنها معنى النفي، وفرقت عنها في كونها حروفاً لا أفعالاً.⁴

1 - إعمال "ما":

اشتراط النحاة لإعمال (ما) شروطاً ثلاثة، استدل ابن العربي على كلّ شرطٍ منها بشاهد، وهي كالاتي:⁵

أ - ألاّ يُزاد (إن) بعد (ما)، وإلاّ بطل عملها، كما في قول الشاعر من البسيط:⁶

¹ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص11، والمخطوط (س)، ص7، وللخنجر بن صخر الأسيدي في الخزانة، 304/9، وشرح الأشموني، 251/1، وسرّ صناعة الإعراب، 542/2، وبلا نسبة في تخلص الشواهد، ص268.
اللغة: أبدت: أظهرت. الوسامة: حسن الوجه. الضيغم: الأسد.

² - المخطوط (س)، ص7.

³ - يراجع: تخلص الشواهد، ص268.

⁴ - يُراجع: شرح الأشموني، 254/1.

⁵ - يراجع: المخطوط (ش)، ص12.

⁶ - قائله غير معروف.

19 - بَنِي غَدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبٌ وَلَا صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْحَزْفُ¹

الشاهد فيه قوله: (مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبٌ) حيث رُفِعَ ما بعد (ما)، مِمَّا دَلَّ عَلَى إِهْمَالِ (ما)، فسرَّ ابن العربي ذلك قائلاً: "لم تعمل (ما) لزيادة (إِنْ) بعدها".²

فيما نقل ابن هشام عن بعضهم نصب لفظ (ذهبا)،³ فَخَرَّجَ عَلَى أَنَّ (إِنْ) نَافِيَةٌ مُؤَكِّدَةٌ لـ (ما). وعزا السيوطي هذه الرواية للكوفيين.⁴

ب- أَلَا يَنْتَقِضُ نَفِيهَا بِ (إِلَّا)، غَيْرَ أَنَّنا نَجِدُ الشَّاعِرَ قَدْ أَعْمَلَهَا فِي قَوْلِهِ مِنَ الطَّوِيلِ:⁵

20 - وَمَا أَلْدَهْرُ إِلَّا مَنْجُونًا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ آلِ حَاجَاتٍ إِلَّا مُعَذَّبًا⁶

الشاهد في البيت قوله (مَا أَلْدَهْرُ إِلَّا مَنْجُونًا) حيث أعمل (ما) المنتقض نفيها بـ (إِلَّا)، وهنا ظهر اختلاف النحاة، هل أعملت (ما) أم أَنَّ (إِلَّا) نقضت نفيها.

¹ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 12، والمخطوط (س)، ص 7، والمخطوط (م)، ص 23، والخزانة، 119/4، وشرح الأشموني، 254/1، وأوضح المسالك 242/1، والمغني، 22/1.

اللغة: الصريف الفضة، والخزف الطين.

المعنى: يهجو الشاعر بني غدانة وينعتهم بالحقارة، وأنهم ليسوا بأشراف الناس وأسيادهم.

² - المخطوط (س)، ص 7.

³ - يراجع: أوضح المسالك، 243/1.

⁴ - يراجع: الهمع، 391/1.

⁵ - بني سعد من العشائر القديمة بالعراق، اضطربت فيها الأقوال وغلبت عليها صفات قبيلة شمر. معجم قبائل العرب القديمة والحديثة (المستدرک)، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة (بيروت)، ط 8 (1418 هـ . 1997 م)، 4 / 246.

⁶ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 12، والمخطوط (س)، ص 7، والخطوط (م)، ص 2، ولأحد بني سعد في شرح الأشموني، 255/1، وبلا نسبة في الخزانة، 130/4، 249/9، 250، والمغني، 76/1، وأوضح المسالك، 244/1. المعنى: يقول: إنَّ الدهر يدور بالناس كما يدور المنجنون (والمنجنون: ما يُسقى عليه).

فأما ابن العربي فكان له في المسألة رأيان متباينان، فقال في المخطوط (س):
 "مَنْجُونًا) ليس خبراً بل هو مفعول مطلق على حذف مضاف، أي (يَدُورُ دَوْرَانٍ مَنْجُونًا)"¹.
 في حين نجده في المخطوط (ش)، يقول: "أعمل (ما) مع انتقاض النفي بـ (إلا)
 شذوذاً"².

فالرأي الأوّل نقله عن الأشموني،³ الذي قال بإعمال (ما) المنتقض نفيها بـ(إلا)
 شذوذاً، فيما أخذ الرأي الثاني عن ابن هشام الذي منع إعمالها.⁴

ج - أما الشرط الثالث، فألاً يتقدّم خبرها على اسمها، كقول الشاعر من الطويل:⁵

21 - وَمَا خُذَلٌ قَوْمِي فَأَخْضَعُ لِلْعِدَا
 وَلَكِنْ إِذَا أَدْعُوهُمْ فَهُمْ هُمْ⁶

والشاهد فيه، قوله: (مَا خُذَلٌ قَوْمِي) حيث أهمل (ما) فلم تنصب الخبر، قال ابن العربي:
 "(خُذَلٌ) خبر مقدّم لذا لم تنصبه (ما)".⁷ كذلك قال الأشموني وابن هشام.⁸ على اعتبار أنّ
 الترتيب شرطٌ أساسيٌّ في إعمال (ما) ، وأي تقديم، أو تضام من شأنه أن يغيّر من المعنى
 الوظيفي لمدخول (ما)، وهذا ما يؤكّد علاقة العلامة الإعرابية (بوصفها علماً على الوظيفة
 النحوية) مع باقي قرائن الجملة.

¹ - المخطوط (س)، ص 7.

² - المخطوط (ش)، ص 12.

³ - يراجع: شرح الأشموني، 256/1.

⁴ - يراجع: مغني اللبيب، 475/1.

⁵ - قائله غير معروف.

⁶ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 12، والمخطوط (س)، ص 8، وشرح التصريح، 123/1، وشرح الأشموني،
 256/1.

اللغة: الخُذَل: جمع الخاذل، وهو الذي يتخلّى عن المساعدة. أخضع: أدلّ.

المعنى: يقول إنّ قومه لا يخذلونه إذا ما دعاهم لنصرته، ولا يدعوني استسلم للذلل والخنوع بل يكونون دائماً على أهبة
 الاستعداد لمساعدتي.

⁷ - المخطوط (س)، ص 8.

⁸ - يراجع: شرح الأشموني، 256/1، وأوضح المسالك، 246/1.

2 - إعمال "لا":

اشترط النحاة في إعمالها أن يكون اسمها وخبرها نكرتين،¹ غير أن من الشعراء من أعملها في المعرفة، نحو قول الشاعر من الطويل:²

22 - بَدَتْ فِعْلَ ذِي وُدٍّ فَلَمَّا تَبِعْتُهَا تَوَلَّتْ وَبَقَّتْ حَاجَتِي فِي فُؤَادِيَا

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيَا سِوَاهَا وَلَا عَن حُبِّهَا مُتْرَاحِيَا³

الشاهد في البيت قوله (لَا أَنَا) إذ أعمل (لا) في الضمير (أنا)، برُفَعه اسماً لها، والرفع على المحلّ، و(باغياً) خبرها. قال أبو بكر بن العربي: "حقّ (لا) ألاّ تعمل في النكرات وعملت هنا في (أنا)".⁴ كذلك قال الأشموني، وابن هشام.⁵

أمّا ابن مالك فاختر إهمالها، حيث قال: "ويمكن عندي أن يُجَعَلَ (أنا) مرفوع فعلٍ مُضْمَرٍ نَاصِبٍ (باغياً) على الحال، تقديره: (لا أرى باغياً)، فلَمَّا أُضْمِرَ الفعل برز الضمير وانفصل، ويجوز أن يُجَعَلَ (أنا) مبتدأً والفعل المقدّر بعده خبراً ناصباً (باغياً) على الحال ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليه".⁶

¹ - يراجع: أوضح المسالك، 251/1.

² - هو قيس بن عبد الله بن عُدس بن ربيعة الجعدي العامري أبو ليلى، (نحو 50هـ - 670م). الأعلام، 207/5.

³ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 12، والمخطوط (م)، ص 48، وللنابغة الجعدي في ديوانه، ص 186، والخزانة، 337/3، وشرح الأشموني، 265/1، والمغني، 265/1.

اللغة: ذو الودّ: صاحب المودّة. تولّت: أعرضت. بقّ: ترك. سواد القلب: مهجته. الباغي: المبتغي، الطالب. التراخي: التهاون.

المعنى: يقول: تظاهرت أنّها تضمّر لي المودّة، ولمّا لحقتها ابتعدت عني وتركتني فريسة الهوى، لقد ملكت فؤادي فلم يعد يبغي سواها، ولا يستطيع التخلّص من شباكها.

⁴ - المخطوط (م)، ص 48.

⁵ - يراجع: شرح الأشموني، 265/1، ومغني اللبيب، 294/3.

⁶ - شرح الكافية الشافية لابن مالك الطائي، تحقيق وتقديم عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث (مكّة المكرمة - السعودية)، ط 1 (140هـ - 1982)، 440/1، 441.

والظاهر من الشاهد أنّ مقصد الشاعر هو أنّه لا ينبغي غير محبوبته، فأقام اسم الفاعل (باغياً) مقام الجملة الفعلية (أبغى).

سابعاً - خبر "إنّ" وأخواتها:

تعريفه: يُعرّفه الرضي قائلاً: "هو المسند بعد دخول هذه الحروف"¹، ويقصد بالحروف (إنّ، وأنّ، ولكنّ، وليت، ولعلّ)، التي تدخل على الجملة الاسمية، فتتصب المبتدأ، وترفع الخبر، ويُسمّى خبرها.

1 - اقتران خبر "إنّ" وأخواتها بـ "لام" الابتداء:

القاعدة في هذه المسألة أنّ (لام) الابتداء لا تقترن سوى بخبر (إنّ)²، غير أنّ من الشعراء من أتى بخلاف ذلك، كما هي الحال في قول الشاعر من الطويل:³

23 - يُلُومُونِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَازِلِي وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ⁴

والشاهد في البيت قوله (لَكِنِّي ... لَعَمِيدُ) حيث اقترنت (لكنّ) بـ (لام) الابتداء على غير الأصل، قال أبو بكر بن العربي: "(اللام) زائدة، ويروى لكميد"، وقال في المخطوط (ش): "(اللام) زائدة للتأكيد وليست للابتداء، والعميد هو الذي عمده العشق"⁵.

يظهر من آراء ابن العربي أنّه امتنع عنده دخول (لام) الابتداء على غير خبر (إنّ)، وهو على مذهب الأشموني الحافر على الحافر.⁶ أمّا ابن هشام فاحتجّ بالشاهد على زيادة

1 - شرح كافية ابن الحاجب، 256/1.

2 - يراجع: شرح الأشموني، 306/1.

3 - قائله غير معروف.

4 - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 15، والمخطوط (م)، ص 9، والخزانة، 16/1، 363/361/10، وشرح الأشموني، 306/1، والمغني، 257/1. وفي رواية (لكميد).

اللغة: العوازل: جمع العاذل، وهو اللائم. العميد: الذي أضناه العشق.

5 - المخطوط (ش)، ص 15.

6 - يراجع: شرح الأشموني، 306/1.

(اللام).¹ أي أنها ليست (لام) الابتداء، وإنما زائدة اقتصر تأثيرها على المعنى، حيث استعان بها الشاعر للفت الانتباه إلى شدة الألم الذي سببه له فرط العشق.

ثامناً - التّوابع:

تعريفه لغةً: يُقال: تَبِعَ الشيء تبعاً، وتبوعاً، وتباعاً، وتبَاعَةً: سار في أثره، وتلاه. ويقال: تَبِعَ فلاناً بحقّه: طالبه به. وتبع المصلّي الإمام: حذا حذوه، واقتدى به، وتبع الأغصان الريح: مالت معها.²

اصطلاحاً: التابع في الاصطلاح يُطلق على مجموعةٍ من الأسماء تلازم ما قبلها ولا تنفك عنه، وتتبعه في أمورٍ كثيرة،³ منها الإعراب، والتعريف والتكثير، والإفراد والتنثية والجمع، ويختلف الأمر بحسب التابع.

والتابع هو كلُّ كلمة أُعْطِيَتْ حكم مسبوقتها، ولذلك اصطَلحوا على تسميتها بالتّوابع، وهي كما قال ابن مالك: "جنسٌ يَعُمُّ النعت والعطف المسمّى عطف بيان والعطف المسمّى نسقاً والتوكيد والبدل".⁴ وأوّل تابعٍ نبدأ به.

أولاً - النعت:

تعريفه لغةً: عرّفه صاحب اللسان قائلاً: "نعت، النعت: وصفك الشيء تنعته بما فيه وتبالغ في وصفه، والنعت ما نُعِتَ به، نعته ينعته نعتاً: وصفه".⁵

اصطلاحاً: النعت تابعٌ يدلُّ على معنى في متبوعه مطلقاً،⁶ والمعنى يتعلّق بصفات الذات والأفعال. وهو التابع المقصود بالاشتقاق وضعاً، أو تأويلاً. والفرق بين النعت

¹ - يراجع: مغني اللبيب، 263/3.

² - المعجم الوسيط، باب (التاء)، فصل (أتأمت - تبع)، 81/1.

³ - معجم المصطلحات النحوية والصرفية، باب (التاء)، فصل (التابع)، ص 32.

⁴ - شرح الكافية الشافية، 1153/2.

⁵ - لسان العرب، باب (النون)، باب (نعب - نعتل)، ص 4470.

⁶ - التعريفات، ص 212.

والصفة، هو أنّ الصفة تتعلّق بالمتغيّر والثابت، أمّا النعت فيتعلّق بالمتغيّر.¹

وأوّل ما نبدأ به من المسائل تلك المتعلقة بحكم النعت، وما يلزمه من إتباع منوعته.

1 - **الإتباع والقطع في النعت:** حكم النعت أن يتبع منوعته إعراباً وتعريفياً، أو تنكيراً، وإفراداً، أو تثنيةً، أو جمعاً. والإتباع في هذه الأمور يقابله القطع.² الذي تحدّث عنه ابن العربي في معرض شرحه لقول الشاعر من الكامل:³

23 - لَا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هَمَّ
سُمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزْرِ

النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ
وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأَزْرِ⁴

والشاهد في البيتين قوله (النَّازِلُونَ، وَالطَّيِّبُونَ)، حيث رفعهم على الإتباع، قال ابن العربي: "يجوز في النعتين، وهما (النَّازِلُونَ، وَالطَّيِّبُونَ) الإتباع والقطع رفعاً بإضمار (هم)، ونصباً بإضمار (أمدح، أو أذكر)، والمخالفة بينهما".⁵ والمعنى أنه جاز في الشاهدين، تخريجات أربع:

¹ - يراجع: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، باب (النون)، فصل (النعت)، ص 226.

² - القطع هو في باب التوابع صرف التّابع عن تبعيته في الإعراب لمتبوعه، وفي باب الإضافة حذف المضاف إليه، ويكون القطع في النعت والبدل وعطف البيان والإضافة، موسوعة النحو والصرف والإعراب، إميل بديع يعقوب، دار العلم للملايين (بيروت - لبنان)، ط1 (198م)، ص421.

³ - هي الخرنق بنت بدر بن هفان بن مالك، (نحو 50 ق هـ - نحو 574 م). الأعلام، 303/2.

⁴ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 42، والمخطوط (س)، ص 26، وللخرنق بنت هفان في ديوانها، ص 43، والخزانة، 41/5، 42، والكتاب، 202/1، 57/2، 64، وشرح الأشموني، 326/2، وأوضح المسالك، 268/3، وبلا نسبة في رصف المباني، ص 479.

اللغة: يبعدن: يهلكن. سُمُّ الْعُدَاةِ: أي قاهر الأعداء. الآفة: العاهة المهلكة. الجزر: ج الجزور، وهو الإبل ما عُدَّ للذبح للضيغان. المعترك: موضع الاقتتال. معاقد الأزر: كناية عن العفة.

المعنى: تفخر الشاعرة بقومها فتدعو لهم بالأهل يهلكوا، فهم الأبطال الشجعان الذين يفتكون بالأعداء، وينحرون الجزر للضيغان، لا يهابون نار الوغى، ويتصفون بالطهارة والعفة.

⁵ - المخطوط (س)، ص 26.

- الإِتباع برفعهما نعتاً لـ (قومي) المرفوع بالضمة المقدّرة.
- القطع عن المنعوت، ورفعها خبراً للضمير (هم).
- النّصب على إضمار الفعل (أمدح، أو أذكر)، على أنّهما واقعين مفعولاً به.
- المخالفة بينهما، والمقصود بها، إِتباع الأوّل وقطع الثاني، أو قطع الأوّل وإِتباع الثاني.

وعن الوجه الثاني يقول الرّضي: ¹ "الإِتباع بعد القطع قبيح".²

الوقف ظاهرة نحوية تتعلّق بالعلامة الإعرابية، والمعنى. فأما تأثيرها على العلامة، فيظهر في تغييرها من الرّفْع إلى النّصب، ومن الرّفْع على الإِتباع، إلى الرّفْع على الإخبار. وكلُّ هذا يتوقف على الطريقة التي يُقرأ بها البيت، وأما تأثيرها على المعنى، فيكون بفصل البيت الثاني عن الأوّل، فيضيع الوصف، الذي كان يرومه الشاعر.

ثانياً - البديل:

تعريفه لغة: البديل البديل، وبديل الشيء: غيره،³ وذكر صاحب مختار الصحاح: "يقال بَدَلٌ وبَدَلٌ كَشَبَهُ وشَبَهُ، ومَثَلٌ ومِثْلٌ، وأبدل الشيء بغيره، وأبدله الله أمناً، وتبديل الشيء أيضاً تغييره".⁴

اصطلاحاً: جاء في التعريفات: "البديل تابع مقصودٌ بما نُسب إلى المتبوع دونه، قوله مقصودٌ بما نُسب إلى المتبوع يُخرج عنه النعت والتأكيد وعطف البيان، لأنّها ليست

¹ - هو محمّد بن الحسن الرّضي الإسترابادي، نجم الدين، عالم بالعربية من أهل إستراباد، (نحو 686 هـ - 1287 م). الأعلام، 86/6.

² - شرح الرّضي على الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، جامعة خان يونس (بنغازي - ليبيا)، ط2 (1996م)، 323/2.

³ - يراجع: لسان العرب، باب (الباء)، فصل (بدع - بدل)، ص 231.

⁴ - مختار الصحاح، باب (الباء)، فصل (بدأ)، ص 18.

بمقصودة بما نُسب إلى المتبوع، وبقوله دونه يُخرج عنه العطف بالحروف لأته وإن كان تابعاً مقصوداً بما نُسب إلى المتبوع لكن المتبوع كذلك مقصوداً بالنسبة".¹ فشابه التوكيد في التحقيق والتشديد، وشابه الوصف في الإيضاح والتخصيص.²

والبديل مصطلح البصريين أما الكوفيين فيسمونه ترجمةً أو تبييناً،³ وهو على خمسة أنواع: بدل الكل، والبعض، والغلط والنسيان، وبدل الاشتمال.

ومن أنواع البديل الذي اختلف عليه النحاة بدل الغلط، هل يمكن أن نقول بدل الغلط، أم أنه لا وجود له في الأساس.

1 - بدل الغلط: وهو ما يُذكر فيه المبدل منه غلطاً ثم يُذكر البديل لإزالة ذلك الغلط، فهو بدلٌ من اللفظ الذي ذُكر غلطاً، لا أنه هو الغلط، ومثله قول الشاعر من البسيط:⁴

24 - لَمَيَاءُ فِي شَفَتَيْهَا حُوَّةٌ لَعَسٌ وَفِي اللَّثَاتِ وَفِي أَنْيَابِهَا شَنَبٌ⁵

والشاهد في البيت قوله (لَعَسٌ) حيث أتى به بدلاً عن حُوَّة، قال ابن العربي: "قيل (لَعَسٌ) بدل غلط، وهو سوادٌ يشوبه حمرةٌ والحوة السواد".⁶ وقوله: قيل يحتمل أنه لا يرى بوجود بدل الغلط.

¹ - التعريفات، باب (الباء)، ص 44.

² - يراجع: اللمع في العربية لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع (عمّان - الأردن) (1988م)، ص 68.

³ - حاشية الصبان، 183/3.

⁴ - هو غيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود العدوي. (117هـ - 735م). الأعلام، 124/5.

⁵ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 47، ولذي الرمة في ديوانه، ص 24، والخصائص، 291/3، وشرح الأشموني، 6/3، والهمع، 149/3.

⁶ - المخطوط (ش)، ص 47.

ونقل الأشموني بخصوص هذا الشاهد رأي المبرّد،¹ الذي نفى أن يكون في كلام العرب بدل الغلط، نظماً كان أو نثراً، ثم قال: "زعم قومٌ منهم ابن السيّد أنّه وُجد في كلام العرب".²

وقال بن جنّي: "لا يقع مثله في قرآن ولا شعر".³ وقولهم هذا ينفي عن الشعر صفة الارتجال. قال السيوطي: "هذا نقيض القاعدة المشهورة أنّه يُغتفر في الشعر ما لا يُغتفر في غيره".⁴ فكأنّه يُقرُّ بوجود بدل الغلط.

إنّ المتأمل في آراء أغلب النحاة يجدهم يميلون إلى القول بعدم وجود بدل الغلط، لأنّه قد يوجد نُطقاً، ولكن يُفترض ألاّ يكون كتابةً، وإلاّ كيف يُعتدُّ بشاهد شعريّ، ويبنى عليه أحكاماً وفيه غلطٌ.

ثالثاً - العطف:

تعريفه لغةً: العطف من عطف يعطف عطفاً وعطوفاً: إليه مال، عليه: رِقّ له، رحمه.⁵ وفي معجم اللغة العربية المعاصر: "عطف، عطف إلى، عطف على، يعطف عطفاً، فهو عاطف وعطوف، والمفعول معطوف. عطف الغصن: أماله، خناه. عطف الوسادة: ثناها. عطفه عن الأمر: أبعدَه وصرفه عنه".⁶

¹ - هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري، أبو العباس المبرّد، (285 هـ)، ينظر بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، الحافظ جلال الدّين السيوطي، تحقيق محمّد عبد الرحيم، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع (بيروت- لبنان)، ط1 (1425 هـ ، 1426 هـ - 2005 م)، ص177.

² - يراجع: شرح الأشموني، 6/3.

³ - اللّمع، ص 69.

⁴ - الهمع، 150/3.

⁵ - يراجع: الرائد، باب (العين)، فصل (العُطبه . العظم)، ص 555.

⁶ - معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط 1 (1429 - 2008 م)، باب (العين)، فصل (عطسة - تعاطف)، ص 1515.

اصطلاحاً: أمّا العطف اصطلاحاً، فهو تابعٌ يدلُّ على معنى مقصود بالنسبة مع متبوعه، يتوسّط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشر.¹ وحروف العطف تسعة: الواو، والفاء، وثمّ، وحتىّ، وأو، وأم، وبل، ولا، ولكن، فأما السنّة الأولى فتفيد إشراك المعطوف مع المعطوف عليه في الحكم والإعراب، وأمّا الثلاثة الباقية فتفيد معنى الإشراك إعراباً لا حكماً. كما أنّ لكلّ واحدٍ من هذه الحروف معنىً مخصوصاً في المعطوف.

ومسائل العطف كثيرةٌ منها ما يتعلّق بالحروف، ومنها ما يتعلّق بالمعطوف والمعطوف عليه، ومن بين هذه المسائل التي تطرّق إليها ابن العربي وكان لها علاقة بموضوع العلامة الإعرابية التالي:

1 - تقدّم المعطوف بـ "الواو": الأصل في جملة العطف أن يلي المعطوف المعطوف عليه، وأن يتوسّطهما حرف العطف، غير أننا نجد الشاعر قد تجاوز هذه القاعدة في قوله من الطويل:²

25 - كَأَنَّا عَلَى أَوْلَادٍ أَحَقَبَ لَاحِهَا وَرَمَى أَلْسَفًا أَنْفَاسَهَا بِسِهَامٍ

جَنُوبٌ دَوَّتْ عَنْهَا التَّنَاهِي وَأَنْزَلَتْ بِهَا يَوْمَ رَبَابِ السَّفِيرِ³

¹ - يراجع: التعريفات، باب (العين)، ص 159.

² - يراجع: هامش الرسالة، ص 42.

³ البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 46، ولذي الرّمة في ديوانه، ص 139، والكتاب، 99/2، وشرح أبيات سيبويه، ص 122، وشرح الأشموني، 401/2، وبلا نسبة في جمهرة اللغة، ص 862.

اللغة: الأحقّب: حمار الوحش. لاحها: أضمّرها. السفا: الشوك الصلب. الجنوب: الريح الجنوبية. التناهي: المكان الذي ينتهي إليه الماء ويجفّ صيفاً. دوّت: علته الريح. يوم رباب السفير: يوم شديد الحرّ. المعنى: يصف الشاعر رحلته المضنية على مطيّة ضامرة سريعة، تشبه الحمر الوحشية التي أضمّرتها ريح الجنوب القاسية التي جفّفت المياه في التناهي، وأدمت أنوفها الأشواك الصلبة كالسهام.

والشاهد في البيت قوله (لأَحَهَا ورْمِي السَّقَا أنْفاسَهَا بسَهَامِ جَنُوبِ) حيث تقدّم المعطوف (رْمِي) المرفوع بالضمة الظاهرة المعطوف عليه (جنوب)، وهذا ما اكتفى ابن العربي بقوله.¹

أمّا الأشموني فاستشهد بالبيت على ما تقدّم فيه المعطوف على المعطوف عليه جوازاً.² ونقل عن ابن مالك أنّه أجاز تقديم المعطوف على المعطوف عليه شرط أنّ لا يخرج التقديم إلى التصدير، أو إلى مباشرة عامل عليه لا يتصرّف.³

والمعنى أنّ لا يكون المعطوف ممّا يستوي والمعطوف عليه في الفعل، أو أن يتسلّط عليه عاملٌ غير متصرّف.

تعدُّ علاقة المعطوف بالمعطوف عليه علاقةً وثيقة، كون الأول تابعٌ للثاني، في أمورٍ كثيرة لاسيما الإعراب، ولذلك وجب أن يلزما رتبتيهما، حتّى لا يلغى مفهوم الإتيان، وإن وُجد وأن تقدّم أحدهما فلا بدّ من أن يُضبط بقواعد.

¹ - يراجع: المخطوط (ش)، ص 46.

² - يراجع: شرح الأشموني، 401/2.

³ - يراجع: م ن، 400/2.

الملخص:

احتوى فصل المرفوعات على ثمانية مباحث ضمّ كلّ واحدٍ منها جملة من المسائل، تمّ الاستشهاد عليها بمجموعة من الشواهد، والتي بلغ عددها خمساً وعشرين شاهداً (25)، منها ما هو مشترك بين الشروح الثلاثة،¹ ومنها ما ورد في واحدٍ منها، أو في اثنين.

أمّا عن آراء أبي بكر بن العربي، التي تضمّنتها شروحه، والتي أمكننا استنباطها، فهي كالآتي:

- 1 - جواز الابتداء بنكرة ما وُجِدَ مسوّغٌ لذلك.
- 2 - قوله بجواز حذف المبتدأ والخبر بوجود مُسوِّغاتٍ لذلك.
- 3 - وجوب تقديم الخبر على المبتدأ في مواضع، وجوازه في أُخرى، وحمله على الشاذّ في حال اقترانه بـ (إلا).
- 4 - جواز جرّ الفاعل المتّصل بحرف جرّ، وذلك لفظاً لا معنىً.
- 5 - تذكير الفعل المنسوب إلى مؤنّث في حال الفصل بينهما بفاصلٍ كالمفعول به.
- 6 - إمكانية حذف الفعل من جواب الاستفهام.
- 7 - جواز نصب الفاعل ورفع المفعول لاتّضاح المعنى وأمن اللبس.
- 8 - الإنابة عن الفاعل لا تقتصر على المفعول به وحده، وإنّما قد ينوب غيره عن الفاعل.

¹ الشروح الثلاثة هي شرح شواهد الأشموني، وشرح شواهد أوضح المسالك، وشرح شواهد المغني.

- 9 - إعمال (أبرح) غير مسبوقه بنفي يُعدُّ أمراً شاذّاً رفي اللغة العربية.
- 10 - إعمال (كان) وامتناع زيادتها.
- 11 - جواز إعمال (كان) محذوفة، كما قد تُحذف نون مضارعها للضرورة.
- 12 - القول بإهمال (ما) المشبهة بـ (ليس) في حال زيادة (إن) بعدها، أو تقدّم خبرها.
- 13 - إعمال (لا) المشبهة بـ (ليس) في النكرة قليل.
- 14 - امتناع اقتران خبر (إن) بـ (لام) الابتداء، وإن ورد مثل ذلك فهي زائدة.
- 15 - جواز الإتيان والقطع في النعت.
- وما يجدر الإشارة إليه أنّ أبا بكر تقادى الإدلاء برأيه في بعض المسائل ك:
- 1 - مسألة حذف الفاعل، والتي اكتفى فيها بنسب القول بجواز الحذف للكسائي.
- 2 - تقديم الفاعل، حيث نجده يمنعه مرّةً، وينسبه في أخرى للكسائي.
- 3 - عدم فصله في مسألة إعمال (ما) المنتقض نفيها بـ (إلا)، هل هو جائز أم لا؟
- 4 - مسألة جواز تقديم المعطوف على المعطوف عليه، أو عدمه.
- 5 - الإقرار بوجود بدل الغلط.
- هذه مجمل الآراء التي قال بها ابن العربي، وقد كان ميّالاً في الكثير منها إلى آراء الأشموني و ابن هشام، خاصّةً إن اتّققا في المسألة.

لا يعني هذا أن ابن العربي كان مجرد ناقلٍ لآراء غيره، وإنما كانت شروحه تتم عن فكرٍ نيرٍ، وثرءٍ لغويٍّ، ومنهجٍ تعليميٍّ رائدٍ، والدليل إيجاده منهجاً جديداً، استطاع أن يُوفِّق من خلاله بين آراء المدرستين (البصرية، والكوفية)، وهذا يعكس انتقائه للآراء الأكثر إقناعاً.

الفصل الثاني المنصوبات

- ❖ المفعول به
- ❖ المفعول المطلق
- ❖ المفعول لأجله
- ❖ المفعول معه
- ❖ الاستثناء

المنصوبات

يعدُّ هذا الباب أوسع أبواب النحو، كونه يشمل الكثير من الوظائف النحوية، وأرجع البعض ذلك إلى طبيعة الفتحة، كونها علامةً خفيفةً مستحبةً، يلجأ إليها العربي عند الاستراحة.¹

النصب لغةً: إقامة الشيء ورفع، والكلمة: حرَّكها بالفتح.² قال ابن منظور: "ونصب له الحرب نصباً وضعها، وناصبه الشرّ والحرب والعداوة مناصبةً: أظهره له ونصبه، ويقال: نصب فلانٌ لفلانٍ نصباً، إذا قصد له، وعاداه، وتجرّد له".³

اصطلاحاً: هو حالة من حالات الإعراب تلحق الأسماء والأفعال وهو بذلك قسيم الرّفْع والجرّ،⁴ ويُعرّف كذلك على أنه تغيّرٌ مخصوص علامته الفتحة، وما ناب عنها.⁵ وهو علم المفعولية والفضلات،⁶ لذلك تأخّر عن الرّفْع.

والمنصوبات في اللغة اثنا عشر: المفاعيل الخمسة (المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول لأجله، والمفعول معه، والمفعول فيه)، ووالحال، والتمييز، والمنادى، وخبر (كان)، و(كاد) وأخواتهما، واسم (إنّ)، وأخواتها، واسم (لا) النافية للجنس، والمستثنى في بعض حالاته، والمضارع المنصوب.

¹ - ينظر: إحياء النحو. إبراهيم مصطفى. ط 2 (1413-1992) القاهرة. ص 78.

² - يراجع: المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية. دار المعارف (مصر). ط 2 (1393 هـ، 1973 م). 924/1.

³ - لسان العرب. 761/1، مادة (نصب).

⁴ - يراجع: معجم المصطلحات النحوية والصرفية. باب (الباء)، فصل (النصب). ص 225.

⁵ - يراجع: الدرّة البهية في أهمّ التعريفات النحوية. ص 5.

⁶ - يراجع: شرح المفصل. 140/1. والفضلة خلاف العمدة، وهي ممّا يُستغنى عنه في الكلام. معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص 173.

للنصب علامته الخاصة، وهي الفتحة، وينوب عنها، الألف، والكسرة، والياء، وحذف النون، فأما الفتحة فتكون علامة للنصب في ثلاثة مواضع: (الاسم المفرد معتلاً كان أو صحيحاً، وجمع التكسير، والمضارع المنصوب، الذي لم يتصل بآخره (ألف) اثنتين، ولا (واو) جماعة، ولا (ياء) مخاطبة، ولا (نون) توكيد، ولا (نون) نسوة).

أما (الألف) فتتوب عن الفتحة في الأسماء الخمسة (أبوك، وأخوك، وحموك، وفوك، وذو مال)، وتتوب الكسرة عن الفتحة في الجمع المؤنث السالم، وتتوب (الياء) عن الفتحة في المثني وجمع المذكر السالم، في حين تُحذف (النون) نيابةً عن الفتحة في الأفعال الخمسة.¹

1 - المفعول به:

تعريفه اصطلاحاً: المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل،² مثبتاً كان الفعل أو منفياً. وحكمه النَّصْب دائماً.

1 - نصب المفعول المثني بـ (الألف):

الأصل في المفعول المثني أن يُنصب بـ(الياء)، إلا أننا نجد الشاعر قد نصبه بـ (الألف)، وذلك في قوله من الرجز:³

26 - إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا
قَدْ بَلَّغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا⁴

¹ - الأفعال الخمسة: هي كل فعلٍ مضارعٍ اتصلت به (ألف) الاثنتين، أو (واو) الجماعة، أو (ياء) المخاطبة. الدرّة البهية في أهم التعريفات النحوية. ص 6.

² - يراجع: معجم المصطلحات النحوية والصرفية. باب (الفاء). ص 177.

³ - يراجع: هامش الرسالة. ص 29.

⁴ - الرجز بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 1، والمخطوط (س)، ص 1، والمخطوط (م)، ص 46، ولرؤية في ملحق ديوانه ص 30، والأشموني، 51/1، وله أو لأبي النجم في المعنى، 37/1، 131، 238.

اللغة: المجد: الرفعة والشرف. غايتها: أي منتهها. والمقصود بالغايتين: الحسب والنسب.

المعنى: إنَّ أبا هذه المرأة وجدَّها قد بلَّغا في المجد إلى الذروة.

الشاهد في البيت قوله (غايثاها)، فالأصل أن يقول غايثيها نصباً بـ (الياء) كونه مفعولاً به مثنى، وعلل ابن العربي الشاهد على أنه جاء على لغة من يُجري المثنى بـ (الألف) دائماً.¹

فيما نسب ابن هشام هذه اللغة لبالحارث بن كعب،² وقال السيوطي أنها لغة معروفة عُزيت لكنانة وبني الحارث بن كعب وبني العنبر، وبني الهُجيم وبطون من ربيعة، وبكر بن وائل، وزبيد، وخثعم، وهمدان، وفزارة، وعُدرة.³ فقد ألفوا قلب (الياء) الساكنة المسبوقة بفتح (ألفاً).

وعلى هذه اللغة قرأ الزهري والخليل بن أحمد والمفضل وأبان وابن محيصن وابن كثير وعاصم في رواية حفص عنه⁴ "إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ"،⁵ بلزوم (هذان) الواقعة اسم (إن) الألف. وهذه القراءة مثار خلاف بين القراء وأهل اللغة.⁶

يقول الدسوقي: "قال بعضهم هذه اللغة هي القياس، لأنّ الألف إنّما اجْتَلِبَتْ للدلالة على الاثنين، فالقياس أن تلزم ويُقدّر عليها الإعراب، ولم تُجتلب لعامل الرفع حتّى تزول بزواله، بل هي سابقة عليه".⁷

إنّ تعليل النحاة لا سيما أبي بكر لظاهرة النصب بـ(الألف) على أنّها لغة عند بعض العرب، يؤكّد أنّ اللغة في شكلها الراقي مزيج لغات ولهجات عربية مختلفة، وما هو ثابت

1 - يراجع: المخطوط (م). ص 46.

2 - يراجع: المغني. 37/1

3 - يراجع: الهمع. 134/1، 135

4 - تفسير القرطبي. الجامع لأحكام القرآن. دار الكتب (1934 - 1950م). ج 504/6 .

5 - سورة طه. آية 63.

6 - يراجع: تفسير القرطبي. 504/6، 505.

7 - حاشية الدسوقي. على مغني اللبيب. العلامة مصطفى محمد عرفة. تصحيح يوسف البقاعي. دار الفكر (بيروت). ط

1 (1429 - 2009). 54/1

في أحدها لا مجال لتجاهله أو رفضه كلياً، ولعلّ التزام الشاعر بنصب المثني وجره بـ (الألف) في شطري البيت يُثبت أنها لغة عنده، لا أمراً اضطرّاً إليه.

2- إلحاق (الباء) الزائدة بالمفعول:

هذا واحدٌ من المواضع التي تُزادُ فيه (الباء)،¹ وتقتصر هذه الزيادة على اللفظ دون المعنى، أي أنّ المفعول باقٍ على مفعوليته، ومن الشواهد على ذلك، قول الشاعر من البسيط:²

27 - هُنَّ رِيَّاتُ الْحَرَائِرِ لَا رِيَّاتُ أَحْمِرَةَ سُوْدُ الْمَحَاجِرِ لَا يَقْرَأَنَّ بِالسُّورِ³

وقول آخر من الرجز:⁴

28 - نَحْنُ بَنِي ضَبَّةَ أَصْحَابُ الْفَلَجِ نَضْرِبُ بِالسَّيْفِ، وَنَرْجُوا بِالْفَرْجِ⁵

فأمّا الشاهد في البيت الأول فقولُه (بالسور) حيث ألحق (الباء) بالمفعول به (السور).

قال ابن العربي: "قيل (الباء) زائدة"⁶، وهو ينسب القول بذلك لابن هشام،⁷ الذي رأى أنّ الشاهد واحدٌ من المواضع التي زيدت فيها (الباء).

ذهب بعض النحاة إلى تأويل لفظ (يقْرَأَنَّ) على معنى (يتبرّكن)،⁸ فكأنّه قال: (يتبرّكن بالسور)، وهذا من باب حمل اللفظ على معناها.

1 - حروف الجرّ الزائدة هي: الباء، ومن، والكاف،

2 - هو عبيد بن حصين بن معاوية بن جندل النميري. (90 هـ - 709 م). الأعلام. 188/4.

3 - البيت بلا نسبة في المخطوط (م)، ص 12، وللراعي النميري في المغني، 163/2، ولسان العرب، 69/11.

4 - يراجع: هامش الرسالة. ص 37.

5 - الرجز بلا نسبة في المخطوط (م)، ص 6، وللنابغة الجعدي في ديوانه، ص 48، وفي المغني، ج 162/2، والجنى الداني، ص 52.

6 - المخطوط (م). ص 12.

7 - يراجع: المغني. 160/2، 162.

8 - يراجع: المغني. 115/1، 751/2.

أمّا الشاهد في البيت الثاني فقولُه (بالفرج)، قال ابن العربي: "ونرجو الفرَج، فزاد (الباء) في المفعول".¹

أقرّ بعض النحاة مثل هذه الزيادة،² شرط أن يكون المعنى واضحاً، وأن لا يقع القارئ في اللبس، محتجّين بقوله تعالى:

"وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ"³، وقوله: "وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ"⁴ فالمراد: أيديكم، وجذ

3 - تعدّي الفعل بحروف الجرّ:⁵

الأصل في الفعل المتعدّي أن يتعدّى بغير حرف جرّ، ولكن قد يطلب ذلك، كما هي الحال في قول الشاعر من الرجز:⁶

29 - كَيْفَ تَرَانِي قَالِيَا مِجْنِي قَدْ قَتَلَ اللَّهُ زِيَادًا عَنِّي⁷

وقول آخر من الكامل:⁸

30 - ضَمِنْتُ بِرِزْقِ عِيَالِنَا أَرْمَاحُنَا⁹

¹ - المخطوط (م). ص 6.

² - يراجع: فتح القريب المجيب إعراب شواهد مغني اللبيب. محمّد علي طه الدرة. مكتبة الرازي (دمشق). ط 2 (1984). 261/1

³ - البقرة. آية 195.

⁴ - مريم. آية 25.

⁵ - الفعل المتعدّي هو الذي يصل إلى مفعوله بغير حرف جرّ، والفعل اللازم هو ما لا يصل إلى مفعوله إلا بحرف جرّ، أو لا مفعول له. الدرة البهية في أهم التعريفات النحوية، ص 3.

⁶ - يراجع: هامش الرسالة. ص 14.

⁷ - الرجز بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 22، والمخطوط (م)، ص 46، وللفرزدي في شرح الأشموني 446/1، والمغني 764/1، ولم أعر عليه في ديوانه.

اللغة: المجنّ: الترس.

المعنى: لا تعجب من تركي سلاحي، فقد كفاني الله شرّ زياد بالموت، وأراحمي من قتاله وأذيته.

⁸ - قائله غير معروف.

⁹ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 22، والمخطوط (م)، ص 46، وشرح الأشموني 447/1.

اللغة: ضمنت: تكفّلت. العيال: حشم الرجل.

المعنى: إنهم شديدي البأس، ويغنمون في الوقائع، ويؤمنون رزق عيالهم برماحهم.

الشاهد في البيت الأول قوله (قَتَلَ)، وفي البيت الثاني قوله (ضَمِنْتُ) فالفعلان أصلهما متعدّ، غير أنهما متعديان بحرفي الجرّ (عَنْ، وَالْبَاءِ). قال ابن العربي في الشاهد الأول: "ضَمَّن (قتل) معنى (صرف)، ولهذا عدّاه ب (عن)"¹، وقال في الثاني: "ضَمَّن (ضَمِن) معنى (تكفّل) فلذا عدّاه ب (الباء)"².

التّضمين³ ظاهرة شائعة في اللغة العربية، وهذا ما يؤكّد سعة اللغة العربية وثرائها، حيث وجد فيها الشعراء ضالتهم، بما تفتحه لهم من آفاقٍ تعبيرية واسعة، ووجد فيها النحاة مخرجاً للكثير من الألغاز النحوية.

يقول السيوطي في هذا الشأن: "وُجِدَتْ في اللغة من هذا الفن شيئاً كثيراً لا يكاد يُحاط به، ولعلّه لو جُمِعَ أكثره لا جميعه لجاء كتاباً ضخماً، وقد عرفت طريقه فإذا مرّ بك شيءٌ منه فتقبّله وأنس به، فإنّه فصل من العربية لطيف حسن"⁴. وإن دلّ التضمين على شيءٍ إنّما يدل على سعة اللغة العربية وثرائها.

4 - التنازع:

تعريفه لغةً: جاء في المعجم الوسيط: "تنازع القوم: اختلفوا، ويقال تنازعوا في الشيء: تجاذبوه"⁵. أي أنّ كلّ واحدٍ يطلبه لنفسه.

¹ - المخطوط (ش). ص 22.

² - م ن. ص 22.

³ - التضمين هو اشراب لفظٍ معنى لفظٍ آخر، وأخذه حكمه. معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص 136.

⁴ - الأشباه والنظائر في النحو. جلال الدين السيوطي. تحقيق إبراهيم محمّد عبد الله. مطبوعات مجمع اللغة العربية (دمشق) (1407 - 1987). 219/1.

⁵ - المعجم الوسيط. 914/2.

اصطلاحاً: استوحى النحاة تعريفهم للتنازع من معناه اللغوي، فقالوا: "هو تقدّم عاملين أو أكثر على معمول، بحيث يكون كلٌّ من العاملين، أو من العوامل المتقدمة، طالباً لهذا المعمول.¹

وهنا قد يتوقف الإعمال على العامل الأقرب أو الأسبق، ومن شواهد التنازع قول الشاعر من الطويل:²

31 - لَقَيْتُ وَلَمْ أَنْكَلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا³

وقول آخر من الطويل:⁴

32 - طَلَبْتُ فَلَمْ أُدْرِكْ بِوَجْهِ فَلَيتَنِي

فَعَدْتُ وَلَمْ أَبْغِ النَّدَى عِنْدَ سَائِبِ⁵

أمّا الشاهد في البيت الأول، فقولُه (لقيت، والضرب مسمعا) حيث تنازع كلٌّ من الفعل (لقيت) والمصدر (الضرب) لفظ (مسمعا)، وكلٌّ يطلبه مفعولاً له.

¹ - معجم المصطلحات النحوية والصرفية. ص 220.

² - هو المرار بن سعيد بن حبيب الفقعسي، أبو حسان شاعر إسلامي، نسبتَه إلى فقّس من بني أسد بن خزيمَة. يراجع الأعلام. 199/7.

- هو مالك بن زغبة، شاعر جاهلي من بني باهلة. خزانة الأدب. 132/8، 134.

³ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 23، وللمرّار الأسدي في الكتاب 254/1، وله أو لغيره في شرح الأشموني 453/1، 200/2. ولمالك بن زغبة في الخزانة 128/8.

اللغة: أولى: أول. المغيرة: الخيل تخرج للغارة، وهنا الفرسان. أنكل: أنقص، وأرجع من الخوف. مسمع: هو مسمع بن شيبان.

المعنى: يقول: لقد علم أول من لقيت من المغيرين أنني هزمتهم، ولحقت عميدهم، فلم أنكل عن ضربه بالسيف.

⁴ - الحماسي هو جعفر بن علية بن ربيعة الحارثي، أبو عارم (145هـ - 762م). الأعلام 140/2.

⁵ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 23، والأشباه والنظائر 280/4، وللحماسي في حاشية يس على التصريح 316/1، وشرح الأشموني 453/1.

اللغة: طلبت: سعيت للحصول. لم أدرك: لم أنل. الندى: العطاء. سائب: اسم رجلٍ.

وإن كان ابن العربي لم يدلي برأي واضح في المسألة.¹ إلا أن سابقه من النحاة قد وجدوا في ذلك اختلاف.

والخلاف يكمن في أيّ العاملين أولى بالمعمول الأول أم الثاني؟ فرأى البصريون أن الأولى إعمال الثاني، كونه الأقرب إلى المعمول،² وعليه ف(مسمعا) مفعول المصدر (الضرب)، ولو أن البعض وجد أن إعماله غير مضاف، ولا مجرد من (أل) والإضافة قليل.³ في حين قال الكوفيون بإعمال الأول كونه الأسبق ذكراً، وبالتالي الأولى عنايةً.⁴

والشاهد في البيت الثاني، قوله (طلبت، وأدرك، وأبغ، والندى، وعند) حيث تنازع الأفعال الثلاثة، عاملين اثنين. وقد استشهد ابن العربي بالبيت على جواز تنازع أكثر من عاملين عاملاً واحداً.⁵ ويقول ابن هشام معلقاً على الشاهد: "اجتمع في هذا البيت تنازع بين اثنين، وتنازع بين ثلاثة، وتنازع بين أربعة"،⁶ فأما الاثنين، (طلبت، ولم أدرك) تنازعا (بوجهي)، وأما الثلاثة ف (طلبت، ولم أدرك، ولم أبغ) تنازعوا (الندى)، أما الأربعة، فالثلاثة و(قعدت) تنازعوا (عند).

ولم يقف الخلاف بالنحاة عند المتنازع، وإنما اختلفوا في المتنازع فيه، فقال الأشموني بتعدده،⁷ أي (الندى، وعند).

¹ - يراجع: المخطوط (ش). ص 23.

² - يراجع: الإنصاف في مسائل الخلاف. لأبي البركات بن الأنباري. تحقيق جودة مبروك محمد مبروك. مكتبة الخانجي (القاهرة). ط 1 (2002). ص 81، 80.

³ - ينظر: جامع الدروس العربية. مصطفى الغلاييني. تحقيق علي سليمان شبارة. مؤسسة الرسالة ناشرون (دمشق - سوريا). الطبعة الأولى (1429 هـ - 2008). ص 708.

⁴ - يراجع: الإنصاف في مسائل الخلاف. ص 79.

⁵ - يراجع: المخطوط (ش). ص 23.

⁶ - الأشباه والنظائر 280/4.

⁷ - يراجع: شرح الأشموني 453/1.

وظاهرة التنازع تظهر مدى الترابط الحاصل بين عناصر الجملة، وكيف يمكن لعاملين مختلفين أن يتنازعا معمولاً واحداً.

5 - نصب المفعول بمحذوف:

يقضي نظام الجملة الفعلية أن يُذكر الفعل (لازماً كان أو متعدياً) متلوّاً بالفاعل والمفعول، أمّا حذفه فاقصر على الشعر فقط، ومثال ذلك ما جاء في قول الشاعر من الرّجز:¹

33 - عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا حَتَّى سَنَنْتَ هَمَّالَةَ عَيْنَاهَا²

وقول آخر من الوافر:³

34 - إِذَا مَا أَلْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا وَرَجَجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعِيُونَا⁴

الشاهد فيهما قولهما: (وماءً، ووالعيونا)، فالظاهر أنّهما معطوفان على (تبّن، والحواجب)، أو أنّهما منصوبان على المعية. وتعليقاً على ذلك يقول ابن العربي: " (ماءً) منصوب بفعل

¹ - قائله غير معروف.

² - الرجز بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 24، والمخطوط (س)، ص 16، والمخطوط (م)، ص 46، وفي المغني 703/2، وشرح الأشموني 499/1، وأوضح المسالك 207/2 .

اللغة: علف: أطمع. التبّن: ما تهشم من سيقان القمح والشعير بعد الدرس. همّالة عيناها: أي غزيرة الفيض. المعنى: يقول: إنّه علف دابته، وسقاها ماءً بارداً حتّى سالت دموعها بغزارة.

³ - يراجع: هامش الرسالة. ص 53.

⁴ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 24، والمخطوط (س)، ص 16، والمخطوط (م)، ص 44، وللراعي النُميري في ديوانه، ص 269، وشرح الأشموني 500/1، وبلا نسبة في الهمع 182/2، والمغني 394/1.

اللغة: الغانيات: ج الغانية، وهي المرأة الجميلة التي استغنت عن الزينة. برزن: ظهرن. رججن: رققن. المعنى: يقول: إذا ما خرجت النساء الجميلات المستغنيات عن الزينة في أيّ يومٍ، وقد رققن حواجبهن وكحلن عيونهنّ، فلا بدّ أن يعلق بهنّ من ينظر إليهنّ.

محذوف، نحو سقيتها، ولا يصحُّ العطف ولا النَّصب على المعية"¹، وقال في الشاهد الثاني:
"أي وكحلن العيون، ولا يصحُّ العطف ولا النَّصب على المعية"².

يُفهم من قول ابن العربي أنه لا بُدَّ أن يُقدَّرَ فعْلان وهما (سقيتها، وكحلن)، في مثل هذين الموضوعين حتَّى يصحَّ المعنى الوظيفي واللغوي، وهذا الذي قاله ابن هشام.³

وقال الأشموني: "إنَّ العطف ممتنع، لانتفاء المشاركة، والنَّصب على المعية ممتنع، لانتفاء المصاحبة في الأوَّل، وانتفاء فائدة الإعلام بها في الثاني، فأوَّل العامل المذكور بعامل يصحُّ انصبابه عليهما، فأوَّل (عَلَفْتُهَا) بـ (أَنْلَتْهَا)، و(رَجَّجْن) بـ (زَيْن)"⁴. والنَّصب في هذه الحالة يكون على التوسُّع.

والملاحظ على هذين الشاهدين، أنَّ الدلالة اللغوية ساهمت في تحديد الوظيفة النحوية، إذ لا يمكن للعلامة الإعرابية أن تنفرد بهذا الدور لوحدها، ولو كان الأمر كذلك لأمكننا تحديد هذه الوظيفة إنطلاقاً من علامة النَّصب. وفي ذات الوقت لا بُدَّ من الإقرار أنَّ قرينة العلامة الإعرابية، ضيّقت من دائرة الاحتمالات، وحصرتها في جملة من المنصوبات.

ثانياً - المفعول المطلق

تعريفه إصطلاحاً: يعرِّفه الجرجاني قائلاً: "هو اسم ما صدر عن فاعل فعل مذكور بمعناه، أي بمعنى الفعل"⁵، وقد يكون من مادة الفعل. وسُمِّي مطلقاً، لعدم تقيده بزمان، أو مكان، أو حرف جرّ.

¹ - المخطوط (س). ص 16.

² - المخطوط (س). ص 16.

³ - يراجع: المغني 703/2

⁴ - شرح الأشموني 501/1.

⁵ - التعريفات. ص 241.

1 - حذف عامل المفعول المطلق:¹

جَوَزَ النحاة حذف عامل المفعول المطلق، ما لم يكن مؤكِّداً لعامله،² لما في حذفه من منافاة لغرض التوكيد.

أمَّا الأنواع الجائز فيها الحذف، فهي المبيَّنة للنوع والعدد، وفيها الواجب والجائز، وقد استشهد ابن العربي على ما كان الحذف فيه واجباً،³ مثل:

أ - أسلوب الطلب، ويتضمَّن معانٍ عدَّة،⁴ منها الأمر، نحو قول الشاعر من الوافر:⁵

35 - فَصَبْرًا فِي مَجَالِ الْمَوْتِ صَبْرًا فَمَا نَيْلُ الْخُلُودِ بِمُسْتَطَاعٍ⁶

الشاهد في البيت قوله (فَصَبْرًا فِي مَجَالِ الْمَوْتِ صَبْرًا) حيث نصب (صَبْرًا) الأولى على أنه مفعول مطلق، قال ابن العربي: "صبراً منصوب بفعله المحذوف، أي اصبر صبراً، وصبرا الثاني توكيد والحذف واجبٌ هنا باتِّفاق"⁷، كون المصدر نائباً عن فعل الأمر، ولا يصحُّ اجتماع النائب والمنوب عنه.

¹ - عامل المفعول المطلق، إمَّا مصدرٌ، أو فعلٌ، أو صفة مشبَّهة، أو اسم فاعل، أو اسم تفضيل. يراجع دليل السالك/1/390.

² - يراجع: أوضح المسالك/2/181.

³ - يراجع: المخطوط (ش)، ص 23، والمخطوط (س)، ص 16.

⁴ - الطلب هو أحد المعاني التي يأتي لها فعل الأمر، وينسحب مفهوم الطلب كذلك على النهي، والالاستفهام، والتَّمني، والنداء. يراجع: معجم المصطلحات النحوية والصرفية. ص 139.

⁵ - هو القطري بن الفجاءة، واسمه جعونة بن مازن ابن يزيد الكناني المازني التميمي، أبو نعامة، (697م). وفيات الأعيان وأنبياء أبناء الزمان 281/3.

⁶ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 23، والمخطوط (س)، ص 16، ولقطري بن فجاءة في تخلص الشواهد، ص 298، وشرح الأشموني 474/1، وشرح التصريح 501/1.

المعنى: يقول مخاطباً نفسه: لا تخافي من الموت في المعارك، فكلُّ نفسٍ ذائقة الموت، ولا يسعها أن تبقى خالدةً.

⁷ - المخطوط (س)، ص 16.

الملاحظ على تعليل النحاة لحذف الفعل اعتمادهم دلالة الحال، إذ يمكن للقارئ أن يدرك أن الشاعر بصدد إصدار أمرٍ للمخاطب، يدعو فيه للصبر، والصبر من جنس فعل الأمر (اصبر)، وبالتالي فالمصدر المنصوب واقعٌ مفعولاً مطلقاً.

ب - أسلوب الخبر، وفيه خمس مسائل¹، لم يستشهد ابن العربي إلا على واحدةٍ منها، وهي المتعلقة بالمصدر المكرر، وشاهده قول الشاعر من الكامل:²

36 - مَا إِنْ يَمَسُّ الْأَرْضَ إِلَّا مَنكِبٌ مِنْهُ وَحَرْفُ السَّاقِ طَيِّ الْمَحْمَلِ³

الشاهد في البيت قوله (طَيِّ)، المنصوب على أنه مفعول مطلق، قال ابن العربي: "طَيِّ منصوب بعاملٍ محذوفٍ وجوباً على حدٍّ: (له صوتٌ صوت حمار)، لأنَّ الجملة بمنزلة (له طَيِّ)".⁴ وهذا الذي قال به الأشموني.⁵

ذكر السيوطي أن الشاعر حمل المصدر على فعل دلَّ أوَّل الكلام عليه،⁶ فقوله: (ما إن يمسَّ الأرض) متضمَّن معنى (طوى).

¹ - المسائل التي يُحذف فيها عامل المصدر هي: مصادر مسموعة عن العرب، والمصدر التفصيلي لعاقبة ما بعده، المصدر المكرر، أو المحصور، المصدر المؤكِّد لنفسه، المصدر الدال على التشبيه، الواقع بعد جملة مشتملة على فاعل المصدر، وعلى معناه. يراجع دليل السالك 1/ 400، 401، 402، 403، 404.

² - هو عامر بن الحليس الهذلي، أبو كبير، من بني سهل بن هذيل، شاعرٌ فحلَّ من شعراء الحماسة. الأعلام. 250/3.

³ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 24، والمخطوط (س)، ص 16، ولأبي كبير الهذلي في خزنة الأدب 194/8، والكتاب 426/1، وشرح الأشموني 478/1.

اللغة: المنكب: مجتمع رأس الكتف والعضد. المحمل: حمالة السيف.

المعنى: يقول: "إنَّ ذلك الفتى لضمور بطنه، وضعف جسمه، إذا اضطجع على الأرض لا يمسُّها منه إلا المنكب وطرف الساق.

⁴ - المخطوط (ش). ص 24.

⁵ - يراجع: شرح الأشموني 478/1.

⁶ - يراجع: الأشباه والنظائر 108/1.

إنّ تقدير المحذوف في هذا الشاهد مستنبطٌ من دلالة المشابهة بين الصورتين اللتين عرضهما الشاعر في البيت، وهنا لا بدّ من إدراك مغزى الشاعر حتّى يمكن تحديد المحذوف، ووظيفته في الجملة.

2 - نائب المفعول المطلق:

الأصل في المفعول المطلق أن يكون من جنس الفعل، فإن تعذّر ذلك، جاز أن ينوب عنه، بعض الأشياء،¹ فتعرب إعرابه، وتأخذ حكمه بالنصب، ومن هذه الأشياء: أ - مرادفه، ومثال ذلك قول الشاعر:²

37 - يُعْجِبُهُ السَّخُونُ وَالْبُرُودُ وَالْتَّمَرُ حُبًّا مَا لَهُ مَزِيدٌ³

والشاهد في البيت قوله (حُبًّا) الواقع مفعولاً مطلقاً للفعل (يُعْجِبُ)، مع أنّ من غير جنسه، قال ابن العربي: "حُبًّا مصدر معنوي منصوب بيعجب لأنّه مرادفاً له".⁴ أي للمصدر (الإعجاب).

ب - وقته، نحو قول الشاعر من الطويل:⁵

38 - أَلَمْ تَعْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةً أُرْمَدًا وَبَتَّ كَمَا بَاتَ السَّلِيمُ مُسَهَّدًا⁶

¹ - ينوب عن المفعول المطلق أشياء كثيرة، منها: (مرادفه، كليتته، بعضيته، نوعه، صفته، هيئته، ضميره، المشار به إليه، وقته، المشارك له في مادته، آتته، عدده). دليل السالك 393/1، 394، 395.

² - يراجع: هامش الرسالة. ص 29.

³ - الرّجز بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 23، ولرؤية في ملحق ديوانه، ص 172، وبلا نسبة في شرح الأشموني 469/1.

اللغة: السخون: الساخن من المرق. البرود: البارد.

⁴ - المخطوط (ش). ص 23.

⁵ - هو ميمون بن قيس بن جندل، من بني قيس بن ثعلبة الوائلي، أبو بصير، (7 هـ - 629 م). الأعلام 341/7.

⁶ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 23، والمخطوط (م)، ص 11، وشرح الأشموني 470/، وللاعتنى في ديوانه، ص 101، ومغني اللبيب 690/2.

اللغة: اغتمضت: سكنت. أرمد: أصابهما الرمد. المسهد: القلق الذي لا يستطيع إلى النوم سبيلا.

المعنى: لقد اغتمضت عينك أي سكنت سكون العين الرمداء، ونمت نوم اللديغ القلق الذي جفاه النوم.

والشاهد في البيت قوله (لَيْلَةً)، يقول ابن العربي: "أي اغتماض ليلة أرمداء، فناب الزمان عن المصدر".¹

ج - كُئِيْتِه، أي إضافة (كُلِّ) للفعل، كما جاء في قول الشاعر من الطويل:²

39 - وَقَدْ يَجْمَعُ اللَّهُ الشَّيْئَيْنِ بَعْدَمَا يَظُنُّانِ كُلَّ الظَّنِّ أَنْ لَا تَلَاقِيَا³

والشاهد في البيت قوله (كُلِّ الظَّنِّ) حيث ناب (كُلِّ) عن مصدر محذوف،⁴ والتقدير: (ظننا كُلَّ الظَّنِّ). الملاحظ على الأشياء التي تتوب عن المفعول المطلق، أنها جميعها تتعلّق بالمصدر معنًى، ويمكنها أن تأخذ مكانه دون أن يختل معنى التركيب. ولعلّ هذا ماجعلها من المسائل المتفق عليها.

ثالثاً - المفعول له (لأجله):

تعريفه اصطلاحاً: هو الاسم المنصوب الذي يُذكر بياناً لسبب وقوع الفعل،⁵ أي علّة الفعل، وحكمه النَّصْب كباقي المفاعيل.

¹ - المخطوط (ش). ص 23.

² - يراجع: هامش الرسالة. ص 16.

³ - البيت بلا نسبة في المخطوط (س)، ص 16، وللمجنون في ديوانه، ص 243، وشرح الأشموني 469/1، وأوضح المسالك 179/2.

اللغة: الشيتان: اللذان تفرّقا.

المعنى: يقول: إنّ الله تعالى قادرٌ على أن يجمع الشمل بعد تفرّقه، بعد أن ظنَّ أن اللقاء أصبح مستحيلاً.

⁴ - يراجع: المخطوط (س). ص 16.

⁵ - يراجع: الدرّة البهية في أهم التعريفات النحوية. ص 12.

1 - جرُّ المفعول لأجله:

حكم المفعول لأجله النصب، وذلك متى استوفى الشروط اللازمة،¹ أمّا إذا فُقد أحدها، فإنّه يُجرُّ بحرف جرٍّ يُفيد التعليل،² وحينها يُعرب في محلّ نصب مفعول لأجله غير صريح. وممّا ورد في هذه المسألة من شواهد، قول الشاعر من الطويل:³

40 - فَجِئْتُ وَقَدْ نَضْتُ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا لَدَى السِّرِّ إِلَّا لِبِسَةِ الْمُتَفَضِّلِ⁴

وقول آخر من الطويل:⁵

41 - وَأِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرِكَ هَرَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَلَهُ الْقَطْرُ⁶

الشاهد في البيت الأول قوله (لِنَوْمٍ) حيث جرّ بـ(لام) التعليل، عوض أن يُنصب على أنّه مفعول لأجله، قال ابن العربي: "لما كان النوم متأخراً عن نضو الثوب، أي خلعه، لم يُنصب وجرّ بـ(اللام)".⁷

¹ - أوّل الشروط أن يكون مصدراً، وثانيها أن يكون قلبياً، وثالثها ورابعها أن يتحد مع الفعل في الزمان والفاعل، وخامسها أن يكون هذا المصدر علّة لحصول الفعل. يراجع شرح الأشموني 481/1.

² - حروف التعليل (اللام، والباء، وفي، ومن). يراجع شرح التصريح 511/1، 512.

³ - هو امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي، من بني أكل المُرار، (نحو 80 ق هـ - 545م). الأعلام 11/2.

⁴ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 24، والمخطوط (س)، ص 16، والمخطوط (م)، ص 37، وإمرؤ القيس في ديوانه، ص 114، وفي المعني، ج 354/1، وشرح الأشموني، ج 481/1، وأوضح المسالك، ج 190/2، وشرح قطر الندى، ص 149.

اللغة: نضت ثيابها: خلعت ثيابها. لدى: عند. لبسة المتفضل: أي ثوبها الذي يلي جسدها، ثوب النوم.

المعنى: يقول: إنّه جاء خليلته بعد أن خلعت ثيابها، ولبست ثياب النوم لترتاح.

⁵ - هو عبد الله بن سلمة السهمي، من بني هذيل بن مدركة، كان في العصر العباسي، (نحو 80 هـ - نحو 70م). الأعلام. ج 90/4.

⁶ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 24، والمخطوط (س)، ص 16، ولأبي صخر الهذلي في الخزانة 254/3، 255، 257، 260، وشرح الأشموني 482/1، 77/2، وأوضح المسالك 191/2، وشرح المفصل 67/2.

اللغة: تعروني: تصيبي. الهرة: الاضطراب. انتفض: تحرك. القطر: المطر.

المعنى: يقول: إنّه يصاب بهرة عنيفة إذا ما تذكر حبيبته، وينتفض كالطير الذي بلله المطر. وهذا كناية عن شدة حبه وولعه بها.

⁷ - المخطوط (س). ص 16.

والشاهد في البيت الثاني قوله (لِذِكْرِكَ) حيث جُرَّ كذلك ب(لام) التعليل، فعَلَّ ابن العربي ذلك بقوله: "ذكراك عِلَّةٌ لتعرو، جُرَّ ب(اللام) لاختلاف الفاعل".¹ فَإِنْ اتَّفَقَا فِي شَرْطِ الْوَقْتِ، فَقَدْ اخْتَلَفَا فِي الْفَاعِلِ، فَفَاعِلٌ (ذَكَرَى) ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ (أَنَا)، فِي حِينِ أَنْ فَاعِلٌ (الْعَرُوفُ) هُوَ الْهَيَّزَةُ. فَلَمَّا انْتَفَى الشَّرْطَانِ فِي الشَّاهِدِينَ، جُرَّ ب (لام) التعليل، وليس في المسألة خلافٌ يُذَكَّرُ.

2 - جواز النَّصْبِ وَالْجُرِّ فِي الْمَصْدَرِ الْمُسْتَوْفَى شُرُوطِ النَّصْبِ:

والمقصود بالمصدر هو المفعول لأجله، حيث جاز فيه الجرُّ،² حتَّى وإن استوفى شروط النَّصْبِ. وذلك نحو قول الشاعر من الرَّجَزِ:³

42 - مَنْ أَمَّكُمْ لِرَغْبَةٍ فَيَكُمُ جُبِرَ
وَمَنْ تَكُونُوا نَاصِرِيهِ يَنْتَصِرِ⁴

وقول آخر من الرَّجَزِ:⁵

43 - لَا أَقْعُدِ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ
وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ⁶

فأمَّا الشاهد في البيت قوله (لِرَغْبَةٍ) حيث جُرَّ، وكان حقُّه النَّصْبُ كونه مستوفٍ لشروط النَّصْبِ، قال ابن العربي: "وهو قليل"،⁷ أي أَنَّ الشَّاعِرَ نَصَبَهُ خَاصَّةً وَأَنَّهُ تَجَرَّدَ مِنْ (أَلِّ) التَّعْرِيفِ وَالْإِضَافَةِ.

¹ - م ن. ص 16.

² - يراجع: شرح الأشموني 483/1.

³ - قائله غير معروف.

⁴ - الرَّجَزُ بِلَا نِسْبَةٍ فِي الْمَخْطُوطِ (ش)، ص 24، وَالْمَخْطُوطِ (س)، ص 16، شرح الأشموني 483/1، وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكَ 191/2.

⁵ - قائله غير معروف.

⁶ - الرَّجَزُ بِلَا نِسْبَةٍ فِي الْمَخْطُوطِ (س)، ص 16، وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكَ 192/2، وَالْأَشْمُونِي 484/1، وَالذَّرْرُ 422/1، الْهَمْعُ 100/2.

⁷ - الْمَخْطُوطِ (س). ص 16.

كذلك قال ابن هشام،¹ أمّا الأشموني فقد اعترض على الجزولي² حين اشترط النَّصب.³ كونه مستوفٍ لشروطه.

وأما الشاهد في البيت الثاني فقوله (الجُبْنَ) حيث نصبه على أنّه مفعول لأجله، قال ابن العربي: "الجبن مفعولٌ لأجله مقترنٌ بـ (اللام)، وهو قليل"،⁴ والأصل أن يقول مقترنٌ بـ (أل)، لأنّه لا وجود لـ (اللام).

ومثل هذا الجرّ جائزٌ عند الأشموني،⁵ وهو قليلٌ على رأي ابن هشام.⁶ والآراء الثلاثة تدور في فلك واحدٍ، وهو جواز النَّصب على قلّته.

واحتمال اللفظ أكثر من علامتين إعرابيتين، يدلّ على أنّ بين الوظائف النحوية خيطٌ رفيع، أي زيادة أو نقص في التركيب، قد يؤدي إلى النقيض، وبالتالي فالعلامة الإعرابية تكون نتيجة تركيب معيّن، يخضع لعلاقة الترابط بين عناصره.

رابعاً - المفعول معه

تعريفه إصطلاحاً: هو الاسم المنصوب الذي يُذكر لبيان من فعل معه الفعل،⁷ ومعنى ذلك أنّه يكون مصاحباً لغيره، وأنّ حكمه النَّصب، وعُرف كذلك على أنّه ما تلا (واو) المعية،⁸ أي التي تتضمّن معنى (مع).

¹ - يراجع: أوضح المسالك 191/2، 192.

² - هو عيسى بن عبد العزيز بن يَلْبُخْتِ الجزولي النحوي، انباه الرواة على أنباء النحاة. ج2/378، والبلغة في تاريخ أئمة اللغة. ص 136.

³ - يراجع: شرح الأشموني 483/1.

⁴ - المخطوط (س) ص 16.

⁵ - يُراجع: شرح الأشموني 484/1.

⁶ - يراجع: أوضح المسالك 192/2.

⁷ - الدرّة البهية في أهم التعريفات النحوية. ص12.

⁸ - يُراجع: شرح ألفية بن مالك. إملاء محمّد بن صالح العثيمين. دار ابن الجوزي (القاهرة). ط1 (1429هـ-2008م). ص410.

أمّا عن شواهد المفعول معه، فقد اختار أبو بكر بن العربي أن يضمّها لشواهد المفعول المطلق في المخطوط (س).¹ دون أن يخصّها بعنوان بارز، وأوّل مسائل هذا المبحث الآتي:

1 - عامل نصب المفعول معه:

اختلف النحاة في ناصب المفعول معه، أهو (الواو) المصاحبة له، أم الفعل الذي يسبقه وشبهه. وقد كان لابن العربي رأياً واضحاً في المسألة، نبّينه في شرحنا للشاهد التالي، قال الشاعر من الوافر:²

44 - فَمَا لَكَ وَالتَّلْدُدُ حَوْلَ نَجْدٍ وَقَدْ غَصَّتْ تِهَامَةَ بِالرِّجَالِ³

والشاهد فيه قوله (والتلدد) المنصوب على المعية. قال ابن العربي: "التلدد مفعول معه ناصبه فعلٌ مقدّرٌ، أي ما ثبت لك، والمعنى ما تصنع".⁴

وجاء في حاشية شرح الأشموني أنّ (الواو) للمعية، وبيان ذلك أنّها لو كانت للعطف، لجرّ لفظ (التلدد)، ولوجب حينها أن يتكرّر معه الجارّ، فيقول (للتلدد).⁵

كما احتجّ الأشموني على استحالة ما قال به الجرجاني من تضمّن (الواو) معنى العطف، لامتناع اتّصالها بضمير كباقي الحروف العاملة، نحو: (إنك، ولك).⁶

¹ - يراجع: المخطوط (س). ص 16.

² - هو ربيعة بن عامر بن أنيف بن شريح بن عمرو بن زيد بن عبد الله بن عُدس، (89هـ - 708م) يُراجع سمط اللّالي. ص 186، والأعلام 3/ 16.

³ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 24، والخزانة، ج 3/ 142، ولمسكين الدارمي في ديوانه، ص 90، والكتاب 308/1، وشرح المفصل 2/ 50، والأشموني 1/ 492. وصدر البيت في ديوانه: (أَتُوْعِدُنِي وَأَنْتَ بِدَاتِ عِرْقٍ).

اللغة: التلدد: الذهاب والمجيء حيرة، غصت: امتلأت.

المعنى: يقول: مالك تذهب وتجيء إلى نجدٍ بالرغم من قحطها، وتترك تهمّة الخصبّة مع كثرة رجالها والمقيمين فيها؟

⁴ - المخطوط (ش). ص 24.

⁵ - يراجع: حاشية شرح الأشموني 1/ 492.

⁶ - يراجع: شرح الأشموني 1/ 492.

أمّا الكوفيون فقد كان لهم رأي مخالف، وهو أنّ المفعول معه منصوبٌ على الخلاف، وذلك نحو قولهم: (استوى الماء والخشبة، وجاء البرد والطيالسة)¹، ومعنى ذلك أنه لا يحسن تكرير الفعل، فيقال: استوى الماء واستوت الخشبة، لأنّ الخشبة لا تكون معوجة فتستوي، فلمّا خالفه، ولم يُشاركه في الفعل نُصِبَ على الخلاف.² وهذا الرأي فاسدٌ على قول المرادي، كون الخلاف معنيّ، والنّصب بالمعاني المجردة غير واردٍ على الاطلاق.³

واشترطهم في المفعول معه، أن يكون مسبقاً بـ (واو) المعية يؤكّد أنّ النّصب متعلّقٌ بـ (الفعل)، وما شابهه مصحوباً بـ (الواو).

ومن إعمال شبه الفعل، قول الشاعر من البسيط:⁴

45 - لَا تَحْبِسَنَّكَ أَثْوَابِي فَقَدْ جُمِعَتْ هَذَا رِدَائِي مَطْوِيًّا وَسِرْبًا لَا⁵

والشاهد فيه قوله: (وسربالا)، حيث نصبه على أنّه مفعول معه، وعامل النّصب هو (مطويًا)، كما قال ابن العربي، ولقد أنكر على أبي عليّ الفارسي قوله أنّ العامل في نصب الشاهد هو اسم الإشارة (هذا)، أو شبه الفعل لفظ (مطويًا).⁶

¹ - يراجع: الانصاف في مسائل الخلاف. ص 206.

² - يراجع: شرح المفصل 49/2

³ - يراجع: الجنى الداني في حروف المعاني. الحسن بن قاسم المرادي. تحقيق فخر الدين قباوة - ومحمد نديم فاضل. دار الكتب العلمية (بيروت). ط 1 (1413هـ - 1992م). ص 155.

⁴ - قائله غير معروف.

⁵ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 24، وفي الأشباه والنظائر 69/4 ، وشرح الأشموني 494/1 ، والدرر 481/1، والهمع 177/2 ، ويروى (مطرياً) مكان (مطويًا).

المعنى: يخاطب الشاعر رفيقاً له، وهما يريدان النجاة من الأعداء: لا تكن أثوابي عائقاً فيما أنت ذاهبٌ إليه، فإنّها مجموعة وسهلة الحمل.

⁶ - يراجع: المخطوط (ش). ص 24.

ورأي ابن العربي جاء تأكيداً لما قاله الأشموني، إذ تعدّر عنده أن يكون العامل في نصب المفعول معه معنوي، كحرف التشبيه، واسم الإشارة، والظرف، والجار والمجرور.¹

ونصبهم المفعول معه بشبه الفعل، لأنه تضمّن معنى الفعل، وفيه حروفه، أمّا اسم الإشارة، فإنّه وإن تضمّن معنى الفعل، إلاّ أنّه خلا من حروفه، وهذا ما يضعف إعماله.

2 - تقدّم المفعول معه على صاحبه:

إن كان النحاة قد اتفقوا على استحالة تقدّمه على عامله،² فإنّهم اختلفوا في مسألة تقدّمه على صاحبه، كما هو الحال في قول الشاعر من الطويل:³

46 - جَمَعْتَ وَفُحْشاً غَيْبَةً وَنَمِيمَةً ثَلَاثَ خِصَالٍ لَسْتَ عَنْهَا بِمُرْعَوِي⁴

والشاهد في البيت قوله: (وفحشاً غيبَةً)، فالظاهر أنّ (فحشاً) مفعول معه تقدّم على صاحبه (غيبَةً)، لكنّ ابن العربي أنكر ذلك، حيث قال: "(وفحشاً) معطوف على (غيبَةً) فُدّم عليه ضرورةً وليس بمفعول معه".⁵ وعليه فلا شاهد في البيت.

والبيت من شواهد بن جنّي، حيث استشهد به على جواز تقدّم المفعول معه.⁶ وامتنع ذلك عند النحاة عامّةً، ومنهم الأشموني.⁷

¹ - يُنظر: شرح الأشموني 494/1

² - يراجع: شرح الأشموني 494/1.

³ - هو يزيد بن الحكم بن أبي العباس بن بشر بن عبد بن دهمان الثقفي، (نحو 105هـ - نحو 723م). الأعلام 181/8.

⁴ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 24، وليزيد بن الحكم في خزنة الأدب، ج 130/3، والأشموني، ج 495/1، وأمالى الشجري، ج 270/1. ويروى (خصالاً ثلاثاً).

اللغة: الفحش: القول القبيح. الغيبة: الاغتياب. النميمة: الوشاية. والإفساد. ارعوى عن الجهل: امتنع عنه وانصرف.

⁵ - المخطوط (ش). ص 24.

⁶ - يراجع: خزنة الأدب 130/3.

⁷ - يراجع: شرح الأشموني 496/1

فيما ذهب ابن الشجري إلى القول بجواز تقديم المفعول معه في العطف دون سائر التوابع، حيث قال: "أراد جمعت غيبةً ونميمةً وفحشاً فقدم المعطوف على المعطوف عليه، ولا يجوز تقديم التابع على المتبوع إلا في العطف دون الصفة والتوكيد والبدل".¹

وإن كان تقديم لفظة (فحشاً) ضرورةً شعرية، فإنه نحوياً يؤدي إلى معنى وظيفي آخر، كون الألفاظ في دلالتها النحوية تخضع لنظام تركيبى معين.

3 - "الواو" بين العطف والمعية:

نظراً لذلك التقارب الوظيفي بين (واو) العطف و(واو) المعية، الذي من شأنه أن يوقع في اللبس، فقد حدّد النحاة للاسم الواقع بعد (الواو) خمس حالات،² تناول ابن العربي اثنتان منها، هما كآتي:

أ - وجوب النصب على المعية، نحو قول الشاعر من الطويل:³

47 - إِذَا أَعْجَبْتِكَ الدَّهْرَ حَالٌ مِنْ إِمْرِي فَدَعَهُ وَوَاكِلَ أَمْرَهُ وَاللَّيَالِيَا⁴

والشاهد في البيت قوله (والليالي) حيث نصبه على المعية، وهو الراجح عند ابن العربي، لما في القول بالعطف من تعسف،⁵ لأنه لا يمكننا القول (وواكل الليالي لأمره)، لفساد المعنى.

1 - أمالي ابن الشجري، حيدر آباد (1349)، 275/1.

2 - حالات الاسم بعد (الواو) خمسة: 1. ترجيح العطف، 2. ترجيح النصب، 3. وجوب العطف، 4. وجوب النصب، 5. جواز العطف والنصب. شرح ألفية بن مالك، ص 412، 413، 414، 415.

3 - هو أفنون بن معشر بن ذهل بن تميم، من بني تغلب، شاعر جاهلي، (نحو 60ق - نحو 564م). الأعلام. 204/3.

- هو مويك بن قابس العبدي. حماسة البحري، ص 143.

4 - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 24، ولأفنون التغلبي في حماسة البحري، ص 12، ولمويك العبدي في حماسة البحري، ص 63، ولواحدٍ منهما في شرح الأشموني 498/1، 3/2، وبلا نسبة في المقاصد النحوية 333/2.

5 - يراجع: المخطوط (ش). ص 24.

كما رأى الأشموني أنّ في النَّصْبِ على المعية سلامةً من الوهن والتَّعَسُّفِ،¹ وهذا التعليل يدلّ على أنّ النحاة قد وجدوا في المعنى قرينة لنصب الاسم الواقع بعد (الواو).

ب - امتناع العطف والنَّصْبِ على المعية، أو ترجيح العطف والنَّصْبِ على المعية، وذلك نحو قول الشاعر من الوافر:²

48 - إِذَا مَا أَلْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا³

والشاهد في البيت قوله (زَجَّجْنَ الحواجب والعيونا)، يقول ابن العربي: "أي وكحلن العيون، ولا يجوز العطف ولا النَّصْبِ على المعية".⁴

ذلك أنّ العطف يوجب تسلُّط (زَجَّجْنَ) على (العيونا)، ولا يصحُّ هذا إلا إذا حملنا (زَجَّجْنَ) معنى (زَيْن).⁵ وأمّا النَّصْبِ على المعية، فقد امتنع، لانتفاء قرينة المصاحبة، أوالمشاركة الزمنية.

بعد أن تطرقنا للحالتين، نجد أنّ العلامة تُعدُّ المعلم الأوّل في تحديد الوظيفة النحوية، ثمّ يلجأ النحاة إلى قرائن أخرى لتحديد هوية اللفظ الواقع بعد (الواو) وظيفياً، ألا وهي القرينة اللفظية، ذلك أنّ اشتراك وظيفتين نحويتين في علامة واحدة، هو ما يدفع إلى البحث عن هذه القرائن.

¹ - يراجع: شرح الأشموني 498/1، 199.

² - يراجع: هامش الرسالة. ص 53.

³ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 24، والمخطوط (س)، ص 16، والمخطوط (م)، ص 44، وللراعي النميري في ديوانه، ص 269، وشرح الأشموني 500/1، والمغني 364/4، والدرر 483/1.

اللغة: الغانيات: ج الغانية، وهي المرأة الجميلة التي استغنت عن الزينة. برزن: ظهرن. زَجَّجْنَ: رَقَّقْنَ.

المعنى: يقول: إذا ما خرجت النساء الجميلات المستغنيات عن الزينة في أيّ يوم، وقد رَقَّقْنَ حواجبهنّ، وكحلن عيونهنّ، فلا بدُّ أن يعلق بهنّ من ينظر إليهنّ.

⁴ - المخطوط (س). ص 16.

⁵ - يراجع: شرح الأشموني 501/1.

خامساً : الاستثناء:

تعريفه لغةً: هو مطلق الإخراج.¹

اصطلاحاً: يُعرّفه الأشموني قائلاً: "هو الإخراج ب (إلاّ) أو إحدى أخواتها لما كان داخلاً، أو مُنزلاً منزلة الداخل".²

والإخراج متعلّق بالمستثنى، أمّا أخوات (إلاّ) فهي: سوى، عدا، خلا، حاشا، وشواهد هذا المبحث كثيرة، اقتطفنا منها ما كان له علاقةً بموضوع العلامة الإعرابية، وهذا أوّل مسائله:

1 - حكم المستثنى: تتعلّق هذه المسألة بنوع الاستثناء، فإذا كان الكلام:

أ - تامّاً موجباً (أي أنّه لم يُسبق بأداة نفيّ)، انتصب المستثنى وجوباً، ونحوه قول الشاعر من البسيط:³

49 - وَبِالصَّرِيمَةِ مِنْهُمْ مَنَزِلٌ خَلَقٌ عَافٍ تَغَيَّرَ إِلَّا النَّوْيُ وَالْوَتْدُ⁴

والشاهد في البيت قوله (النويّ) فظاهر الكلام أنّه تامّ موجبٌ، ممّا يلزم نصبه، غير أنّه أتى مرفوعاً.

1 - الدرّة البهية في أهم التعريفات النحوية. ص 12.

2 - شرح الأشموني 502/1.

3 - يراجع: هامش الرسالة. ص 28.

4 - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 25، والمخطوط (س)، ص 16، والمخطوط (م)، ص 9، ولأخطل في ديوانه، ص 86، وشرح الأشموني 503/1، وأوضح المسالك 214/2، والمغني 305/1.

اللغة: الصريمة: اسم مكان. خلق: بال. عافٍ: دارس، مهجور. النويّ: الحفرة حول الخيمة، تمنع دخول الماء إليها. المعنى: يقول: إنّ البيت الذي كانت تسكنه في الصريمة قد تهدّم ولم يبق منه إلاّ النويّ والوتد.

علل ابن العربيّ الرّفْع في (النوّي) بقوله: "لما في (تغيّر) من معنى النفي".¹ وكانّ لسان حال الشاعر يقول: "لم يبق على حال". فالنفي معنوي لا لفظي.

يعلّق ابن هشام على الشاهد قائلاً: "حمل تغيّر على (لم يبق على حاله)، لأنّهما بمعنى".² أي بمعنى واحد، ويُفهم من كلامه أنّ النحاة قد استندوا لقريضة المعنى، وأنّ للمعنى دورٌ في تحديد الوظائف النحوية.

ب - تاماً منفياً، وفيه وجهان:

- النّصب على الاستثناء، أو إتباعه المستثنى منه، فيُعرب بدلاً منه.³

- النّصب على الاستثناء وجوباً، إذا كان الاستثناء منقطعاً، أي أنّ المستثنى ليس بعضاً من المستثنى منه، ونحوه قول الشاعر من الرّجز:⁴

50 - وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسٌ إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَالْأَعْيَسُ⁵

والشاهد في البيت قوله (إِلَّا الْيَعْفِيرُ) حيث رفع المستثنى مع أنّ الواجب نصبه، قال ابن العربي: "لم يُنصب على لغة بني تميم".⁶

وذكر الأشموني أنّ بني تميم يبدلون المستثنى شرط جواز تسلُّط العامل عليه.⁷

¹ - المخطوط (م). ص 9.

² - أوضح المسالك 216/2.

³ - البديل هو التابع المقصود بالحكم، أو بالنسبة بلا واسطة. معجم المصطلحات النحوية والصرفية. ص 20.

⁴ - عامر بن الحارث النميري، شاعرٌ وصّاف، أدرك الاسلام. الأعلام 250/3.

⁵ - الرّجز بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 25، والمخطوط (س)، ص 16، وشرح الأشموني 505/1، وأوضح المسالك

220/2، ولجزان العود في ديوانه، ص 52، وخرّانة الأدب 15/10، 16، 18، والكتاب 321/1، 333/2.

اللغة: الأنيس: الذي يؤنس به. اليعافير: ج اليعفور، وهو ولد البقرة الوحشية أو الغزال. العيس: الإبل البيض.

المعنى: يقول: رُبّ بلدةٍ بلغتها فوجدتها خاليةً من الناس، وليس فيها إلاّ الظباء والإبل البيض.

⁶ - المخطوط (ش). ص 25.

⁷ - يراجع: شرح الأشموني 507/1.

أمّا سيبويه فقد اجتهد في تخريج الشاهد على المشهور من كلام العرب، فقال: "جعلها أنيسها، وإن شئت كان على الوجه الذي فسّرته في الحمار أول مرة".¹ ويُفسّر كلامه من وجهين:

- قوله (جعلها أنيسها)، أي أنّ المستثنى نوعٌ من المستثنى منه، وهذا من باب التوسّع.

- حمله الشاهد على قولهم: "لَا أَحَدَ فِيهَا إِلَّا حِمَارٌ"، أي أنّ ذكر المستثنى منه وعدمه واحدٌ في الشاهد، وعليه يُصبح الكلام ناقصاً منفيّاً، فيُعربُ المستثنى حسب موقعه في الجملة، وهو في الشاهد (مبتدأ).

ج - ناقصاً منفيّاً، وقيل ناقصاً لأنّ المستثنى منه غير موجود، ويُطلق عليه (المفرغ)، لتفرُّغ ما قبل أداة الاستثناء للعمل فيما بعده، وحكم المستثنى أن يُعرب حسب موقعه في الجملة.

2 - تقديم المستثنى:

وقف النحاة في هذه المسألة على أمرين أساسيين: أن يكون الكلام موجباً، وحينها يجب نصب المستثنى، أو أن يكون الكلام منفيّاً، والأكثر فيه نصب المستثنى، نحو قول الشاعر من الطويل:²

51 - وَمَالِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَالِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبٌ³

¹ - الكتاب. تأليف أبي بشر عمرو بن قنبر (سيبويه). تحقيق عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي القاهرة. ط3 (1427هـ - 2006). 322/2.

² - الكميت بن زيد بن خنيس الأسدي (126 هـ - 744 م). الأعلام 233/5.

³ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 25، والمخطوط (س)، ص 17، وللكميت في هاشميات الكميت، ص 33، وتخليص الشواهد، ص 82، وخرزانه الأدب 138/9، 314/4، 319، وشرح الأشموني 508/1. وفي رواية (ومالي إلا مذهب الحق مشعب).

المعنى: يقول: ليس لي من أنصار إلا أتباع محمد صلى الله عليه وسلم، وليس لي من طريق إلا طريقهم لأنّه قويمٌ وصحيح.

وشاهدتهم في البيت قوله (آل) حيث نصبه، وهو المختار على رأي أبي بكر بن العربي،¹ وذلك لتوفر شروط النصب. كما عدّه الأشموني من الفصيح الشائع.² وقد يُتبع المستثنى مع النفي، وهو قليل، كما قال ابن العربي،³ ونحوه قول الشاعر من الطويل:⁴

52 - لِأَنَّهُمْ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّونَ شَافِعُ⁵

والشاهد في البيت قوله (إِلَّا النَّبِيُّونَ) حيث قدّم المستثنى (النَّبِيُّونَ) على المستثنى منه (شافعُ)، وعليه الواجب نصبه. لا إتياعه كما هو ظاهر في الشاهد، ورفع ب (الواو) لأنه جمعٌ مذكّر سالم.

واستشهد الأشموني بقول سيبويه في المسألة، قال: "وحدّثني يونس⁶ أنّ قوماً يوثق بعربيتهم، يقولون: (ما لي إلاّ أبوك أحدٌ)"،⁷ ف (أبوك) بدلٌ من (أحد) المتأخّر عنه، والمسبوق بنفي.

3 - إهمال "إلا" المكرورة:

يتعلّق الأمر في هذه المسألة ب (إلا) التي يمكن الاستغناء عنها، فيؤتى بها لتأكيد الأولى، ويكون ما بعدها بدلاً لما بعد (إلا) الأولى، أو معطوفاً عليه،⁸ ومثالهما قول الشاعر من الرّجز:⁹

¹ - يراجع: المخطوط (ش). ص 25.

² - يراجع: شرح الأشموني 508/1 .

³ - يراجع: المخطوط (ش). ص 25.

⁴ - هو حسان بن ثابت بن المنذر الخزرجي الأنصاري، أبو الوليد، (54 هـ - 674 م). الأعلام 175/2.

⁵ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 25، والمخطوط (س)، ص 17، ولحسان بن ثابت في ديوانه، ص 155.

والدرر 488/1، والهمع 191/2، وبلا نسبة في أوضح المسالك 224/2، وشرح الأشموني 507/1.

اللغة: يرجون: يأملون. الشفاعة: طلب المساعدة.

⁶ - هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبيّ بالولاء، يُعرف بالنحوي، (182 هـ - 798 م). وفيات الأعيان. ج 244/6، والأعلام 261/8.

⁷ - الكتاب 353/2 .

⁸ - يراجع: شرح الأشموني 510/1.

⁹ - قائله غير معروف.

53 - مَالِكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمَلُهُ¹

الشاهد في البيت قوله (إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمَلُهُ)، قال ابن العربي: "إِلَّا الثانية والثالثة زائدتان، و(رَسِيمُهُ) بدل من (عَمَلُهُ)، و(رَمَلُهُ) معطوف عليه، وهما ضربان من السير".² فقوله بدل يعني أَنَّ الاستثناء تامٌّ منفي، ورملة معطوفٌ على (رسيم)، لا على (عمله)، وتقدير الكلام: (إِلَّا عمله رسيمه ورملة).

ورأي الأشموني وابن هشام،³ هو ما نقله ابن العربي، ولم يُذكر أي خلاف في المسألة، فمن المسلّم به إلغاء (إِلَّا) التي للتوكيد.

4 - حكم "إِلَّا" التي بمعنى "غير": لأبَدَّ من الإشارة أولاً إلى أَنَّ (إِلَّا) حرفٌ، و(غير) اسم، إِلَّا أَنَّ ذلك الحرف قد يأخذ صفة الاسم، كما قال ابن العربي.⁴

وقد اشترطوا لذلك أن يكون الموصوف جمعاً أو شبيهه، وأن يكون نكرة أو شبهها،⁵ فأما وقوعه شبه جمع فنحو قول الشاعر من البسيط:⁶

54 - لَوْ كَانَ غَيْرِي سُلَيْمِي الدَّهْرَ غَيْرُهُ وَفَعُ الحَوَادِثِ إِلَّا الصَّارِمُ الذَّكْرُ⁷

¹ - الرجز بلا نسبة في المخطوط (ش). ص 25، والمخطوط (س). ص 17.

² - المخطوط (س). ص 17.

³ - يراجع: شرح الأشموني 10/1، وأوضح المسالك 227/2.

⁴ - يراجع: المخطوط (م). ص 13.

⁵ - يراجع: شرح الأشموني 514/1.

⁶ - هو لبيد بن ربيعة بن مالك. أبو عقيل العامري (41هـ - 661م). الأعلام. 240/5.

⁷ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 25، والمخطوط (م)، ص 13، ولبيد بن ربيعة في ديوانه، ص 57، وشرح الأشموني 514/1، والمغني 467/1.

اللغة: الحوادث: المصائب، جمع حادثة. الصارم: القاطع. الذكر: المصنوع من الحديد الفولاذي.

المعنى: لو كان غيري سُلَيْمِي الدهر ومصائبه غيري من الناس والأشياء، لما غيّرتني، ولما غيّرت السيف الفولاذي القاطع، يريد أنه والسيف هذا لا يتغيران.

والشاهد في البيت قوله (إِلَّا الصَّارِمُ) حيث أنت (إِلَّا) بمعنى (غَيْرِ)، فوَقعت صفةً لـ (غَيْرِ)،² لأنَّ الاستثناء مفرغ، مما يوجب إعرابه حسب موقعه في الجملة.

وأما وقوع الموصوف شبه نكرة، فكقول الشاعر من الطويل:³

55 - أُنِيخْتُ فَأَلَقْتُ بَلْدَةً فَوْقَ بَلْدَةٍ قَلِيلٌ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بُعَامُهَا⁴

والشاهد في البيت قوله (إِلَّا بُعَامُهَا)، قال ابن العربي: "إِلَّا بمعنى غير صفةً لما قبلها".⁵ أي صفةً للفظة (الأصوات)، الشبيهة بالنكرة، لاتصالها بـ (أَلْ) الجنسية، لأنها أكسبته التعريف لفظاً لا معنىً، فهو نكرة لاشتماله جميع الأصوات، لا صوتاً بعينه.

يلزم تقلد (إِلَّا) دور (غير) في الجملة شروطاً يجب التقيّد بها، كونها تتدرج ضمن نظام محكم، فعلاقتها بباقي عناصر الجملة علاقة دقيقة، إذ تكتسب معناها الوظيفي من خلال تضامها مع غيرها من المفردات، ومع أنّ العلامة مُقدّرة ولا يمكن أن تُقضي بنا إلى تحديد الوظيفة النحوية لـ (إِلَّا)، إلا أنّ هناك ما يدل عليها، وهو السياق، وباقي القرائن.

5 - خروج "سَوَى" عن الظرفية: الأصل في (سَوَى) أنها اسمٌ تُعرَب إعراب ما بعد (إِلَّا)، ويسري عليها ما يسري عليه من أحكام. ومن ذلك أنّها تُعرَب حسب موقعها في الجملة إن

² - يراجع: المخطوط (م). ص 13.

³ - يراجع: هامش الرسالة. ص 42.

⁴ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 25، والمخطوط (م)، ص 35، ولذي الرّمة في ديوانه، ص 280، والخزانة 418/3، 420، وشرح الأشموني 515/1، والمغني 466/1.

اللغة: أنيخت الناقاة: أبركت. البلدة: الصدر، والأرض. البغام: صوت همهمة غير مفهومة.

⁵ - المخطوط (م). ص 35.

كان الكلام مفرغاً، وذكر ابن العربي غير شاهدٍ في هذه المسألة،¹ ومنها قول الشاعر من الهزج:²

56 - وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدْوَا
نِ دِنَاهُمْ كَمَا دَانُوا³

والشاهد في البيت قوله (لم يبقَ سِوَى الْعُدْوَانِ). يرى ابن العربي أنّ (سِوَى) مرفوعةٌ على الفاعلية،⁴ والضمّة مقدّرة منع من ظهورها التعذر.

والمسألة فيها خلاف، اختار ابن العربي أن يذهب فيه مذهب الزجاجي،⁵ وابن مالك، والفراء،⁶ الذين قالوا بخروج (سوى) عن الظرفية، وخالفهم الخليل وسيبويه وجمهور البصريين، على أنّها من الظروف اللازمة، لأنّها يوصل بها الموصول، ولا تخرج عن الظرفية إلاّ في الشعر.⁷

فيما أخذ ابن هشام برأي الرُّماني⁸ والعكبري،⁹ بقولهما: تستعمل ظرفاً غالباً، وك (غير) قليلاً.¹⁰

¹ - يراجع: المخطوط (ش). ص 25.

² - هو شهل بن شيبان بن ربيعة بن زمان الحنفي، من بني بكر بن وائل، (نحو 70 هـ - نحو 555 م). سمط اللّالي. ص 579، والأعلام 179/3.

³ - البيت بلا نسبة في الشاهد (ش)، ص 25، والمخطوط (س)، ص 17، وللفند الزماني في الخزانة 431/3، والأشموني 520/1، وشرح التصريح 560/1.

اللغة: العدوان: الظلم. دنّاهم: جازيناهم.

⁴ - يراجع: المخطوط (ش). ص 25.

⁵ - عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، أبو القاسم النحوي، توفي بطبرية سنة 340. يراجع البلغة في تاريخ أئمة اللغة. ص 106، 105.

⁶ - يحيى بن زياد بن بن عبد الله بن منظور الديلمي مولى بني أسد أو (بني منقر)، أبو زكريا المعروف بالفراء، (207 هـ - 822 م). الأعلام 145/8.

⁷ - يراجع: أوضح المسالك 235/2، 236.

⁸ - علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرُّماني، (384 هـ - 994 م). الأعلام 317/4.

⁹ - ابن برهان العكبري. شرح الأشموني 376/4.

¹⁰ - يراجع: م ن. 236/2، 237.

ولمن قال أنّ خروج (سوى) عن الظرفية يقتصر على الشعر، مع كثرة الشواهد عليه، فقد ورد في حديث الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ما فيه إجراء (سوى) مجرى (غير)، قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "دَعَوْتُ رَبِّي أَلَّا يُسَلِّطَ عَلَيَّ أُمَّتِي عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهَا".¹

6 - النَّصْبُ بِـ "خَلَا":

ذكر ابن العربي أنّ مجيء (خلا) بعد (ما) يمنع الجرّ بها، ويوجب النّصب.² نحو قول الشاعر من الطويل:³

57 - أَلَّا كُلُّ شَيْءٍ مَّا خَلَا اللَّهُ بَاطِلٌ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ⁴

الشاهد في البيت قوله (خَلَا اللَّهُ) حيث نصب لفظ الجلالة (الله) بـ (خَلَا)، وظهر علامة النّصب على الشاهد هي ما دعت النحاة إلى القول بفعلية (خلا).

وردّاً على من زعم أنّ (ما) زائدة، وأنّ (خلا) حرف جرّ،⁵ يقول ابن هشام: "إن قالوا ذلك بالقياس ففاسد، لأنّ (ما) لا تُزاد قبل الجار والمجرور بل بعده".⁶ لأنّ الزيادة تنافي تسميتها بالمصدر.

¹ - صحيح مسلم. تأليف مسلم بن حجاج. تحقيق نظر بن محمّد الفارياي أبو قتيبة. دار طيبة. ط 1 (1427هـ - 2006). باب 52. ص 1321.

² - يراجع: المخطوط (س). ص 17.

³ - يراجع: هامش الرسالة. ص 76.

⁴ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 26، والمخطوط (س)، ص 17، والمخطوط (م)، ص 28، وللبيد بن ربيعة في ديوانه ص 132، والمغني 1/142، وشرح الأشموني 1/26، 524، وأوضح المسالك 2/242، ولسان العرب 5/140 (رجز).

اللغة: لا محالة: لا يبدّ. زائل: فان.

المعنى: كلُّ شيءٍ في هذا الوجود ماضٍ إلّا وجه ربك ذي الجلال والإكرام.

⁵ - نسب ابن هشام هذا القول للجرمي والرعي والكسائي. يراجع مغني اللبيب. 2/317.

⁶ - م ن 2/317.

7 - النصب بـ "حاشا":

حكى ابن العربي أنّ (عداء، وحاشا، وخلا) تشترك في مسألة الفعلية والنصب بها، أخذاً برأي الكوفيين، ومن الشواهد على ذلك قول الشاعر من الكامل:¹

58 - حَاشَا أَبَا تَوْبَانَ إِنَّ أَبَا تَوْبَانَ لَيْسَ بِبُكْمِهِ قَدَمٌ²

والشاهد في البيت قوله (حَاشَا أَبَا) حيث نصب (أبَا) على المفعولية، وعلامة نصبه (الألف) لأنه من الأسماء الخمسة.

أمّا ابن هشام فلم يعتبر نصب (أبَا) بـ (الألف) حَجَّةً يُعْتَدُّ بها، فقد تكون على لغة من يلزمونها الألف رفعاً، ونصباً، وجرّاً.³

ولا يمكن الوقوف عند هذه الحجّة، لأننا نجد شاعراً آخر ينصب متلو (حاشا) وليس باسم من الأسماء الخمسة، والشاهد قول الشاعر من البسيط:⁴

59 - حَاشَا قَرِيْشًا فَإِنَّ اللَّهَ فَضَّلَهُمْ عَلَى الْبَرِيَّةِ بِالْإِسْلَامِ وَالْدِّينِ⁵

والشاهد في البيت قوله (حاشا قريشاً) حيث نصبت (حاشا) متلوها ، ممّا يؤكّد فعليتها.

يُفضي بنا هذا الشاهد إلى قرينة أخرى، وهي المناسبة الصوتية، التي لم يغفل نحائنا في القديم والحديث الإشارة إليها، وبيان دورها في بناء الجملة وفق نظامٍ معيّن.⁶

¹ - هو منقذ بن الطّماح بن قيس بن طريف، من عدنان (53 ق هـ - 571م). الأعلام 308/7.

² - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 26، والمخطوط (م)، ص 35، وخزانة الأدب 182/4، وللجميع الأسدي في المقاصد النحوية 352/2، وشرح الأشموني 526/1.

³ - المغني. ج 131/1 .

⁴ - يراجع: هامش الرسالة. ص14.

⁵ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 26، وللفردق في ديوانه، ص191، وشرح الأشموني 526/1، والهمع 210/1.

المعنى: يحاشي الشاعر قريشاً، ويؤكّد أنّ الله فضّلهم على غيرهم من النّاس بالإسلام والدين.

⁶ - يراجع: أسس المنهج الصوتي للبنية العربية. عرض وتقديم د: علاء عبد الأمير شهيد السنجري. أصيل محمد كاظم. جامعة الكوفة (كلية التربية الأساسية). جامعة القادسية (كلية التربية). ص 1.

لا شك أنّ الشعر هو أكثر النماذج اللغوية اهتماماً بالمناسبة الصوتية، بين مفردات الجملة، في إطار تضامها مع بعضها البعض، والدليل أنّ الشاعر قد يضرب صفحاً عن القاعدة النحوية في سبيل تحقيق ذلك التناغم الموسيقي، الحاصل بين عناصر الجملة.

وهو الواقع في الشاهد، إذ أنّ المناسبة الصوتية تفرض أن يكونا لفظاً (أبا، وقريشاً) منصوبين عَوْضَ الجِزِّ، تابعين صوتياً للألف الممدودة في (حاشا).

الخلاصة:

فصل المنصوبات هو الفصل الثاني في هذه المذكرة، وقد احتوى خمسة مباحثٍ تفرّعت بدورها إلى مسائلٍ عدّة. كان لكلّ مسألةٍ منها شاهداً أو شاهدين شعريين على الأكثر، وقد بلغ عدد هذه الشواهد ثلاثةً وثلاثين شاهداً (33). أمّا آراء أبي بكر فنلخصها في الآتي:

- 1 - جواز نصب المثني بـ (الألف) على لغة بعض العرب.
- 2 - إعمال (الباء) المتّصلة بالمفعول لفظاً، وإهمالها معنىً.
- 3 - جواز تعدية الفعل بحرف جرّ من باب تضمين الفعل معنى فعلٍ آخر متعدّ.
- 4 - جواز نصب المفعول بمحذوف، والذي هو الفعل.
- 5 - وجوب حذف عامل المفعول المطلق باتّفاق.
- 6 - جواز الإنابة عن المفعول المطلق بمرادفه، أو بالوقن، أو الكليّة.
- 7 - الأصل في المفعول لأجله المستوفي لشروطه النّصب وأمّا جرّه فقليل.
- 8 - العامل في نصب المفعول معه الفعل مصحوباً بـ (واو) المعية، أو ما شابهه.
- 9 - امتناع تقديم المفعول معه على صاحبه إلاّ للضرورة.
- 10 - جواز حمل الكلام على النفي بدون أداة كأن يتضمّن لفظاً معنى النفي.
- 11 - القول بإهمال (إلا) المكرورة.
- 12 - تضمين (إلا) معنى غير في بعض المواضع جائز.
- 13 - لا يمكن إعتبار (سوى) ظرفاً في المطلق، وإنّما قد تخرج عن معنى الظرفية.

14 - امتناع الجرّ بـ (خلا، وحاشا، وعدا) واختصاصهم بالنّصب.

الفصل الثالث

ملحق المنصوبات

- ❖ الحال
- ❖ التمييز
- ❖ اسم (إنّ) و أخولتها
- ❖ خبر أفعال المقاربة
- ❖ خبر كان و أخواتها
- ❖ النداء
- ❖ الاستغاثة
- ❖ الندبة الترخيم
- ❖ المضارع المنصوب

أولاً: الحال

تعريفه لغةً: جاء في المعجم الوسيط: "الحال الوقت الذي أنت فيه، والكساء يُحْتَشُّ منه، واللبن، وحال الدهر: صرفه، وحال الشيء: صفته، وحال الانسان: ما يختصُّ به من أموره المتغيرة الحسيّة والمعنوية".¹

اصطلاحاً: الحال في عُرْفِ النحويين: "وصفٌ، فضلةٌ، بمعنى "في"، منصوبٌ،² تُذكر لبيان هيئة صاحبها.

وجاء في الدرّة البهية: "هو الاسم الفضلة المنصوب المفسّر لما انبهم من الهيئات".³ فقولهم فضلة أي يمكن طرحه والسكوت عنه، بخلاف العمدة، وأمّا النّصب فتلك قرينة تميّزه عن الصّفة التي وجب أن تتبع موصوفها، وقيل وصف لأنّه مشتقٌّ لا جامدٌ.

1 - مجيء الحال نكرة:⁴

تنصُّ القاعدة النحوية على أنّ الأصل في الحال التعريف، وغير ذلك استثناء ينبغي له مسوّغاً، ومن شواهد ذلك قول الشاعر من الوافر:⁵

¹ - المعجم الوسيط 209/1.

² - اختلفوا في نصب الحال في أي بابٍ هو، ولهم في ذلك ثلاثة أقوالٍ: أولها أنّه من باب المفعول به، وثانيها أنّه من باب المشبّه بالمفعول به، وثالثها أنّه من باب المفعول فيه، وهو من نوع ظرف الزّمان، من قَبْلِ أنّ الحدث واقعٌ في زمان الخال. يراجع: شرح الأشموني 3/2 .

³ - الدرّة البهية في أهم التعريفات النحوية. ص 12.

⁴ - يأتي الحال نكرةً إذا تقدّم صاحبه، أو جاء للتخصيص (بوصف، أو نكرة)، أو يُظهر الحال (بعد نفي، أو نهي)، وقد يأتي نكرةً من غير مسوّغ. يراجع شرح الأشموني. 10/2، 11، 12، 13، 14.

⁵ - كُتِبَ بن عبد الرحمن بن الأسود بن عامر الخزاعي، أبو صخر (105هـ - 723م). الأعلام 219/5.

60 - لِمِيَّةٌ مُوحِشًا طَلَّلٌ يُلُوْحُ كَأَنَّهُ خَلَّلٌ¹

الشاهد في البيت قوله: (مُوحِشًا) المنسوب على الحالية بفتحة ظاهرة، رغم أنه نكرة، قال ابن العربي: "موحشاً حال من طلل، فُدم عليه، والتقديم هو المسوِّغ لمجيء صاحب الحال نكرة".²

ولعلَّ نصب الحال هو ما نفى عنه أن يكون صفةً، إذ رأى سيبويه أنه من القبيح أن يوصف بما بعده، ويبنى على ما قبله،³ لأنَّ الصفة لا تأخذ موضع الموصوف، كونه نكرة، فلا يقال: (لمية موحش).⁴

2 - تقدّم الحال على صاحبها:

الأصل في الحال أن يلي صاحبها، كونه وصفاً له، وأما تقدّمه عليه فخصّه ابن العربي بالضرورة، نحو قول الشاعر من الطويل:⁴

61 - تَسَلَّيْتُ طَرًّا عَنكُمْ بَعْدَ بَيْنِكُمْ بِذِكْرَاكُمْ حَتَّى كَأَنَّكُمْ عِنْدِي⁵

¹ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 26، والمخطوط (س)، ص 17، والمخطوط (م)، ص 27، ولكنَّ عرّة في ديوانه ص 506، وخزانة الأدب 211/3، والأشُموني 10/2، وبلا نسبة في أسرار العربية، ص 92، وأوضح المسالك 260/2، والمغني 90/1، 488/2، 735. ويروى: (لِسَلَّمَى مُوحِشًا، وعرّة موحشاً).

اللغة: الموحش: المقفر. الطلل: ما بقي شاخصاً من آثار الدار. الخلل: ج الخلّة، وهي الجلدة المنقوشة.

المعنى: يصف الشاعر منزل حبيبته الذي أصبح مقفراً بعد ارتحالها عنه، وهو الآن شبيه بالخلل.

² - المخطوط (س). ص 17.

³ - يراجع: الكتاب (ها) 122/2.

⁴ - قائله غير معروف.

⁵ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 26، والمخطوط (س)، ص 17، وشرح التصريح 590/1، والمقاصد النحوية 373/2، وشرح الأشُموني 15/2.

اللغة: طرّاً: جميعاً. البين: الفراق.

المعنى: يقول: لقد كنت اتسلى بعد فراقكم لي بذكراكم المستمرة حتى توهمت بأنكم ما زلتم بقربي.

والشاهد في البيت قوله: (طُرّاً عَنْكُمْ)، فُؤدَمَ الحال (طُرّاً) المنصوب بالفتحة الظاهرة، وأُخِرَّ صاحبه الضمير (كم) المجرور، قال ابن مالك: "طُرّاً أي جميعاً حالٌ من (الكاف) بعدها، فُؤدَمَ عليها للضرورة".¹

مع أنّ ابن العربي لم يبيّن سبب المنع، إلا أنّ الأشموني علّله بضرورة إلحاق (الكاف) بالحال، كما لحقت صاحبه لتعلّقه به.²

أمّا ابن مالك فقد جوّز تقديم الحال على صاحبها الموصول بحرف الجرّ، والقياس عنده أنّ الجار والمجرور في حكم المفعول به معنّى، وحيث لا يُمتنع تقدّم حال المفعول به عليه، فكذلك لا يُمنع مع الجار والمجرور.³ وقوله في حكم المفعول به لاشتراكهما في تسلّط الفعل عليهما. وأمّا حرف الجرّ ما كان أصلياً لا زائداً.⁴

إنّ المتأمّل في الشاهد (طُرّاً عنكم) يجد أنّ تقدّم الحال على صاحبها، وقد جرّ بحرف جرّ زائد، يوهم بتعلّق الحال بالضمير في (الفعل تسلّيت)، كما أنّ الفعل منسوب لمفرد في حين أنّ الحال مخصوص بجمع، فلو قال الشاعر (تسلّيت جميعاً عنكم) لظهر سوء النظم، وما توافق المفرد والجمع. وحين بدا للشاعر ذلك أتى بمرادف (جميعاً)، وهو لفظ (طُرّاً) الذي لا يدلّ كلفظ على جمع.

3 - تعدّد الحال:

لم يكن لابن العربي رأياً صريحاً في المسألة، إذ لم يُشير لكلمة الجواز، أو المنع، أو الوجوب، وهو يشرح قول الشاعر من الطويل:⁵

¹ - المخطوط (س). ص 17.

² - يراجع: شرح الأشموني 15/2.

³ - يراجع: شرح التصريح 590/1، 591. (والتعلّق حكم من أحكام حروف الجرّ والظروف، وهو نوعٌ من الارتباط المتّم للمعنى ينعقد بين ما يُشبه الجملة من ظرفٍ وجارٍ ومجرور، وما قبلها من أفعال أو ما يُشبهها). معجم المصطلحات النحوية والصرفية. ص 156

⁴ - يراجع: شرح التصريح 589/1.

⁵ - يراجع: هامش الرسالة. ص 16.

62 - عَلِيٌّ إِذَا مَا جِئْتُ لِيَلِيَّ بِخُفْيَةٍ زِيَارَةُ بَيْتِ اللَّهِ رَجُلَانِ حَافِيَا¹

الشاهد في البيت قوله (رَجُلَانِ حَافِيَا) حيث نصب (حَافِيَا) على الحالية، وعن ذلك يقول ابن العربي: "حالان من فاعل الزيارة المحذوف، أو من الضمير في (عليّ)".² أي: (رجلان، وحافيا).

أمّا الأشموني فجاز عنده التعدد،³ بخلاف ابن عصفور، الذي رأى أنّ التعدد يقتصر على عامل الحال الواقع فعل تفضيل.⁴

4 - الحال جملة:

تأتي الحال جملةً خبريةً (فعليةً أو اسميةً)، وتوَوَّل هذه الجملة بمفردٍ، فتكون واقعةً في محلِّ نصب حال. ولا يمكن أن ينطبق الأمر على قول الشاعر من السريع:⁵

63 - أَطْلُبُ وَلَا تَضْجَرُ مِنْ مَطْلَبٍ فَاقَةَ الطَّالِبِ أَنْ يَضْجَرَ⁶

الشاهد فيه قوله (وَلَا تَضْجَرُ) حيث قيل أنّ جملة النهي الحالية، فنفي ابن العربي ذلك قائلاً: "ليس (الواو) في (ولا تضجر) للحال، لأنّ جملة الحال لا تجيء طلبية، بل هي عاطفة

¹ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 27، والمخطوط (س)، ص 17، والمخطوط (م)، ص 48، ولمجنون ليلي في ديوانه، ص 233، وشرح التصريح 601/1، وشرح الأشموني 26/2، والمغني 260/4.

اللغة: الخفية: الاستتار. رَجُلَانِ: ماشياً على رجليه.

المعنى: يقول: لئن زرت ليلي متحفياً، فعلي أن أزور بيت الله ماشياً حافياً.

² - المخطوط (ش). ص 27.

³ - يراجع: شرح الأشموني 26/1.

⁴ - يراجع: شرح المقرَّب. 155/1.

⁵ - المولدون من الشعراء سُمُّوا بذلك لحدوثهم، ومن الرجال العربي غير المحض. المعجم الوسيط، باب (الواو)، فصل (ولحّه، ولحّ) 1056/2.

⁶ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 27، والمخطوط (م)، ص 16، والمخطوط (س)، ص 18، وشرح الأشموني 29/2، ومغني اللبيب 97/5، 244/6، ولبعض المولدين في شرح التصريح 609/1، والمقاصد النحوية 409/2.

جملة النهي على جملة الأمر، وأصله تضجرتنّ بـ(نون) التوكيد المحذوفة تخفيفاً¹. وقال في المخطوط (م) " (الواو) يُحتمل أن تكون (واو) المعية نصب (تضجرتنّ) بعده، وأن يكون الأصل (ولا تضجرتنّ) بـ(النون)"².

ولم يخالف بقوله هذا رأي الأشموني وابن هشام،³ غير أن هذا الأخير رأى في الفعل (تضجرتنّ) أنه مُعربٌ منصوبٌ بـ(أنّ) مضمرة بعد (الواو)، وعلامة نصبه الفتحة وليس مبنياً⁴، لأنّ من شروط بناء الفعل المضارع على الفتح مباشرة (النون) دون فاصلٍ ملفوظٍ أو مقدّرٍ.

ثانياً - التّمييز:

تعريفه لغةً: صاحب مختار الصحاح قائلاً: "ميز: ماز الشيء عزله وفرزه"⁶. وكلّ هذه التعريفات تتضمّن معنى التفسير والتوضيح.

اصطلاحاً: هو اسم نكرة بمعنى (مِنْ) مبينٌ لإبهام اسمٍ أو نسبةٍ⁷، وجاء في التعريفات: "ما يرفع الإبهام المستقرّ عن ذات مذكورة"⁸.

¹ - المخطوط (ش). ص 27.

² - المخطوط (م). ص 16.

³ - يراجع: شرح الأشموني 29/2، 30، والمغني 244/6.

⁴ - يراجع: المغني 244/6.

⁶ - مختار الصحاح. ص 267.

⁷ - يراجع: شرح التصريح 1/ 616.

⁸ - التعريفات. ص 69.

والتمييز هو أحد القرائن المتفرعة عن قرينة التخصيص، ويُطلق عليه قرينة التفسير،¹ كونه يبيّن ما أبهم قبله، وحكمه التّصّب.²

1 - جرّ التمييز لفظاً:

الأصل في التمييز أن يكون منصوباً، وكلُّ تمييز جاز جرُّه بـ (من)، إلا ما كان عدداً أو فاعلاً في المعنى،³ وأمّا قول الشاعر من الوافر:⁴

64 - تَخَيَّرَهُ فَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ فَنِعَمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِي⁵

فالشاهد فيه قوله (من رَجُلٍ) حيث جرّ التمييز بـ(من) مع أنّه فاعلٌ في المعنى، قال أبو بكر بن العربي: "جرّ التمييز بـ(من) وإن كان فاعلاً في المعنى، إلا أنّه غير محوّل".⁶ لدخول (من) عليه.

وجاء في المقاصد النحوية قوله: "جرّ بـ (من) ما كان حقّه أن يُنصّب على التمييز، وقد علم أنّ كلّ ما يُنصّب على التمييز يجوز جرُّه بـ (من) ظاهرة، إلا تمييز العدد والفاعل في

¹ - يراجع: اللغة العربية معناها ومبناها. ص 194.

² - اختلف في عامل التّصّب، فرأى كلُّ مت سيبويه والمبرد والمازني، ومن وافقهم، أنّه منصوبٌ بالعامل الذي تضمنته الجملة، لا نفس الجملة، وهوما اختاره ابن مالك، وذهب قومٌ إلى أنّ الناصب له نفس الجملة، واختاره ابن عصفور، ونسبه للمحققين.

³ - يراجع: شرح الأشموني 50/2.

⁴ - هو أبو بكر بن الأسود، المعروف بابن شعوب الليثي. يراجع المقاصد النحوية 416/2.

⁵ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 28، ولأبي بكر بن الأسود المعروف بابن شعوب الليثي في شرح الأشموني 50/2، وشرح المفصل 133/7، وبلا نسبة في الخزانة 395/9، والمقرب 69/1.

اللغة: تخيّرهُ: اصطفاه. يعدل: يسوّي. تهامي: منسوب إلى تهامة، وهي بلاد شمال الحجاز.

المعنى: يقول راثياً هشام بن المغيرة: إنّ الموت قد اصطفاه، ولم يسوّ بينه وبين غيره من الناس، ولنعم هذا التهامي من رجل كامل الصفات.

⁶ - المخطوط (ش). ص 28.

المعنى، إلا في تعجب أو شبهه".¹ فاستثنى من ذلك ما كان بصيغة التعجب كما هي الحال في الشاهد.

ومن دخول (مِنْ) الزائدة على التمييز قول الشاعر من البسيط:²

65 - طَافَتْ أَمَامَهُ بِالرُّكْبَانِ أَوْنَةٌ يَا حُسْنَهُ مِنْ قَوَامٍ مَا وَمُنْتَقِبًا³

الشاهد في البيت قوله (وَمُنْتَقِبًا)، قال ابن العربي: "معطوف على محلّ (قوام) التمييز المجرور بـ (مِنْ)".⁴ ومع أنّ ابن العربي لم يُشر إلى الصلّة بين هذا الشاهد ومسألة زيادة (مِنْ) إلا أنّ الأشموني استشهد بالبيت على ما زيدت فيه (مِنْ)،⁵ والدليل أنّ (منتقبا) منصوب على التمييز وعلامة نصبه الفتحة، ولو كان الجرّ أصلاً في (قوام) ما عُطِف عليه بمنصوب.

فوجود (مِنْ) في الجملة منع ظهور علامة النّصب، وأبدلها كسرةً، وهنا يتبيّن أنّ العلامة أثنى لفظي أكثر منه معنوي، بدليل أنّ وجود (مِنْ) فرض جرّ ما بعده رُغم أنّه زائد. ولولا أنّ في الجملة ما يدل على التمييز كأسلوب التعجب لما أدرك القارئ أنّ (رجل) واقعٌ تمييزاً.

¹ - المقاصد النحوية 417/2.

² - هو جرول بن أوس بن مالك العبسي، أبو مليكة، شاعر مخضرم، (نحو 45هـ- نحو 665م). الأعلام، 118/2.

³ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 28، وللحطيئة في ديوانه، ص 5، والخزانة 270/3، 289، والمقاصد النحوية 425/2، وشرح الأشموني 51/2.

⁴ - المخطوط (م). ص 28.

⁵ - يراجع: شرح الأشموني. 51/2.

2 - تقديم التمييز:

حقُّ التمييز أن يتأخَّر على عامله، فإن كان الفعل متصرفاً، فهو الغالب، وإن كان غير متصرفٍ (ويقصد به الاسم)، فيجب تأخُّره في المطلق،¹ ولذلك أسند ابن العربي التقديم في قول الشاعر التالي للضرورة،² قال الشاعر من الرِّجَز: ³

66 - وَنَارُنَا لَمْ يَرِ نَارًا مِثْلُهَا قَدْ عَلِمْتَ ذَاكَ مَعَدُّ كُلِّهَا⁴

والشاهد في البيت قوله (ناراً مِثْلُهَا) حيث تقدَّم التمييز (ناراً) على عامله، والأصل أن يقول (لم يَرِ مِثْلُهَا ناراً). ومن تقديمهم التمييز على عامله، المتصرف، قول الشاعر من المتقارب:⁵

67 - أَنْفُسًا تَطِيبُ بِنَيْلِ الْمُنَى وَدَاعِي الْمُنُونِ يُنَادِي جَهَارًا⁶

والشاهد في البيت قوله (أنفساً تطيب) حيث تقدَّم التمييز (نفساً) عامله الفعل المتصرف (تطيب)، ونقل ابن العربي عن الأشموني أن مثل هذا التقديم قليل،⁷ والتقدير (أتطيب نفساً).

¹ - يراجع: شرح الأشموني 52/2.

² - يراجع: المخطوط (ش). ص 28.

³ - قائله غير معروف.

⁴ - الرِّجَز بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 28، وشرح الأشموني 52/2، والمقاصد النحوية 423/2.

المعنى: يفتخر الشاعر بكرمه وسخائه على الأضياف، ثم يقول: وجميع الأعراب تعرف ذلك.

⁵ - طيء بن أدد قبيلة عظيمة من كهلان، من القحطانية تنتسب إلى طيء بن أدد بن زيد بن يشجب بن عريب بن زيد بن كهلان. معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، عمر رضا كحالة. مؤسسة الرسالة (بيروت). ط 8 (1418هـ . 1979). 2/679.

⁶ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 28، والمخطوط (س)، ص 18، والمخطوط (م)، ص 16، والمقاصد النحوية 425/2، المغني 417/5، ولرجل من طيء في التصريح 628/1، وشرح الأشموني 53/2.

اللغة: تطيب: تظمنن. المنى: ج المنية، وهي المراد. المنون: الموت. الجهار العلانية.

المعنى: يقول: إنَّ النفوس لتغتنب بما تحقَّقه من أمان، وتغفل عن الموت الذي يدعوها علانيةً إلى الزوال.

⁷ - يراجع: المخطوط (ش). ص 28، وشرح الأشموني 53/2.

3 - اختلاف التمييز عن الحال:

يختلف التمييز عن الحال في أمورٍ سبعة،¹ التوكيد واحدٌ منها، حيث يتعذر مجيء التمييز مؤكّداً لعامله، ومِمَّا استشهد به أبو بكر بن العربي على المسألة، قول الشاعر من الوافر:²

68 - تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنِعَمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادًا³

والشاهد في البيت قوله (الزَّادُ...زادا) حيث جمع بين الفاعل (الزَّادُ) والتمييز (زادا)، قال أبو بكر بن العربي: "زادا مفعولٌ مطلقٌ أو به (تزوَّد)، و(مِثْلَ) نعتٌ له فُدِّمَ حالاً".⁴

فيما استبعد ابن هشام أن تكون النكرة (زادا) تمييزاً، وإنما هي مفعول مطلق إن أُريد به التزوُّد، أو مفعول به إن أُريد به الشيء الذي يتزوَّده من أفعال البرِّ، وعليهما ف (مثل) نعتٌ تقدِّم فصار حالاً.⁵

ثالثاً: اسم إنَّ وأخواتها

تعريفه اصطلاحاً: وهو ما كان في الأصل مبتدأً، فلما دخلت عليه (إنَّ) أو إحدى أخواتها⁶ صار مسنداً إليه، ودخول هذه الحروف لا يقتصر على الإسناد، وإنما يكون له أثراً إعرابياً،

1 - أوجه الاختلاف بين الحال والتمييز هي: . التمييز لا يكون إلا اسماً، فيما أنَّ الحال قد يأتي جملةً وظرفاً ومجروراً، . يتوقف الكلام على الحال فيما لا يصحُّ ذلك مع التمييز، . التمييز مبيِّنٌ للذوات، فيما أنَّ الحال مبيِّنٌ للهيئات، . الحال يتقدِّم على صاحبه، فيما لا يصحُّ مع التمييز على الأصل، . الحال مشتقٌّ، والتمييز جامدٌ. يراجع شرح الأشموني 56/1.

2 - ينظر: هامش الرسالة. ص 25.

3 - البيت بلا نسبة نسبة في المخطوط (ش)، ص 29، والمخطوط (م)، ص 10، ولجريد في الخزانة 394/9، وشرح المفصل 132/7، وشرح الأشموني 57/2، 286، وبلا نسبة في المغني 516/2.

المعنى: يخاطب الشاعر ممدوحه ويدعوه للسير على خُطى أبيه في الجود والعطاء اللذين عُرف بهما.

4 - المخطوط (ش). ص 29.

5 - يراجع: المغني 516/2.

6 - أخوات إنَّ هي: أنَّ، ولن، وكى، وليت، ولعلّ.

حيث تنصب المبتدأ اسماً لها، وترفع الخبر خبراً لها. ومن المسائل التي تناولها ابن العربي، وكانت ذات صلة بالعلامة الإعرابية، المسائل الآتية:

1 - إعمال الحروف المشبهة بالفعل:

الأصل في هذه الأفعال كما سبق ذكره نصب المبتدأ، ورفع الخبر، وأنه متى دخلت عليها (ما) كفتها عن العمل، غير أن ابن العربي جوّز إعمالها في مثل قول الشاعر من البسيط:¹

69 - قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ

الشاهد في البيت قوله (ليتما) حيث جاز في لفظ (الحمام) النصب والرفع، قال ابن العربي: يُروى بنصب (الحمام) على الإعمال، ورفع على الإهمال.³

أما الأشموني فعزى سبب إهمالها لزوال اختصاصها بالأسماء، وتهيئتها للدخول على الأفعال،⁴ وعليه ف (حمام) مرفوعٌ على أنه بدل من اسم الإشارة (هذا).

¹ - هو زياد بن معاوية بن ضباب الذبياني الغطفاني المضري، أبو أمامة (نحو 18 ق هـ - 604م). الأعلام 3/54.

² - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 15، والمخطوط (س)، ص 10، وللنابغة الذبياتي في ديوانه ص 14، وخزانة الأدب 10/251، 253، وشرح الأشموني 1/311، وأوضح المسالك 1/204، ومغني اللبيب 1/66، 316، 341. 341. المعنى: تقول: ألا ليت هذا الحمام كله لنا، أو نصفه مضافاً إلى حمامتنا فهو كافٍ لأن يصير منه.

³ - المخطوط (ش). ص 15.

⁴ - يراجع: الأشموني 1/312.

ومن الشواهد التي زال فيها اختصاص هذه الأفعال بالاسم ودخولها على الفعل، قول الشاعر من الطويل:¹

70 - أَعِدْ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا أَضَاعَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَا²

والشاهد فيه قوله: (لعلما أضاعت لك النار)، حيث روي برفع (النار) على أنها فاعل للفعل (أضاعت) و(ما) زائدة، قال ابن العربي: "(ما) زائدة بعد (لعل) كافة، هيأتها للدخول على الفعل".³

هذه قرينة أخرى قامت مقام العلامة الإعرابية لتفسير الوجه الإعرابي للشاهد، وهي قرينة الاختصاص، التي تُعدُّ أحد وجوه القرينة المعنوية.⁴ فحين زالت صفة الاختصاص عن هذه الحروف زال عملها، وبالتالي غابت علامة النَّصْب.

3 - العطف بالرفع على منصوب: وهذه مسألة متكررة في الدرس النحوي، يختلف جوازها ومنعها بقدر ما في الجملة من قرائن تعين على ذلك، ومن الشواهد على هذه المسألة، قول الشاعر من الطويل:⁵

71 - فَمَنْ يَكُ لَمْ يُنْجِبْ أَبُوهُ وَأُمُّهُ فَإِنَّ لَنَا الْأُمَّ النَّجِيبَةَ وَالْأَبَّ⁶

¹ - يراجع: هامش الرسالة. ص 14.

² - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص15، والمخطوط (م)، ص9، وللفرزدق في ديوانه، ص161، وشرح الأشموني 1/312، وشرح المفصل 54/8، وبلا نسبة في رصف المباني، ص385، وشرح قطر الندى، ص165، والمغني 1/318، 320.

اللغة: عبد قيس: رجل من عدي بن جندب بن العنبر.

المعنى: يهجو الشاعر عبد قيس بقوله: إن أصحاب النار هم أصحاب حمير لا أصحاب خيول. وقيل إنه حقير لممارسته الجنس مع ذكر الحيوان.

³ - المخطوط (ش). ص 15.

⁴ - ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها. ص 164.

⁵ - قائله غير معروف.

⁶ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 15، والمخطوط (س)، ص 10، وتخليص الشواهد، ص 370، والمقاصد النحوية 2/63، وشرح الأشموني 1/313.

اللغة: أنجب الرجل: ولد النجباء، والنجيب: الكريم الحسب.

المعنى: يفخر الشاعر بقومه أنهم كرماء في حين أن قوم غيره غير نجباء.

الشاهد في البيت قوله (والأب) حيث عطفه رفعاً على لفظ (الأم) المنصوب، وهنا اختلف النحاة لأي سبب رُفِعَ ما حُقِّه النصب.

قال أبو بكر بن العربي: "(الأب) بالرفع في صورة المعطوف على محل اسم (إن) مبتدأ خبره محذوف"¹. والمعنى أن الشاهد معطوف على محل اسم (إن) قبل أن يدخل عليه الناسخ.

أمّا الأشموني وابن هشام فامتنع عندهم العطف على المحل لزوال الرفع، وهو الابتداء بعد دخول الناسخ (إن)².

الأصل في (الواو) العطف، وليس في البيت ما يمنع ذلك، فالأولى أخذ الشاهد على ظاهره، وهو أنه معطوف على اسم (إن)، وقد يكون الرفع في الشاهد حفاظاً على وحدة القافية.

رابعاً: خبر أفعال المقاربة:

المقاربة لغةً: يُقال قُرِبَ بالضّم قريباً: أي دنا،³ وجاء في المعجم الوسيط: "قرب الشيء قُرْباً وقرباناً: دنا منه وياشره"⁴.

اصطلاحاً: أفعال المقاربة نوعٌ من الأفعال الناقصة، تدخل على المبتدأ والخبر فتتسخ حكمهما، وهي موضوعةٌ لدنو الخبر رجاءً، أو حصولاً، أو أخذاً فيه.⁵

تتعلق بهذه الأفعال جملة من الأحكام، تحدد علاقتها بمدخولها ومنها اتصال خبر بعضها بـ (إن). وهي في ذلك ثلاثة أقسام، تناول ابن العربي اثنتين منها، وهي كالتالي:

¹ - المخطوط (ش)، ص 15.

² - يراجع: شرح الأشموني 324/1، وأوضح المسالك 310/1.

³ - ينظر: مختار الصحاح، باب (القاف). ص 220.

⁴ - المعجم الوسيط، باب (القاف) 723/2.

⁵ - يراجع: التعريفات، باب (الميم). ص 33.

1- أفعال يجوز اقترانها ب (إِنْ):

وهي (عسى، وكاد، وأوشك، وكرب)، ومِمَّا ورد فيه اقتران (كاد) ب (إِنْ)، قول الشاعر من الخفيف:¹

72 - كَادَتْ أَلْنَفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ إِذْ غَدَا حَشُو رَيْطَةٍ وَبُرُودٍ²

والشاهد قوله (كادت أَنْ تفيض) حيث اقترنت الجملة الفعلية (تفيض) الواقعة خبر ب (إِنْ)، قال ابن العربي: "أثبت (أَنْ) في خبر (كاد) وهو قليل".³ كذلك قال الأشموني.⁴

والقلة لا تعني المنع، بل الجواز بدليل ما جاء في حديث الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَا كِدْتُ أَنْ أُصَلِّيَ الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتْ أَلشَّمْسُ أَنْ تَغْرُبَ".⁵

2 - أفعال يمتنع اقتران خبرها ب (أَنْ): وهي: أفعال الشروع، ومن ذلك قول الشاعر من الوافر:⁶

73 - أَرَاكَ عَلِفْتَ تَنْظِمُ مَنْ أَجْرَنَا وَظَلُمُ الْجَارِ إِذْ لَالُ الْمُجِيرِ⁷

¹ - قائله غير معروف.

² - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 13، والمخطوط (م)، ص 12، وأوضح المسالك 127/1، وشرح ابن عقيل 328/1، والمغني 2/737، وشرح الأشموني 276/1.

اللغة: تفيض: تهلك. الريطة: الثوب الذي يُشبه الملحفة، وهنا بمعنى الكفن. البرود: الثوب المخطط. **المعنى:** يقول: كادت النفس تفارق الجسد لفقد ذلك الرجل الذي لُفَّ بأكفانه.

³ - المخطوط (ش). ص 13.

⁴ - يراجع: شرح الأشموني 273/1.

⁵ - مصابيح السنن فيما اتفق عليه رجال الصحيح والسنن. طالب عبد الحمين بن أحمد. المؤسسة الوطنية للكتاب (الجزائر). ص 55.

⁶ - قائله غير معروف.

⁷ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 13، وشرح الأشموني 282/1، وهمع الهوامع 411/1. **اللغة:** علفت: أخذت. تنظم: تعندي. أجرنا: أغثنا وساعدنا. المجير: المغيث.

المعنى: يقول: إنني أراك تعندي على من ساعدناه وحميناه، واعتداؤك على من احتمى بنا هو اعتداءً علينا بالذات.

والشاهد قوله (عَلِقَتْ تَظْلِمٌ) حيث أتى بالفعل المضارع (عَلِقَ) غير مقترن بـ (إِنْ)، قال ابن العربي: " (علق) من أفعال الشروع لا تقترن بـ (أَنْ)".¹ وهو ما قاله الأشموني.²

لا شك أن أي عنصرٍ حرفاً كان أو لفظاً يطرأ على تركيب الجملة، من شأنه أن يغيّر من بنيتها ونظامها، والحالة ذاتها بالنسبة لهذه الحروف، فإن لم يكن التغيير على مستوى القرائن المعنوية، فقد يكون على مستوى القرائن الحالية، فدخل (أَنْ) على الفعل المضارع يغيّر من علامته الإعرابية فينصبه، ولكن يبقى في شكله العام خيراً لهذه الحروف.

خامساً: خبر "ما، ولا، و، لات، وإن" المشبهات بـ "ليس"

تعريفه اصطلاحاً: وهذه حروفٌ أخرى أعملت عمل (كان) وأخواتها، برفع الاسم ونصب الخبر، فشابهت (ليس) في نفيها لمعاني الجملة التي تدخل عليها،³ ولأنّ الحرف غير الفعل انفصلت عنها تبويباً. ومن أهم المسائل التي تطرّق إليها ابن العربي في هذا المبحث:

1 - زيادة " الباء " في خبر "لا":

تزداد (الباء) في مواضع عدّة، منها زيادتها في خبر (لا)، كقول الشاعر من الطويل:⁴

74 - فَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ فَنَيْلاً عَن سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ⁵

¹ - المخطوط (ش). ص 13.

² - يراجع: شرح الأشموني 282/1.

³ - يراجع: دليل السالك إلى ألفية ابن مالك. عبد الله بن صالح الفوزان. دار المسلم للنشر والتوزيع 217/1.

⁴ - هو سواد بن قارب الأزدي الدوسي أو السدوسي، (نحو 15 هـ - 636 م). الأعلام 144/3.

⁵ - البيت بلا نسبة في المخطوط (س)، ص 8، ولسواد بن قارب في الدرر 257/1، وشرح الأشموني 259/1، وبلا نسبة في المغني 645/2، 468، والهمع 405/1.

اللغة: الشفيع: المساعد. الفتيل: الشيء القليل، وأغنى فتيلاً: أي شيئاً.

المعنى: يطلب الشاعر من مخاطبه أن يكون له شفيعاً يوم عزّ عليه الشفيع.

الشاهد في البيت قوله (بمغني) حيث جُرّ الخبر (مغن) ب (الباء) الزائدة، قال أبو بكر بن العربي: "(مغني) خبر (لا) مجرور ب (الباء) الزائدة".¹ حيث جُرّ الخبر (مغني) لفظاً ب (الباء) الزائدة، ومنع الأشموني القياس عليه لأنه من القليل.²

والجرُّ لفظاً لا يعني بالضرورة الجرُّ معنيّ، والدليل بقاء لفظ (مغني) خبراً ل (لا).

سادساً: أفعال القلوب:

تعريفها اصطلاحاً: هذه واحدة من الأفعال الناسخة للابتداء،³ تدخل على الجملة الاسمية فتتصب المبتدأ والخبر، فيصبح الأوّل مفعولاً به أوّل، والثاني مفعولاً به ثانٍ.

وأفعال القلوب نوعان:⁴ نوعٌ أوّل ويُسمّى أفعال التحويل، ونوعٌ ثانٍ وتسمّى أفعال القلوب وسميت كذلك لتعلّقها بالقلب، وتنقسم بدورها إلى قسمين: (رأى، وعلم، ودرى، ووجد، وألفى، وتعلّم)، وتسمّى أفعال اليقين،⁵ و(ظنّ، وخال، وحسب، وحجّ، وعدّ، ورعّم، وهبّ)، وتسمّى أفعال الرجحان.⁶ وأوّل ما نبدأ به من المسائل الآتي:

1 - إلغاء أفعال القلوب:

تتعلّق المسألة بإبطال عمل هذه الأفعال لفظاً ومحلاً، ويكون ذلك ناتجاً عن تغيير موقعها في الجملة، لأنّ الأصل أن تسبق معموليها، وحدّد ابن العربي موضعين يُلغى فيهما عمل هذه الأفعال وهما:

¹ - المخطوط (س). ص 8.

² - يراجع: شرح الأشموني 259/1.

³ - يراجع: دليل السالك 280/1.

⁴ - يراجع: شرح التصريح على التوضيح 358/1.

⁵ - اليقين، هو الاعتقاد الجازم بوقوع الأمر.

⁶ - الظنّ، وهو رجحان وقوع الأمر.

أ - أن تتوسّط معموليها، كما هي الحال في قول الشاعر من الوافر:¹

75 - شَجَاكَ أَظُنُّ رُبْعُ الظَّاعِنِينَ فَلَمْ تَعْبَأْ بِعَدْلِ الْعَادِلِينَ²

والشاهد في البيت قوله (أظنُّ رُبْعُ) حيث رفع اللفظ الواقع بعد الفعل (أظن)، قال ابن العربي: "روي برفع (ربْع) على إلغاء (أظن) لتوسّطه، وبنصبه على إعماله، وهو جائز، و(شَجَاكَ) مفعوله الثاني".³ أخذاً برأي الأشموني.⁴

وقال في المخطوط (م): "روي على رواية الرّفْع، وجملة (أظن) معترضة بين الفعل والفاعل".⁵ وهذا ما قال به ابن هشام.⁶

ومن الذين قالوا بضرورة الإلغاء، أبو حيّان، قال: "والَّذي يقتضيه القياس أنّه لا يجوز إلّا الإلغاء، لأنّ الإعمال مترتبٌ على كون الجزأين كانا مبتدأً وخبراً، وليس هنا كذلك، وإلّا لأدّى إلى تقديم الخبر والفعل على المبتدأ".⁷

ولعلّ الأخذ برأي الإلغاء أولى، لأنّه رأي الجمهور، ولأنّ ظاهر الكلام أنّ الشاعر قدّم الفعل للتأكيد عليه، لا ليغلّب عليه الظنّ، وبالتالي جملة (أظن) اعتراضية.

¹ - قائله غير معروف.

² - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 18، والمخطوط (م)، ص 44، وشرح الأشموني 365/1، وتخليص الشواهد، ص 446، والدرر 343/1، والهمع 493/1.

اللغة: الشجو: الحزن والغصّة. الربيع: الطلل (رسم الديار). الضاعن: المسافر. لم يعبا: لم يبال ولم يُعِر انتباهاً. **المعنى:** إنّ سبب حزنك منظر ديار الحبيبة وهو خاوٍ من أهله، وقد أخذ عليك قلبك وعقلك، فأظهرت أساك غير عابي بلوم أو تقريع.

³ - المخطوط (ش)، ص 18.

⁴ - يراجع: شرح الأشموني 365/1.

⁵ - المخطوط (م)، ص 44.

⁶ - يراجع: المغني 56/5.

⁷ - همع الهوامع 493/1.

ب - أن تتأخر عن معموليها، والإلغاء هنا أولى عند ابن العربي، والأشموني¹، ومثله قول الشاعر من الخفيف:²

76 - آتِ الْمَوْتُ تَعْلَمُونَ فَلَا يَزِ هَبُكُم مِّنْ لَّظَى الْحُرُوبِ إِضْطِرَامٌ³

والشاهد في البيت قوله (آتِ الْمَوْتُ تَعْلَمُونَ) حيث تأخر الفعل (تَعْلَم) عن مفعوليها، فبقيا على حالهما من الرفع.

يتأكد مرّة أخرى مع هذه المسألة أنّ الرتبة قرينة أساسية في الجملة، وأي تغيير يطرأ على مستواها يُغيّر المعنى الوظيفي لعناصر هذا التركيب.

2 - تعليق الفعل القلبي:

التعليق هو توقّف الفعل عن العمل في معموليه لفظاً لا محلاً، وذلك نحو قول الشاعر من الكامل:⁴

77 - وَلَقَدْ عَلِمْتُ لِنَاتَيْنِ مَنِّيَّيْ إِنَّ الْمَنَايَا لَا تَطِيْشُ سِهَامُهَا⁵

¹ _ يراجع: المخطوط (ش). ص 18، وشرح الأشموني 365/1.

² _ قائله غير معروف.

³ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 18، وتخليص الشواهد، ص 445، وشرح الأشموني 365/1. وشرح ابن الناظم، ص 375.

⁴ _ يراجع: هامش الرسالة. ص 76.

⁵ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 19، والمخطوط (س)، ص 12، والمخطوط (م)، ص 38، وللبيد بن ربيعة في ديوانه، ص 171، والكتاب 111/3 (ها)، والخزانة 9/ 159، 161، وشرح الأشموني 368/1، وبلا نسبة في أوضح المسالك 52/2، وسرّ صناعة الاعراب، ص 400، والمغني 450/2، 454.

اللغة: المنية: الموت. تطيش: تُخطئ.

المعنى: لقد عرفت أنّ الموت لا مفرّ منه، وأنّ سهامه لا تخطئ أحداً من الناس عاجلاً أم آجلاً.

الشاهد فيه قوله: (عَلِمْتُ لتَأْتِيَنَّ)، إذ عُلِّقَ الفعل (عَلِمَ) عن العمل، قال ابن العربي: "عَلِمْتُ) معلق عن العمل لأجل (لام) القسم، فالجملة بعده في محلّ نصب".¹ كذلك قال الأشموني وابن هشام.²

فيما أوّل سيبويه الشاهد على قول (والله لتَأْتِيَنَّ)،³ ومعنى ذلك أنّ "عَلِمَ"، خرجت عن معناها الأصلي، ونزلت منزلة القسم، وما بعدها جملة لا محلّ لها من الإعراب، جواب القسم (الذي هو عَلِمْتُ)، وحينئذٍ تخرج عمّا نحن بصدده، فلا تقتضي معمولاً، ولا تتّصف بإلغاء، ولا تعليق، ولا إعمال، لخروجها عن معناها الأصلي.

سابعاً: خبر "كان" وأخواتها:

تعريفه اصطلاحاً: هو أحد وجوه الخبر الستة،⁴ مُتَمِّمٌ لمعنى الجملة في مثل هذا السياق،⁵ حكمه النّصب باتّفاق.⁶ يعتري خبر الأفعال الناقصة جملةً من الأحكام، هذا بعضها:

1 - توسُّط أخبار الأفعال الناقصة:

يقوم بناء الجملة المنسوخة على تقديم الاسم واتباعه الخبر، غير أنّ من الشواهد الشعرية ما توسّط فيها الخبر الناسخ واسمه، وذلك نحو قول الشاعر من الطويل:⁷

¹ - المخطوط (س). ص 12.

² - يراجع: شرح الأشموني 368/1، وأوضح المسالك 52/2.

³ - يراجع: الكتاب 110/3.

⁴ - أنظرها: في باب المرفوعاب (خبر المبتدأ). ص 30.

⁵ - اعترض النحاة على هذا المعنى، لأنّ الفائدة لا تقتصر على الخبر، وإنّما تتعدّاه إلى الفاعل الذي يتمّ المعنى مع الفاعل. معجم المصطلحات النحوية والصرفية. ص 72.

⁶ - يراجع: شرح الأشموني 219/1.

⁷ - قائله غير معروف.

78 - لَا طَيْبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنْغَصَةً لَذَاتُهُ بِأَذْكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ¹

والشاهد قوله (ما دامت منغصة) حيث توسط الخبر (منغصة) الناسخ (ما دام)، واسمه (لذات). قال ابن العربي: "(منغصة) خبر (دام) متوسط".²
لم يُقد قول ابن العربي إن كان أجاز الشاهد أم لا، بخلاف الأشموني الذي ذكر أن التوسط جائز في جميع الأفعال الناقصة وبالإجماع.³

أما ابن هشام فيرى أن لا شاهد في البيت، وإنما تتنازع كل من الفعل الناسخ وخبره الاسم، فيكون بذلك قد أعمل الخبر وأضمر الفعل، وعليه فكل من الاسم والخبر في محله.⁴
ولعل الأخذ برأي الجمهور في هذه المسألة أولى.

ثامناً: النداء:

تعريفه لغةً: النداء الصوت، وقد يُضمّ و(ناداه مناداة) ونداءً صاح به،⁵ وجاء في الرائد: "النداء (مصدر) نادى، الدعاء، أو أعلى الدعاء، الصوت المجرد".⁶

اصطلاحاً: طلب الإقبال، أو دعوة المخاطب، وتنبهه للإصغاء، وسماع ما يريد المتكلم، بأداة من أدوات النداء.⁷ يفهم من ذلك أنّ أسلوب النداء طلبي إنشائي.

¹ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 10، والمخطوط (س)، ص 7، وأوضح المسالك 215/1، والهمع 372/1، وشرح الأشموني 231/1.

اللغة: منغصة: مكدرّة. أدكار: تذكر. الهرم: الشيخوخة.

المعنى: يقول: إنّ الإنسان لا يطيب له عيش إذا كان كثير التذكّر للموت، والتفكّر بالشيخوخة، فإنّ ذلك يُنغص حياته ويبعث في نفسه اليأس والمرارة.

² - يراجع: المخطوط (ش). ص 10.

³ - يراجع: شرح الأشموني 230/1، 231.

⁴ - يراجع: شواهد التلخيص. ص 241.

⁵ - يراجع: مختار الصحاح. ص 272.

⁶ - الرائد، ص 800.

⁷ - يراجع: تسهيل شرح ابن عقيل. بهاء الدين عبد الله بن عقيل الهمداني المصري. تحقيق حسني عبد الجليل يوسف. مؤسسة المختار للنشر والتوزيع (القاهرة). ط 2 (1424هـ - 2003م). ص 400.

والنداء يقوم على ركنين أساسيين: حرف النداء والمنادى، أما أحرف النداء فسبعة، (يا، وأيا، وهيا، وأي، والهمزة، ووا، ووا)، لكل حرفٍ منها موضعٌ خاصٌ.

أكثر هذه الحروف استعمالاً (يا) والتي تتعین ذات الله،¹ في مثل الدعاء. ولا يحسن مع غيرها من حروف النداء.

أما المنادى فهو الاسم الواقع بعد حرف النداء، وهو على خمسة أنواع: المفرد العلم، والنكرة المقصودة، والنكرة غير المقصودة، والمضاف، والشبيه بالمضاف.

حكم المنادى النصب مطلقاً، إمّا محلاً،² ويكون ذلك مع المفرد العلم، والنكرة المقصودة، وإمّا النصب لفظاً ويكون مع النكرة غير المقصودة، والمضاف، والشبيه بالمضاف.

1 - نصب النكرة المقصودة:

لقد سبق الحديث أنّ النكرة المقصودة الواقعة منادى تُبنى على الضمّ في محلّ نصب حالها حال المفرد، غير أنّ من الشعراء من نصبها لفظاً ومحلاً، نحو قول الشاعر من الطويل:³

79 - أَدَاراً بِحُزْوَى هِجْتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً فَمَاءُ الْهَوَى يَرْفُضُ أَوْ يَتَرَفَّقُ⁴

والشاهد في البيت قوله (دَاراً) حيث نصبه، وحقّه أن يُرْفَع كونه نكرة مقصودة واقع منادى، قال ابن العربي: "نصب النكرة المقصودة الموصوفة جوازاً".⁵

¹ - يراجع: شرح الأشموني 15/3.

² - قال أبو البقاء العكبري: اختلف البصريون وأصحابنا الكوفيون في المنادى، فقال البصريون مبنيّ على الضمّ، وموضعه النصب لأته مفعولٌ، وقال أصحابنا (الكوفيون)، أنّه مُعْرَبٌ مرفوعٌ، بغير تنوين. مسائل خلافية في النحو. أبو البقاء العكبري. تحقيق وجمع الدكتور عبد الفتاح سليم. مكتبة الآداب. ط 3. (1428 - 2007). ص 124.

³ - يراجع: هامش الرسالة. ص 85.

⁴ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 47، وروى المبانى، ص 465، ولكثير عرّة في سرّ صناعة الإعراب، ص 202، ولسان العرب 75/15 (هرق)، ولأحوص أو كثير عرّة في شرح الأشموني 21/3، 113/4.

اللغة: حزوى: اسم موضع. العبرة: الدمعة. ارفض: ترشّش، سال. ترفق: سال.

⁵ - يراجع: المخطوط (ش). ص 47.

الواضح أنّ ابن العربي جَوّز نصب النكرة الواقعة منادى، كما سبقه إلى ذلك الأشموني، الذي نقل عن ابن مالك أنّه يجوز في النكرة الموصوفة النَّصب والضمّ¹ واشترط في التسهيل أن لا تُجَرَّ (أي النكرة) بـ (اللام) احترازاً.²

أمّا الفراء فأوجب نصبها، شرط أن يكون الضمير العائد ضمير غيبة، فإن كان ضمير الخطاب وجب رفعها.³ وفي الشاهد عادت النكرة على ضمير الغيبة (هي).

2 - نصب المنادى المفرد:

لم يقتصر النَّصب على النكرة المقصودة، فقد يكون في المفرد العلم الملحق بـ (ابن) أو (ابنة)⁴ مضافاً إلى علم، كما هو الحال في قول الشاعر من الرجز:⁵

80 - يَا حَكَمَ بْنَ الْمُنْذِرِ بْنِ الْجَارُودِ سُرَادِقُ الْمَجْدِ عَلَيْكَ مَمْدُودُ⁶

والشاهد في البيت قوله (يا حكم بن) حيث نصب ماحقّه الرّفْع، وهو المنادى المفرد (حكم)، قال ابن العربي: "يجوز في العلم الموصوف بـ (ابن) الفتح"⁷، وجوّز الأشموني الفتح والضمّ.⁸

¹ - يراجع: شرح الأشموني 21/3.

² - وقوله احترازاً، من نحو: (يا لزيد لعمر)، و(يا للماء والعشب)، فكلاً منهما مفردٌ مُعرّف، وهو مُعرّب.

³ - الهمع 29/2، 31.

⁴ - شروط الجواز في مثل هذا الموضع، أن لا يُقصل بين المنادى و(ابن) فاصل، وأن يكون مفرداً لا مثناً ولا جمعاً، وأن يكون المنادى علمٌ. وينترتب على هذا حذف ألف (ابن، أو ابنة).

⁵ - يراجع: هامش الرسالة. ص 29.

⁶ - الرجز بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 48، والمخطوط (س)، ص 26، ولرؤية في ديوانه، ص 172، وله أو للكذاب الجرماني في شرح الأشموني 24/3، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب 526/2، وأوضح المسالك 4/ 19.

⁷ - اللغة: حكم بن المنذر: أحد أمراء البصرة في عهد هشام بن عبد الملك. الجارود: من الجرد، لُقّب به جدُّ الممدوح لإغارته على قوم، فشبهوه بالسيل. السرادق: الخباء.

⁸ - المعنى: يمدح الراجز الحكم بن المنذر بأنّه عالي المنزلة، وسامي القدر، وميمون الطلعة.

⁷ - المخطوط (ش). ص 48.

⁸ - يراجع: شرح الأشموني 24/3.

فالأصل في العلم المفرد البناء إجراءً له على الأصل، أما التّصّب فجائزٌ من باب مجاورته للفظ (ابن) المنسوب، والقول منسوبٌ لأصحاب المذهب البصري.¹
كما اشترطوا في ضمّ ونصب الموصوف بـ (ابن) أن يكون المنادى علماً مفرداً لا مثناً ولا جمعاً، أضف إلى ألا يفصل بينه وبين (ابن، أو ابنة) فاصل، وأن يتبع (ابن، وابنة) علم.²

غير أنّ أصحاب المذهب الكوفي، تجاوزوا شرط اتّصال العلم المفرد بـ (ابن)، مستشهدين بقول الشاعر من الوافر:³

81 - فَمَا كَعْبُ بِنِ مَامَةَ وَابْنُ أَرْوَى بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرَ الْجَوَادَا⁴

والشاهد قوله (عُمَرَ الْجَوَادَا) حيث نَصِبَ المنادى (عُمَرَ) العلم ولم يتّصل بـ (ابن). أما ابن العربي فقرأ الشاهد بروايتين، الرواية الأولى بنصب المفرد العلم (عمر)، فقال: "لم يشترط الكوفيون الوصف بـ (ابن) كما في هذا البيت".⁵ وأما الرواية الثانية فقرأها ببناء المنادى على الضمّ، ونصب الصفة بعده، قال: "نصب نعت المنادى المضموم تبعاً للمحل".⁶

¹ - يراجع: دليل السالك إلى ألفية ابن مالك 258/2.

² - يراجع: م ن 257/2.

³ - يراجع: هامش الرسالة. ص 25.

⁴ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 48، والمخطوط (س)، 26، والمخطوط (م)، ص 8، ولجريد في ديوانه، ص 107، والخزانة 4/442، والأشموني 3/25، وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/21، والمغني 1/14.

⁵ اللغة: كعب بن مامة: أحد أجواد العرب، قيل إنّه سقى صاحبه في ساعة العطش نصيبه من الماء ومات عطشاً. وابن أروى: هو أوس بن حارثة الطائي، أحد أجواد العرب. عمر: هو عمر بن عبد العزيز الخليفة الأموي الثامن.

المعنى: يمدح الشاعر الخليفة الأمويّ بالجود والكرم، وأنّه فاق بسخائه سخاء كعب بن مامة وابن أروى.

⁵ - المخطوط (ش). ص 48.

⁶ - المخطوط (م). ص 8.

يمكن أن يُفسر قوله من وجهين: الأول أنه أنشد البيت ببناء المنادى (عمر) على الضمّ إجراءً له على الأصل، ونصب النعت إتباعاً له للمنادى المنصوب محلاً، أمّا الوجه الثاني، فيدلّ على أن ابن العربي لم ير مانعاً من نصب المنادى العلم، وإن لم يوصّف بـ (ابن).

جاء في حاشية مغني اللبيب أنّ نصب المنادى (عمر) خرّج على وجهين: الأول أنّ الأصل (عمر)، لمن يُجيز إلحاق (الألف) بالمنادى في غير الاستغاثة والندبة والتعجب، والوجه الثاني أنّ أصله (عمرًا) بالتثنية ثمّ حُذِف لالتقاء الساكنين.¹

تجدر الإشارة إلى أنّ مسائل المنادى كثيرة، وأكثرها يتعلّق بحكم المنادى إعراباً، وارتأينا أن نتناول بعض هذه المسائل كنموذج ندرس من خلاله ظاهرة العلامة الإعرابية، والحديث عن المنادى المبني على الضمّ، هو في الحقيقة حديثٌ عن المنادى المنصوب محلاً، فحركة الضمّ جيء بها حفاظاً على صفة اللفظ قبل الدخول في السياق.

وما يمكن ملاحظته ممّا طاف من المسائل أنّ العلامة تتغيّر حركتها بتغيّر اللفظ (المنادى)، فإن كان نكرة غير مقصودة وجب نصبه حتّى يزول ذلك الغموض الذي يصاحبه، ويؤكد أنّ النداء وقع عليها دون غيرها.² ومن هنا يتوضّح دور العلامة الإعرابية في الإفصاح عن معاني الألفاظ في إطار السياق.

¹ - يراجع: حاشية مغني اللبيب 101/1.

² - يراجع: ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم. ص 44.

تاسعاً: الاستغاثة:

تعريفها لغةً: جاء في المعجم الوسيط: "استغاث الرجل: غوث، وفلاناً وبه: استتصره واستعان به، والاستغاثة: طلب الغوث".¹

وفي معجم الرائد: "غوث تغويثاً: قال واغوثاه، والغوث: (مصدر) غاث، المعونة: ما يُغاث به المضطر من طعامٍ أو نجدة".²

اصطلاحاً: الاستغاثة أحد أوجه النداء، يتضمّن معناه طلب العون والتّخليص،³ وهي نداء من يُخلّص من شدّة، أو يعين على مشقّة.⁴

حكمه الجرُّ لفظاً والنّصب محلاً، وإنّما الخفض للحوق (اللام) به.⁵ ولا تكون الاستغاثة إلاّ بحرف النداء (يا). وأوّل مسأله:

1 _ كسر "لام" المستغاث:

هذا واحدٌ من الأحكام المتعلقة بالمستغاث، حيث تلحقه (لام) زائدة واجبة الفتح،⁶ غير أنّه قد تكسر، وذلك متى كان المستغاث معطوفاً ولم تعدّ معه (يا)، نحو قول الشاعر من البسيط:⁷

¹ - المعجم الوسيط، باب (الغين)، فصل (غهب . غار) 665/2.

² - الرائد، باب (الغين)، فصل (الغواية . الغيضة). ص 586.

³ - يراجع: شرح الأشموني 50/3.

⁴ - يراجع: شرح التصريح 243/2.

⁵ - اللام: لام الخفض، تُفتح إذا ادخلتها على الاسم المنادى. فالذي دخلت عليه (اللام) المفتوحة، هو المدعو والمستغاث به، والذي دخلت عليه (اللام) المكسورة، هو الذي دُعي له ومن أجله. الأصول 351/1.

⁶ - يراجع: جامع الدروس العربية 161/3.

⁷ - قائله غير معروف.

82 - يَبْكِيكَ نَاءٍ بَعِيدُ الدَّارِ مُعْتَرِبٌ يَا لَلْكَهُولَ وَلِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ¹

والشاهد في البيت قوله: (يَا لَلْكَهُولَ، وَلِلشُّبَّانِ)، حيث فتح اللام في (كهول)، وخفضها في (للشبان)، قال ابن العربي: "بكسر (لام) للشبان لعدم تكرّر (يا)، وللعجب لأنه مستغاث له".² كذلك قال ابن هشام.³

والمعنى أنّ (لام) المستغاث له تكون دائمة الكسر كما في (للعجب)، بخلاف (لام) المستغاث التي تُجْرُ مع المعطوف الذي لم تتكرّر معه (ياء) النداء. وجرّ المستغاث يكون لفظاً لمجاورته (لام) الاستغاث.

عاشراً: الندبة

تعريفه لغةً: الندبة من نَدَبَ فلاناً إلى الأمر ندباً: دعاه، والميِّت عدّد محاسنه.⁴

اصطلاحاً: هو وجهٌ آخر من وجوه النداء، يتضمّن معنيين التفجّع والتوجّع على مخصوص، ويكون بأحد الحرفين، (الياء، والواو)، ولا يخلو من أيّهم.⁵ و(الياء) في حال لم يلتبس الأمر بالمنادى.

1 - وصل "هاء" السكت بالمندوب:

تتّصل بالمندوب (ألف) الندبة التي تقتضي فتح ما قبلها، ثمّ تلي الألف (هاء) تُسمّى "هاء السكت"، ساكنة حين الوقف، متحرّكة حين الوصل.³

¹ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 49، والمخطوط (س)، ص 28، ولسان العرب 352/12 (لوم)، وورصف المباني، ص 296، والمقرّب 184/1، وشرح الأشموني 52/3.

المعنى: يقول: إنّه يبكيك رغم أنّه من ديار بعيدة عن دياره، ويدعو الناس كهولاً وشبّاناً، للعجب من هذا الأمر.

² - المخطوط (س)، ص 28.

³ - يراجع: أوضح المسالك 42/4.

⁴ - يراجع: المعجم الوسيط. باب (النون). فصل (نخا . ندر) 910/2.

⁵ - يراجع: الأصول 355/1.

³ - كتاب النحو المصقّى. محمد عيد. مكتبة الشباب (القاهرة). ط (1975) 512/1.

والمندوب لا يكون نكرة ولا مبهماً، ك (أي، واسم الإشارة، والموصول)،¹ لأنّ النّـدب يقتضي معرفة المندوب، ومجيئه نكرةً يناقض ذلك.

ومن الأحكام المتعلقة بالمندوب النّـصب والضمّ وقد يلحقه التتوين في الضرورة، والغالب أن يُختم بـ (الألف). فعلامته الإعرابية غير ثابتة، تتحكّم فيها الضرورة الشعرية كما قال ابن العربي،² في معرض شرحه للشاهد الآتي، قال الشاعر من الهزج:³

83 - أَلَا يَا عَمْرُو عَمْرَاهُ وَعَمْرُو بْنُ الرَّبِيعِ رَاهُ⁴

والشاهد في البيت قوله (عَمْرَاهُ) حيث وصل المندوب بـ (هاء) السكت، قال ابن العربي: "يجوز ضمّ (هاء) السكت وإثباتها وصلاً للضرورة كما في عَمْرَاهُ".⁵

والمعنى أنّ الشاعر وصل الكلام فضمّ (هاء) السكت، ولو وقف عليها لسكّنها، أو لاكتفى بـ (الألف) إجراءً للغالب، فقوله، (عَمْرَاهُ) يجوز فيه النصب كما يجوز فيه الضمّ حاله حال المنادى.

إحدى عشر: الترخيم

تعريفه لغةً: قال صاحب الصحاح: "رَخِمَ (الرخمة): طائرٌ أبقع يُشبهه النسر في الخلقة، وجمعه (رَخِمٌ) وهو للجنس، وكلامٌ رَخِيمٌ أي رقيق، والترخيم التليين وقيل الحذف".⁶

¹ - يراجع: أوضح المسالك 47/4.

² - يراجع: المخطوط (ش). ص 49.

³ - قائله غير معروف.

⁴ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 49، ووصف المباني، ص 119، وشرح الأشموني 61/3، والمقرّب 184/1.

⁵ - المخطوط (ش). ص 49.

⁶ - مختار الصحاح. باب (الراء). فصل (رزق). ص 101.

اصطلاحاً: جاء في التعريفات أن: "الترخيم حذف آخر الاسم تخفيفاً".¹ ومما يلحقه الترخيم المنادى، شرط أن لا يكون اسم جنس، أو مندوباً مستغاثاً.²

والترخيم من الظواهر التي تؤثر على العلامة الإعرابية، ذلك أنها تقوم على حذف آخر الحرف، الذي ترتسم عليه العلامة، وهذا ما يؤدي إلى حذفها، كما هو الحال في قول الشاعر من الطويل:³

84 - خُدُوا حِذْرَكُمْ يَا آلَ عِكْرِمٍ وَادْكُرُوا
أَوَاصِرَنَا، وَالرَّحْمُ بِالْغَيْبِ تُذَكِّرُ⁴

والشاهد في البيت قوله (عِكْرِمٍ) حيث رخّمه بحذف (التاء)، وفي الشاهد وجهان، وجه أشار إليه ابن العربي بقوله: "ترخيم المضاف إليه نادر"،⁵ ووجه آخر يتعلّق بما يترتب عليه حذف (التاء)، وهو حذف علامة النصب.

وفي الوجه الأوّل اختلف النحاة، فذهب ابن العربي مذهب البصريين، الذين أنكروا ترخيم المنادى المضاف إليه، فكما لم يؤثر فيه النداء فكذلك لا يرخّم، فيما أجاز الكوفيون ترخيمه محتجّين بالشاهد.⁶

إنّ الغرض من الترخيم هو التودّد والتدليل، ولا يمكن ذلك في الشاهد لما فيه من منافاة المقصد، إذ أنّ الشاعر يطلب من المنادى أخذ الحذر والحيطه، فهو في موضع خوفٍ لا تودّد، ولذلك حمل الشاهد على النادر.

¹ - التعريفات، باب (التاء). ص 58.

² - يراجع: معجم المصطلحات النحوية والصرفية. باب (الراء). فصل (الرتبة . الترخيم). ص 92.

³ - هو زهير بن أبي سلمى ربيعة بن رياح المزني، من مضر، (13 ق هـ - 609 م). الأعلام 52/3.

⁴ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 50، ولزهير بن أبي سلمى في ديوانه، ص 57، وأسرار العربية، ص 133، وشرح الأشموني 69/3، وشرح المفصل 20/2، وبلا نسبة في لسان العرب 206/10 (فرد)، 101/9 (عذر)، والهمع 59/2 .

⁵ - المخطوط (ش). ص 50.

⁶ - يراجع: أسرار العربية. عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله. تحقيق محمد حسين شمس الدين. دار الكتب العلمية. (بيروت). ط 1 (1418 . 1997). ص 133.

اثنا عشر: المضارع المنصوب

تعريفه لغةً: جاء في المعجم الوسيط: "ضارعه: شابهه، وتضارعا: تشابها".¹ فهو من المشابهة.

اصطلاحاً: سُمِّيَ مضارعاً لمشابهته الاسم المصوغ للفاعل، وقد كانت هذه المشابهة سبباً في إكساب هذا الفعل شرفية التقديم على قسيميه الماضي والأمر.² وأوجه التشابه بينه وبين الاسم تتحقق في موافقته له لفظاً في السكنات والحركات وعدد الحروف، بقطع النظر عن خصوص الحركة والحرف وموافقته له معنى في دلالة كلٍّ منهما على الحال والاستقبال.³ ونتج عن هذه المشابهة بين الفعل المضارع والاسم أن اختصَّ بالرفع.

أما النَّصْبُ فحادثٌ فيه بفعل حروف اختصَّت بنصبه، وهي: "أَنْ، وَلَنْ، وَكَيْ، وَإِذَنْ"، إذ لكلِّ حرفٍ من هذه الحروف معنىٌ مخصوص، تبيُّه الفعل المضارع، فلا يقتصر تأثيرها عليه لفظاً، وإنما يتعدَّاه إلى المعنى، بحيث تكسبه معنى الاستقبال. استشهد ابن العربي في هذا المبحث بجملة من الشواهد، تطرَّق فيها للأدوات التي تنصب المضارع، فكان منها ما حقَّق الغرض، وكان منها ما أعمل على غير الأصل، وهذا بعضها.

1 - الجزم بـ "لن":

الثابت في قواعد النحو أنَّ (لن) تختصُّ بنصب المضارع، فنكسبه معنى الاستقبال، غير أنَّ الشاعر أعملها على غير ذلك، في قوله من الطويل:⁴

85 - أَيَادِي سَبَا يَا عَزَّ مَا كُنْتُ بَعْدَكُمْ فَلَنْ يَحِلَّ لِلْعَيْنَيْنِ بَعْدَكَ مَنْظَرٌ⁵

1 - المعجم الوسيط. باب (العين). فصل (ضرغمت . ضعضع) 539/1.

2 - يراجع: معجم المصطلحات النحوية والصرفية. باب (الضاد). فصل (الضرورة . المضارعة). ص 132.

3 - يراجع: م ن. ص 132.

4 - يراجع: هامش الرسالة. ص 85.

5 - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص لكثير عَزَّة في ديوانه، ص 55، شرح الأشموني 180/3، وورصف المباني

ص 357، والمغني 315/1.

الشاهد في البيت قوله: (لن يحل) حيث جزم الفعل بحذف حرف العلة، قال ابن العربي: "قيل جزم (يحل) ب (لن) وقيل غير ذلك"،¹ وقوله (غير ذلك) يفسره ما جاء في المخطوط (ش)، حيث قال: "قيل أنّ (لن) جزمت وقيل ضرورة".² كذلك قال الأشموني.³

أمّا ابن هشام فاختر أن يكون الشاعر قد اجتزأ بالفتحة عن الألف للضرورة،⁴ بعد أن قلب الواو (الظاهر عليها الفتح) ألفاً، ثم حذفها واكتفى بالفتحة التي على (اللام). للدلالة على المحذوف. وقد يكون من باب تسكين الحرف في الوقف، ثم شبه بسكون المجزوم، فحذفت ألفه كما تُحذف قبل سكون المجزوم ثم أُجري الوصل مجرى الوقف.⁵ وكان الأفضل الأخذ برأي من قال بأنّ من العرب من يجزم ب (لن) تشبيهاً لها ب (لم)، لأنّها للنفي مثلها، وأنّ النون أخت الميم في اللغة، لذلك تُبدل منها.⁶ ابتعاداً عن كثرة التأويلات والتعليقات، التي أثقلت كاهل النحو.

وأيّاً كانت العلة، فإنّه وممّا لاشكّ فيه أنّ الشاعر ضرب صفحاً عن القاعدة النحوية حين أعمل (لن) على غير الأصل، وجزم بها ما حقّه النصب. فلمّا غاب عامل النصب غابت علامته.

2 - الرفع بعد " أن "

الأصل في (أن) النصب باتفاق،⁷ غير أنّ من الشعراء من رفع بها كقول أحدهم من الطويل:⁸

¹ - المخطوط (م). ص 15.

² - المخطوط (ش). ص 55.

³ - يراجع: شرح الأشموني 548/2.

⁴ - يراجع: المغني 315/1.

⁵ - يراجع: فتح القريب المجيب بإعراب شواهد مغني اللبيب 84//3، 85.

⁶ - يراجع: رصف المباني. ص 357.

⁷ - " أن " أم الباب قال أبو حيان: بدليل الاتّفاق، والاختلاف في (لن، وإن، وكي)، ويُقال فيها "عن" بإبدال الهمزة عيناً. يراجع الهمع 281/2.

⁸ - هو عمرو بن حبيب بن عمرو بن عمير، (30 هـ - 650م). الأعلام 76/5.

86 - وَلَا تَدْفِنَنِي فِي الْفَلَاةِ فَإِنِّي أَخَافُ إِذَا مَا مُتُّ أَنْ لَا أُذَوِّقُهَا¹

الشاهد في البيت قوله (أَنْ لَا أُذَوِّقُهَا)، حيث أبقى الفعل على رفعه رُغم دخول (أَنْ)، قال ابن العربي: "استعمل الخوف كالعلم، فرفع الفعل بعدها".²

المعنى أَنْ (أَنْ) لا تنصب بعد أفعال التحقيق، ك (أيقنت، وعلمت، وتحققت). والخوف ورد في البيت بمعنى (علمت). وذكر ابن هشام أَنْ (أَنْ) هذه هي المخففة من الثقيلة.³

إنَّ المتمعَّن في هذه المسألة يجد أنَّ النحاة استعانوا بالعلامة الظاهرة على آخر اللفظ (أذوق)، ليخرجوها من دائرة المنصوبات، ثم استعانوا بقرينة أخرى، وهي القرينة المعنوية، حين ضمّنوا الفعل (أخاف) معنى (علمت)، ليصلوا باللفظ إلى معناه الوظيفي في الجملة.

ومن الأحكام المتعلقة ب (أَنْ)، إهمالها عند بعض العرب، حملاً لها على (ما)، كقول الشاعر من البسيط:⁴

87 - أَنْ تَقْرَأَنَّ عَلَيَّ أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مِنِّي السَّلَامَ وَإِنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا⁵

والشاهد فيه قوله: (أَنْ تَقْرَأَنَّ) حيث أبقى المضارع على رفعه مع دخول (أَنْ)، قال ابن العربي: "أهمل (أَنْ) الأولى حملاً على (ما)".⁶

¹ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 55، والمخطوط (م)، ص 24، ولأبي محجن الثقفي في ديوانه، ص 62، والخزانة 398/8، ولسان العرب 320/10 (فنع)، وشرح الأشموني 188/3.

² - المخطوط (ش). ص 55.

³ - يراجع: المغني 184/1، 185.

⁴ - قائله غير معروف.

⁵ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 55، والمخطوط (س)، ص 31، والمخطوط (م)، ص 8، والخزانة 420/8، 421، 423، 424، ورفض المباني، ص 194، وشرح الأشموني 193/3، والمغني 28/1، 779/2.

⁶ - المخطوط (م)، ص 8.

أما ابن هشام فنفي أن تكون (أن) مخففة من الثقيلة، كما زعم الكوفيون، وإنما هي الشبيهة ب (ما).¹

وهذه ظاهرة أخرى، يقف النحوي منها موقف المغلوب على أمره، عللها واجتهد في تخريجها على النحو الذي يوافق القاعدة، دون أن يُنكر على الشاعر ذلك، الذي لم يعلم أساساً قائله، وهذا ما يؤكد سطوة الشعر على النحو.

3 - النَّصْبُ بِ"إِذَنْ":

يلزمه شروطاً ثلاثاً،² منها أن تكون لها صدارة الكلام وإن كان غير ذلك أبطل عملها، كقول الشاعر من الرجز:³

88 - لَا تَتْرُكُنِي فِيهِمْ شَطِيرًا
إِنِّي إِذَنْ أَهْلَكَ أَوْ أَطِيرًا⁴

الشاهد في البيت قوله: (إذن أهلك) إذ نصب الفعل بعده (إذن)، قال ابن العربي: "النصب في هذا ضرورة، أو خبر (إنّ) محذوف".⁵ كذلك قال ابن هشام⁶

إنّ الاشتراك بين خبر (إنّ) ومنصوب (إذن) في علامة النَّصْب، منع أن تكون قرينة العلامة الإعرابية كافية لتخريج الشاهد على الوجه الصحيح، وهذا ما دفع النحاة إلى النظر في قرينة أخرى، وهي قرينة الترتيب، إذ قيّدوا عمل (إذن) بتصدرها الكلام، وحين تعدّر ذلك في الشاهد قيل أنّ النصب ضرورة، أو أنّ الشاهد واقع خبر (إنّ) محذوفة.

¹ - يراجع: المغني 1/183، 184.

² - معنى "إذن" الجواب والجزاء، واشترط النحاة لإعمالها، أن يكون الفعل مستقبلاً، وإلاّ وجب فيه الرفع، وأن لا يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم. شرح الأشموني 3/194، 195.

³ - قائله غير معروف.

⁴ - الرجز بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص56، والمخطوط (س)، ص31، والمخطوط (م)، ص12، والخزانة 8/456-460، ووصف المباني، ص154، وشرح المفصل 7/17، وشرح الأشموني 3/194، والمغني 1/16.

اللغة: الشطير: البعيد والغريب. أهلك: أموت. أطيّر: أذهب بعيداً.

⁵ - المخطوط (ش)، ص56.

⁶ - ينظر: المغني 1/16.

الملخص

تضمّن هذا الفصل مباحث الملحقات بالمنصوبات، وبلغ عددها اثني عشر مبحثاً، كما حوى هذا الفصل ثمانية وعشرين شاهداً شعرياً، طرح من خلالها ابن العربي جملةً من المسائل. أبدى من خلالها آرائه الخاصّة، وهي كالآتي:

- 1 - تتقدّم الحال صاحبها في الضرورة فقط، وقد يكون ذلك مسوّغاً لمجيئها نكرةً.
- 2 - جواز جرّ التمييز ب (منْ).
- 3 - يُقدّم التمييز على عامله في الضرورة فقط، وهو قليل.
- 4 - جواز إعمال الحروف المشبّهة بالفعل متّصلةً ب (ما) أو إهمالها.
- 5 - إثبات (أنْ) في خبر (كاد) يُعدُّ قليلاً.
- 6 - امتناع اقتران (علق) ب (أنْ).
- 7 - جواز اقتران خبر الحروف المشبّهة ب (ليس) بحروف الجرّ، وتُعدُّ حينذاك زائدة.
- 8 - جواز إعمال أفعال القلوب متوسّطةً معموليها، وإلغائها في حال تأخرها عنهما، أو في حال اتّصال معمولها ب (لام) القسم.
- 9 - جواز نصب النكرة المقصودة، والمفرد الواقعي منادى.
- 10 - جواز ضمّ (هاء) السكت وإثباتها في حال الوصل.
- 11 - النّصب ب (إنْ) ضرورة يفرضها الشعر.

الفصل الرابع المجرورات

- ❖ المجرور بالحرف
- ❖ المجرور بالإضافة
- ❖ المجرور بالاتباع

المجرورات

يتعلق هذا الفصل بحالةٍ أُخرى من حالات الإعراب ألا وهي الجرّ، وقد عهد النحاة في مؤلفاتهم ترتيبه كالثالث بابٍ من أبواب النحو. وعلى غرار ما اتبعناه في سابق الفصول، فلا بدّ من أن نعرّف بمعنى الجرّ لغةً واصطلاحاً.

الجرّ لغةً: عرّف ابن منظور الجرّ قائلاً: الجرّ الجذب، جرّه يجرّه جرّاً، وجررت الحبل وغيره أجرّه جرّاً، وانجرّ الشيء: انجذب.¹ والجرّ تحريك آخر الاسم بالكسر.²

اصطلاحاً: الجرّ حالة من حالات الإعراب التي تخصّ الأسماء وتميّزها من غيرها. ويُسمّى كذلك (الخفض)،³ ونقل الخوارزمي عن الخليل أنّه قال: "هو ما وقع في أعجاز الأفعال المجزومة عند استقبال (ألف) الوصل فهي حركة التخلّص من إلتقاء الساكنين".⁴

وللجرّ ثلاث علامات، تنقسم إلى قسمين: أصلية وفرعية، فأما الأصلية فهي الكسرة، وتكون علامةً للخفض في الاسم المفرد، وجمع التكسير، وجمع المؤنث السالم.

أما الفرعية فهي الفتحة والياء، وتكون الفتحة علامةً للخفض في الاسم الممنوع من الصرف، في حين تكون الكسرة علامةً للخفض في الأسماء الخمسة، والمثنى، وجمع المذكر السالم.

والمجرور هو ما لحقه الجرّ، بالحرف، أو الإضافة، أو الإلتباع، وأوّل مبحثٍ نبدأ به في هذا الباب المجرور بالحرف، على غرار ما نهجه ابن العربي في شروحه الثلاثة.

¹ - لسان العرب لابن منظور، ضبط وتعليق خال رشيد القاضي، دار صبح (بيروت، لبنان)، ط1 (1427، 2006)، 221/2 (جرر).

² - يراجع: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص43.

³ - الخفض مصطلحٌ كوفيّ، يقابل الجرّ. يراجع مصطلحات النحو الكوفي. دراستها وتحليل مدلولاتها. عبد الله حمد الختران، هجر للطباعة والنشر (القاهرة) 1990، ص 121.

⁴ - المصطلح النحوي في كتاب سيوييه، ص90، 91.

أولاً: المجزور بالحرف

هو ما تقدّمه حرفٌ من حروف الجرّ، الآتي ذكرها: مَنْ، وَالِي، وَحَتَّى، وَفِي، وَعَنْ، وَعَلَى، وَمُدًّا، وَمُنْدُ، وَرُبًّا، وَاللَّامُ، وَكَيْ، وَالوَاوُ، والتَّاءُ، وَالْكَافُ، وَالْبَاءُ، وَلَعَلَّ، وَمَتَّى، وَخَلَاً، وَحَاشَاً، وَعَدَاً، إذا ما اعتبرناها حروفاً، ولعلّ هذا ما منع ابن العربي من ذكرها، وإرجاء ذلك لباب الاستثناء.

تعدّدت أسماء هذه الحروف، فمنهم من يسميها: حروف الخفض،¹ ومنهم من يسميها حروف الإضافة،² والبعض الآخر يطلق عليها اسم حروف الصفات،³ وإنّما يعود ذلك لمفهوم كلِّ واحدٍ من هؤلاء لمعنى هذه الحروف.

وللعلم فإنّ هذه الحروف مسلوّبة العمل الإعرابي، وإنّما تعمل في غيرها الجرّ، إمّا لفظاً، وإمّا لفظاً ومعنىً. وإذا ما خرجت عن السياق غاب عنها ذلك المعنى الوظيفي.

أول ما نبدأ به من حروف الجرّ ما أطلق عليها ابن هشام بالحروف الشاذّة،⁴ وهي: (متى، ولعلّ، وكَيْ)، ومرجع ذلك عنده، وعند غيره من النحاة لاسيما ابن العربي، أنّه شاع استعمالها لغير الجرّ، كما سيتوضّح معنا في الآتي من الشواهد:

1 - الجرُّ بـ "كَيْ":

يمكن اعتبار (كَيْ) حرف جرّ في حال دخولها على (ما) المصدرية وصلتها، و(ما) الاستفهامية، و(أن) المصدرية وصلتها، وقد استشهد ابن العربي على الحالتين الأولى والثالثة بقول الشاعر من الطويل:⁵

¹ - يراجع: الجمل للزجاجي، تحقيق ابن أبي شنب، مكنسكيك بباريس (1376)، ص 60.

² - يراجع: المفصل، الزمخشري، ص 283.

³ - يراجع: همع الهوامع، 19/2.

⁴ - يراجع: أوضح المسالك، 3/3.

⁵ - يراجع: هامش الرسالة، ص 37.

89 - إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعِ فَضُرَّ فَإِنَّمَا يُرَادُ الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ¹

وقول شاعرٍ آخر من الطويل:²

90 - فَقَالَتْ أَكُلُّ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَانِحاً لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا³

أمّا الشاهد في البيت الأول فقولهُ (كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ)، قال ابن العربي: "جرت (كي) مصدرًا منسبًا من (ما) المصدرية وصلتها، أي للضرِّ والنفع"⁴، ورأيه هذا يخالف ما جاء به الأخفش، الذي يرى أنّ (كي) باقية على اختصاصها بالنصب، وما كفّها عن العمل هو اتّصالها بـ (ما).⁵

وأمّا الشاهد في البيت الثاني فقول الشاعر (كيما أن تغرّ)، حيث جرت (كي) كذلك المصدر المنسب من (أنّ) وصلتها.

¹ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 29، والمخطوط (س)، ص 18، والمخطوط (م)، ص 18، وللنابغة الجعدي في ملحق ديوانه، ص 246، أو غيره في شرح الأشموني، 59/2، 182/3، وللنابغة الجعدي، أو لقيس بن الخطيم، أو للنابغة الذبياني في خزنة الأدب، 498/8.

المعنى: يقول: على الإنسان إما أن يضرّ أو ينفع، وبهاتين الصفتين ينماز الإنسان عن سائر المخلوقات.

² - هو جميل بن عبد الله بن معمر العذري القضاعي، أبو عمرو (82هـ - 701م). الأعلام، 138/2.

³ - البيت بلا نسبة في المخطوط (س)، ص 18، والمخطوط (م)، ص 21، وهو لجميل بثينة في ديوانه، ص 108، والخزانة، 481/8، 482، 483، 488، ولجميل بثينة، أو لحسان بن ثابت في أوضح المسالك، 9، 10/3، وشرح الأشموني، 60/2، 182/3.

المعنى: يقول: قالت: أتقدم لكلّ الناس المدح والثناء بلسانك، وأنت في ذلك تغرّمهم وتخدعهم. أي أنّه أظهر عكس ما يُخفي.

⁴ - المخطوط (ش)، ص 29.

⁵ - يُنظر: حاشية أوضح المسالك، 3/ 10.

2 - الجرُّ بـ "لعلّ":

تعمل (لعلّ) عمل (إنّ) كونها واحدةً من أخواتها، وأمّا الجرُّ بها فلغة بني عقيل، على ما ذكره ابن العربي،¹ ومن شواهد المسألة قول الشاعر من الوافر:²

91 - لَعَلَّ اللَّهُ فَضَلَّكُمْ عَلَيْنَا بشيء أن أمَّكم شريم³

والشاهد فيه قوله (لَعَلَّ اللَّهُ) حيث وقع لفظ الجلالة "اللَّهِ" مجروراً بعدها، فأعملت خلافاً للأصل،⁴ وقد حكى الكثير من النحاة كأبي زيد والفرّاء والأخفش أنّها لغة بعض العرب⁵ فيما خصّ بها الأشموني بني عقيل.⁶

والى رأي آخر ذهب ابن هشام، إذ قال: "واعلم أنّ مجرور لعلّ في موضع رفع بالابتداء لتنزيل لعلّ منزلة الجارّ الزائد"،⁷ فتغير حركة مدخولها لا يعني بالضرورة تغير وظيفتها، بدليل تأويل الشاهد في محلّ رفع مبتدأ.

¹ - يراجع: المخطوط (س)، ص 18.

² - قائله غير معروف.

³ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 29، والمخطوط (س)، ص 18، وأوضح المسالك، 6/3، وشرح الأشموني، 61/2، والخزانة، 422/10، 423، 430.

اللغة: الشريم من النساء: التي اتّحد مسلكها، أي مسلك البول ومسلك الغائط، أو الأنف الذي قُطعت أرنبته.

المعنى: يقول: قد يكون الله فضلكم علينا بشيء هو أنّ أمكم شريماء، وهذا أسلوب ذمّ في معرض المدح، وذلك باستعماله "فضلكم" حيث أوهم أنّه يمدح في حين أنّه يريد الذمّ.

⁴ - "لعلّ" حرفٌ مشبّهٌ بالفعل يُقيد الترجي، يدخل على الجملة الاسمية، فينصب الاسم ويرفع الخبر.

⁵ - يُنظر: الجنى الداني، ص 110.

⁶ - يُنظر: شرح الأشموني، 61/2.

⁷ - المغني 519/3.

3 - الجرُّ بـ "متى":

يرى ابن العربي أنه يُمكن الجرُّ بـ (متى)، في حال تضمُّنت معنى (من) الابتدائية، وحمل الشاهد على لغة بني هذيل،¹ قال الشاعر من الطويل:²

92 - شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ لَهُنَّ نَتِيَجٌ³

والشاهد في البيت قول الشاعر (مَتَى لُجَجٍ) إذ جرَّت (متى) لفظ (لجج) حملاً لها على (من) التي تفيد التبعية.⁴

ولعلَّ مرونة اللغة العربية وانفتاح حروفها وألفاظها على عديد المعاني، هو ما سوَّغ للشاعر إعمالها على غير أصلها، وهذا التغيير في المعنى لا بدَّ وأن يلحقه تغييرٌ في العلامة.

4 - الجرُّ بـ "لولا":

وفيه مذاهبٌ أربعة، يمكن استعراضها من خلال قراءتنا لقول الشاعر من الطويل:⁵

93 - أَتَطْمَعُ فِينَا مَنْ أَرَاقِ دِمَاعِنَا ولولاك لَمْ يَعْرِضْ لِأَحْسَابِنَا حَسَنٌ⁶

¹ - يراجع: المخطوط (ش)، ص 29.

² - هو خويلد بن خالد بن محرث، (نحو 27 هـ - 648 م). الأعلام، 325/2.

³ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 29، والمخطوط (س)، ص 18، والمخطوط (م)، ص 6، ولأبي دؤيب الهذلي في الخزانة، 97/7، 99، وشرح الأشموني، 62/2.

اللغة: شربن بماء البحر: شربن ماء البحر. ترفعت: تصاعدت. اللجج: ج اللجة، وهي معظم الماء. نتيج: صوت مرتفع. **المعنى:** يدعو الشاعر لامرأة بالسقيا بماء سحُب شربت من ماء البحر بصوت مرتفع، وتصاعدت لتسقط غيثاً محيياً.

⁴ - يراجع: أوضح المسالك، 6/2.

⁵ - قائله غير معروف.

⁶ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش) ص 29، وشرح الأشموني، 63/2، وشرح المفصل، 120/3، والإنصاف، ص 553.

اللغة: أراق: أسال، سفك. الحسب: الشرف.

الشاهد في البيت قوله (لولاك)، حيث وصل (لولا) بضمير المخاطب (الكاف)، وهو في تقدير ابن العربي واقع في محل جر ورفع،¹ وقوله هذا فيه مزوجة بين قول سيبويه الذي يرى أنّ (لولا) إذا ما اتصلت بضمير فهي حرف جرّ.² وبين قول الأخفش والكوفيين الذين يرون أنّ (الكاف) في الشاهد في محل رفع بالابتداء، لأنّ الأصل أن يُقال (لولا أنت).

أمّا الرأي الرابع، فينسب للمبرد الذي نفى مثل هذا التعبير جملةً،³ بحجة أنه لم يسمع بذلك في كلام العرب، ولعلّ الشاهد حجة عليه.

5 - الجرّ ب "خلا" و "عدا":

أدرج ابن العربي هذه المسألة ضمن شواهد الاستثناء، مستشهداً على مجيء (خلا) و(عدا) حرفي جرّ، كما هو الحال في قول الشاعر من الطويل:⁴

94 - خَلَا اللَّهُ لَا أَرْجُوا قِتْلًا وَأَسْرًا وَإِنَّمَا
أَعْدُ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَا⁵

وقول آخر من الوافر:⁶

95 - أَبْحَنَّا حَيْهَمُ قِتْلًا وَأَسْرًا
عَدَا الشَّمْطَاءِ وَالطِّفْلِ الصَّغِيرِ⁷

¹ - يراجع: المخطوط (ش)، ص 29.

² - يراجع: الكتاب، 373/2.

³ - يراجع: المقتضب، 73/3.

⁴ - يراجع: هامش الرسالة، ص 62.

⁵ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 25، وللاعشى في الخزانة، 314/3، وشرح الأشموني، 523/1، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في شرح التصريح، 563/1، وهمع الهوامع، 211/2.

اللغة: أعدّ: أحسب. عيالي: أهل بيتي. شعبة: طائفة.

⁶ - قائله غير معروف.

⁷ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 26، والمخطوط (س)، ص 17، وشرح الأشموني، 523/1، وشرح التصريح، 563/1، والدرر، 490/1.

اللغة: أبحنأ الحي: جعلناه مباحاً للعبث به. الشمطاء: المرأة التي خالط البياض سواد شعرها.

المعنى: يقول: دخلوا حيهم وعبثوا فيه قتلاً وأسراً ولم يسلم إلا العجزة والأطفال.

والشاهد في البيت الأول قوله (خَلَا اللَّهُ) حيث جُرَّ ما بعد خلا بالكسرة الظاهرة، وعن عامل الجرِّ يقول ابن العربي: "خلا هنا حرف جرٍّ غير متعلِّق".¹ أي أنّ خلا خرجت عن الفعلية، وصارت حرف جرٍّ، ولا يمكن القول أنّها متعلِّقة بالفعل قبلها، فقد ردّ الأشموني ذلك قائلاً: "موضعها نصبٌ عن تمام الكلام، وهو الصواب، لعدم اطراد الأوّل، ولأنّهما لا يُعدّيان الأفعال إلى الأسماء، ولأنّهما بمنزلة (إلا) وهي غير متعلِّقة".² ويقصد بعدم اطراد الأوّل، أي الرأي القائل بأنّها تتعلّق بما قبلها من فعلٍ.

وأما الشاهد في البيت الثاني فقوله (عدا الشمطاء) حيث جرّت (عدا) الاسم الواقع بعدها (الشمطاء)، وعلامة الجرّ ظاهرة، ورأى ابن العربي أنّ الجرّ بها قليل،³ ذلك أنّها أكثر ما تأتي فعلاً.

6 - حروف الجرّ المختصّة:

يُقصد بذلك الحروف التي تختصّ بالدخول على الظاهر من الأسماء، دون المضمرة، وهي: مُدٌّ، ومُنْدٌ، ورُبٌّ، والكاف، وحتّى.⁴

من هذه الحروف ما يختصّ بأسماء الزمان، ك (مُدٌّ، ومُنْدٌ)، ومنها يختصّ بالنكرات، ك (رُبٌّ)، ومنها ما يختصّ بالظاهر إجمالاً، ك (حتّى، والكاف). وقد اكتفى ابن العربي بالاستشهاد على ثلاثة من هذه الحروف، وهي: (رُبٌّ، وحتّى، والكاف)، وهذه مسائلها.

¹ - المخطوط (ش)، ص26

² - شرح الأشموني، 524/1.

³ - يراجع: المخطوط (س)، ص 17.

⁴ - يُضاف للحروف المختصّة (واو، وتاء) القسم.

أ - رُبَّ:

تدخل (رُبَّ) على الاسم الظاهر النكرة كما سبق ذكره، وأمّا جرُّها الضمير فهو قليل على رأي ابن العربي،¹ والأشموني،² ومثال ذلك قول الشاعر من البسيط:³

96 - وَاهِ رَأْبْتُ وَشِيكاً صَدَعَ أَعْظَمِهِ وَرُبَّهَ عَطْباً أَنْفَذْتُ مِنْ عَطْبِهِ⁴

وقول شاعرٍ آخر من الخفيف:⁵

97 - رُبَّهَ فَنِيَّةٍ دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَائِباً فَأَجَابُوا⁶

الشاهد في البيتين قولهما (رُبَّهَ، ورُبَّهَ فَنِيَّةٍ)، حيث أُدخلت (رُبَّ) على ضمير الغائب المفرد المذكر (الهاء) في الحالتين.

وأما الشروط، فيمكن استخلاصها من كلام ابن العربي، حيث قال في الشاهد الأول: "جرت (رُبَّ) ضميراً مفسراً بتمييز بعده، وهو قليل"،⁷ وقال في الشاهد الثاني: "وهذا الضمير يلزم الإفراد والتذكير".⁸ فلا يُشترط الإفراد والتذكير في التمييز، وإتّما في الضمير المتّصل ب(رُبَّ).

¹ - يراجع: المخطوط (ش)، ص 29.

² - يراجع: شرح الأشموني، 66/2.

³ - قائله غير معروف.

⁴ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 29، الدرر، 116/1، وشرح الأشموني، 66/2.

اللغة: الواهي: الضعيف. رأب الصدع: أصلح الفتق. وشيكاً: قريباً وسريعاً. العطب: الهالك.

⁵ - قائله غير معروف.

⁶ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 29، والمخطوط (س)، ص 18، والمخطوط (م)، ص 4، وشرح الأشموني،

412/1، وأوضح المسالك، 17/3.

اللغة: الفتيّة: ج الفتى، وهو الشاب، أو الكريم.

المعنى: رُبَّ فَنِيَّةٍ كرماء دعوتهم إلى ما يورثهم دائماً الشكر والثناء، فلبّوا دعوتي.

⁷ - المخطوط (ش)، ص، 29.

⁸ - المخطوط (ش)، ص 29.

ب - الكاف:

قد تدخل (الكاف) على الضمير حالها حال (زُبَّ)، ودليل ذلك قول الشاعر من

الرجز:¹

98 - خَلَّى الذَّنَابَاتِ شَمَالاً كَثْباً وَأُمُّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَباً²

وقول آخر من الخفيف:³

99 - وَإِذَا الْحَرْبُ شَمَّرَتْ لَمْ تَكُنْ كِي حِينَ تَدْعُو الْكُمَاةَ فِيهَا نَزَالٍ⁴

الشاهد في البيت الأول قوله (كَهَا) إذ أدخلت الكاف على الضمير (الهاء) وهي في محل جر اسم مجرور، قال ابن العربي: "جرّ الضمير بالكاف وهو ضرورة".⁵ لأنّ الأصل ألا تدخل (الكاف) إلا على اسم ظاهر، أو ضمير منفصل. وحكى الأشموني أنّ ذلك قليل.⁶

¹ - هو عبد الله بن رؤبة بن ليبيد بن صخر السعدي التميمي، العجاج، أبو الشعثاء، توفي نحو (90هـ - 708م). طبقات فحول الشعراء، لابن سلام الجمحي، تحقيق محمود شاكر، دار المعارف (1382)، ص 738، 766.

² - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 29، والمخطوط (س)، ص 18، وللعجاج في ملحق ديوانه، 269/2، وشرح الأشموني، 66/2، وأوضح المسالك، 16/3.

اللغة: الذنابات: اسم موضع. شمالاً: ناحية الشمال. كثباً: قريباً. أم أوعال: اسم هضبة. كهأ: مثلها. **المعنى:** يقوا واصفاً حمار الوحش الذي هرب جاعلاً الذنابات إلى شماله قريباً منه. وأم أوعال مثلها في البعد أو أقرب. ³ - قائله غير معروف.

⁴ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 29، وشرح الأشموني، 68/2، وخزانة الأدب، 197/10، 198. **اللغة:** شمّرت الحرب: اشتدّ القتال، وشقّ أمرها. لم تكن كي: أي لم تكن مثلي في القتال. الكمأة: ج الكمي، وهو البطل اللابس عدّة الحرب.

المعنى: يمدح الشاعر نفسه بشجاعته ومقارعة الأبطال والبلاء الحسن في القتال عندما يشنّ أوار الحرب، وتتنادى الأبطال لخوض المعركة.

⁵ - المخطوط (ش)، ص 29.

⁶ - ينظر: شرح الأشموني، 66/2.

أما الشاهد في البيت الثاني فقوله (كَيِّ) حيث جرّ بالكاف ضمير المتكلم (الياء)، قال ابن العربي: "جرّ ضمير المتكلم بالكاف وهو شاذّ".¹

ج - حتّى:

هذه ثالث حروف الجرّ التي قد تدخل على مضمرٍ، خلافاً لما اشترطه لها النحاة، من وجوب دخولها على الظاهر من الأسماء، والشاهد على ذلك قول الشاعر من الوافر:²

100 - فَلَا وَاللَّهِ لَا يَلْقَىٰ أَنَاسٌ فَتَىٰ حَتَّاءَ يَا بَنَ أَبِي زِيَادٍ³

الشاهد في البيت قوله (حَتَّاءَ)، ف (حَتَّى) حرف جرّ، وضمير المخاطب (الكاف) مجرورها، قال ابن العربي: "جرت (حتى) الضمير في حَتَّاءَ، وهو قليل"⁴، وهو بكلامه هذا يذهب مذهب البصريين في المسألة، لأنهم اشترطوا في الجرّ ب (حتى) دخولها على اسمٍ ظاهرٍ، بخلاف الكوفيين الذين لا يرون في ذلك مانعاً.⁵ وحجّتهم أنّهم سمعوا ذلك في كلام العرب.

7 - حروف الجرّ الزائدة:

هي حروف لا تضيف معنىً جديداً على الجملة، وإنما تؤكّد معنىً كان قائماً فيها، فتجرّ ما بعدها لفظاً، على أنه مرفوع أو منصوب أو مجرور محلاً، وهذه الحروف هي: (الباء، ومن، واللام، والكاف).

¹ - المخطوط (ش)، ص 29.

² - قائله غير معروف.

³ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش) ص 29، وشرح الأشموني، 69/2، وخراتة الأدب، 474/9، 475، والمقرب، 194/1.

اللغة: يلقي: يجد

⁴ - المخطوط (ش)، ص 29.

⁵ - يُراجع: رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي (أحمد بن عبد النور)، تحقيق أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية (دمشق)، ط 1 (1975م)، ص 186.

إذا ما سلطنا الضوء على رأي ابن العربي في المسألة، فإننا لا نجد له نصّاً صريحاً شافياً كافياً يتحدّث فيه عن المسألة، وإنّما شروح قصيرة أتى بها في معرض حديثه عن معاني حروف الجرّ، وهذا بعض ما قاله.

أ - زيادة الكاف:

تأتي (الكاف) زائدة إذا جاءت مع (مثل)، كقول الشاعر من الرجز:¹

101 - لَوَاحِقُ فِيهَا كَالْمُقَقَّ²

والشاهد في البيت قوله (كَالْمُقَقَّ). قال ابن العربي: "(الكاف) زائدة"³. وتقدير الكلام (لَوَاحِقُ فِيهَا الْمُقَقُّ). وكذلك قال الأشموني.⁴

ب - زيادة اللام:

تزداد اللام بغرض التوكيد، نحو قول الشاعر من الكامل:⁵

102 - وَمَلَكَتْ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبِ مُلْكاً أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدِ⁶

¹ - يُنظر: هامش الرسالة، ص 29.

² - الرجز بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 31، ولروية في ديوانه، ص 106، وشرح الأشموني، 97/2.

اللغة: اللواحق: ج اللاحقة، وهي الضامرة. الأقرب: ج القرب، وهي الخاصرة. المقق: الطول الفاحش.

³ - المخطوط (ش)، ص 31.

⁴ - يراجع: شرح الأشموني، 97/2، 98.

⁵ - هو الرّماح بن أبرد بن شريان بن سراقبة بن حرملة بن سلمى بن ظالم بن جذيمة بن يربوع بن غيظ بن مرّة بن عوف بن سعد بن ذبيان بن بغيض، المعروف بابن ميادة، شاعرٌ محسنٌ متأخّر. المؤلف والمختلف. ص 180.

⁶ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 30، والمخطوط (س)، ص 18، والمخطوط (م)، ص 9، ومغني اللبيب، 22/3، ولابن ميادة في شرح الأشموني، 77/2، وشرح التصريح، 643/1.

اللغة: يثرب: الاسم القديم للمدينة المنورة. أجار: حمى. المعاهد: هو الذي يدخل بلاد المسلمين بعهدٍ من إمامهم أو حاكمهم.

المعنى: يقول: لقد امتدّ سلطانك بين العراق ويثرب، وكنت عادلاً لا تُفرّق بين مسلمٍ ومعاهد.

والشاهد في البيت قوله (لِمُسْلِمٍ)، والأصل أن يقول (أَجَارَ مُسْلِمًا)، ف جاء في المخطوط (م) قول ابن العربي: "(اللام) زائدة".¹ وذكر صاحب التصريح نقلاً عن الدماميني أنه لا تتعين الزيادة فيه لاحتمال أن يكون (أجار) بمعنى: فعل الإجارة.²

8 - اسمية بعض حروف الجرّ:

اختلف النحاة في هذه المسألة، فمنهم من رأى أنّ حروف الجرّ، وهي: (الكاف، وعنّ، وعلى، ومُدّ، ومُنْدُ)،³ قد تأتي أسماءً، كما قد تأتي حروفاً، ومن هؤلاء ابن العربي،⁴ الذي وجد في قول الشاعر من الرجز دليلاً على صحّة ما ذهب إليه. قال الشاعر:⁵

103 - بِيضٌ ثَلَاثٌ كَنِعَاجِ جُمٍّ يَضْحَكُنَّ عَن كَالْبَرْدِ الْمُنْهَمِّ⁶

الشاهد في البيت قوله (عَن كَالْبَرْدِ) حيث دخل حرف الجرّ (عن) على (الكاف)، قال ابن العربي: "أي عن مثل البرد، فالكاف اسمٌ هنا".⁷ ربّما يكون ابن العربي قد خصّ ذلك بالشعر فقط. ويؤكد صحّة هذا ما قاله ابن هشام بخصوص اسمية (الكاف)، قال: "الأصحُّ أنّ أسميتها مخصوصةٌ بالشعر"،⁸ لأنّه قد كان من النحاة المتقدّمين من قال باسمية (الكاف)،

¹ - المخطوط (م)، ص 9.

² - يراجع: شرح التصريح، 643/1.

³ - يُراجع: شواهد بقية الحروف في المخطوط (س)، ص 19.

⁴ - يراجع: المخطوط (س)، ص 19.

⁵ - يراجع: هامش الرسالة، ص 126.

⁶ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 31، والمخطوط (س)، ص 19، والمخطوط (م)، ص 36، وللعجاج في شرح الأشموني، 98/2، وأوضح المسالك، 44/3، والخزانة، 166/10، 168.

⁷ - اللغة: النعاج: ج النعجة، وهي أنثى الضأن، والعرب تكّني بها المرأة. الجمّ: ج الجمّاء مؤنث الأجمّ، وهو من الكباش ما لا قرن له. البرد: حبّ الغمام. المنهم: الذائب.

المعنى: يقول: إنهنّ ثلاث نسوة ناعمات، تبدو أسنانهنّ عندما يضحكن كالبرد المذاب.

⁸ - المخطوط (س)، ص 19.

⁸ - أوضح المسالك، 43/3.

ومن هؤلاء الزمخشري،¹ مستنداً بقوله تعالى: أَنِّي أَخْلَقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ،² فكان ردُّ ابن هشام أنه: "لو كان كما زعموا لسمع في الكلام مثل: (مَرَرْتُ بِكَالْأَسَدِ)".³ أي يمكن حينها تعويض (الكاف). ب (مثل)، وأنه يحقُّ لها ما يحقُّ للاسم من دخول حروف الجرِّ عليه.

وإذا ما عرضنا المسألة على المستوى الصوتي - كون العملية الاعرابية هي عملية تكاملية بين المستوى الصوتي والمستوى الكتابي - فإننا نجد من الثقل النطق ب(الكاف) متوسطاً الجار والمجرور.

9 - إهمال حروف الجرِّ المتصلة ب (ما):

ومن شواهد المسألة، قول الشاعر من الخفيف:⁴

104 - رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعَنَاجِيحُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ⁵

والشاهد في البيت قوله (رُبَّمَا الْجَامِلُ)، ف (رُبَّ) مكفوفة في تقدير ابن العربي، وقلَّ دخولها على الجملة الاسمية،⁶ وما دلَّ على أنها مكفوفة ذلك رفع لفظ (الْجَامِلُ) الواقع بعدها.

¹ - المغني، 24/3.

² - سورة آل عمران، آية 49.

³ - المغني، 24/3.

⁴ - جارية بن الحجاج أبو دؤاد الهذلي، شاعر جاهلي. الأعلام، 106/2.

⁵ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 32، والمخطوط (س)، ص 19، والمخطوط (م)، ص 13، و لأبي دؤاد

الإيادي في شرح الأشموني، 105/2، وأوضح المسالك، 59/3، والمغني، 334/2.

اللغة: الجامل: قطيع الجمال. المؤبَّل: الإبل المعدة للاقتناء. العناجيج: ج العنجوم وهو من الخيل الطويل الأعناق. المهار: ج المهر، وهو ولد الفرس.

المعنى: يقول: رُبَّ قطيعٍ من الجمال المعدة للاقتناء، وجياد طويلة الأعناق بينها المهار.

⁶ - يُراجع: المخطوط (م)، ص 13.

وفي مقابل من قال بإهمال (رُبّ) نجد ابن هشام ينقل رأي الفارسي¹ الذي رأى أنّ إعمال (رُبّ)، على أنّ تُقَدَّرَ (ما) اسماً لها، و(الجامل) خبراً لضميرٍ محذوفٍ، والجملة صفة لـ (ما)، أي: (رُبّ شيءٍ هو الجامل المؤبّل).

10 - إعمال (رُبّ) محذوفة:

تُعمل (رُبّ) محذوفة في مواضع معينة منها، مجيئها بعد (الفاء)، كقول الشاعر من الطويل:²

105 - فَمِنْكَ حُبْلَى قَدْ طَرَفْتُ وَمَرْضِعٍ فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُحُولٍ³

والشاهد في البيت قوله (فَمِنْكَ)، إذ جُرَّ لفظ (مثل) مما يدلّ على وجود عاملٍ محذوفٍ، قد أدّى إلى ذلك. قال ابن العربي: "حُذِفَتْ (رُبّ) بعد (الفاء) كثيراً".⁴ أي أنّ الجرّ كان بفعل (رُبّ) المحذوفة، وما سوّغ ذلك وقوعها بعد الفاء.

أمّا الأشموني فقد رأى أنّ نسبة حذف (رُبّ) بعد (الفاء) قليلٌ،⁵ مقارنةً بحذفها في مواضع أخرى. كوقوعها بعد (الواو)، ومنه قول الشاعر من الطويل:⁶

¹ - يُنظر: أوضح المسالك 59/3.

² - يراجع: هامش الرسالة، ص 64.

³ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 32، والمخطوط (س)، ص 20، والمخطوط (م)، ص 28، ولامرئ القيس في ديوانه، ص 113، وشرح الأشموني، 109/2، وأوضح المسالك، 60/3، والخزانة، 334/1.

اللغة: طرقت: جنت ليلاً. التمايم: معاذات تُعلّق على الصبيّ، وذو التمايم: كناية عن طفل المرأة. المحول: الصبيّ بعمر السنة. ويروى "مغيل"، وهو الطفل الرضيع وأمه حبلى.

المعنى: الشاعر يُخاطب صاحبتَه مفتخراً بأنّه صاحب مغامرات، وأنّ النساء، حتّى المرضعات والحباليّ منهنّ معجبات به.

⁴ - المخطوط (م)، ص 28.

⁵ - ينظر: شرح الأشموني 108/2.

⁶ - يراجع: هامش الرسالة، ص 64.

106 - وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرخَى سُدُولَهُ عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِي¹

الشاهد في البيت قوله (وَلَيْلٍ) حيث جُرَّ لفظ (لَيْلٍ) بـ (رُبِّ) محذوفة بعد (الواو)، قال ابن العربي: "حذف (رُبِّ) بعد (الواو) شائع"². وكذلك قال البصريون، في حين رأى أصحاب المذهب الكوفي أنّ الجرّ بفعل (الواو)،³ بحجة أنّ القصائد تفتتح بها. ورُدَّتْ حجتهم بجواز تقدير العطف على شيء في نفس المتكلم فهي للعطف لا للجرّ.

ومن مواضع حذف (رُبِّ)، وقوعها بعد (بَل)، كقول الشاعر من الرجز:⁴

107 - بَلْ بَلْدٍ مِلْءُ الْفِجَاجِ قَنَمُهُ لَا يُشْتَرَى كَتَانُهُ وَجَهْرُمُهُ⁵

الشاهد في البيت قول الشاعر (بَلْ بَلْدٍ) حيث جاء اللفظ بعد (بَل) مجرور، ولدفع الاعتقاد بأنّ الجرّ بفعل (بَل)، قال ابن العربي: "(بَل) ابتدائية داخلية على جملة، والتقدير: (رُبِّ بَلْدٍ)"⁶، أي أنّ اللفظ (بَلْدٍ) جُرَّ بـ (رُبِّ) محذوفة. وهو قليل كما جاء في أوضح المسالك.⁷ قياساً لعدد الشواهد.

¹ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص، 32، والمخطوط (س)، ص، 20، ولامرئ القيس في ديوانه، ص18، والخزانة، 326/2، 371/3، وشرح الأشموني، 110/2، وبلا نسبة في أوضح المسالك، 75/3.

المعنى: يقول: رُبِّ لَيْلٍ يُحَاكِي مَوْجَ الْبَحْرِ قَدْ أَرخَى سَتُورَ ظِلَامِهِ عَلَيَّ لِيُخْتَبِرَ شَجَاعَتِي وَصَبْرِي عَلَى نَوَائِبِ الدَّهْرِ وَأَحْزَانِهِ.

² - المخطوط (ش)، ص 32.

³ - يُرَاجَع: شرح ابن عقيل، 53/2.

⁴ - ينظر: هامش الرسالة، ص 29.

⁵ - الرجز بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 32، والمخطوط (م)، ص 35، ولرؤية في شرح الأشموني، 108/2.

اللغة: الفجاجة: ج الفج، وهو الطريق الواسعة بين جبلين. القتم: الغبار. الجهرم: البساط.

المعنى: يقول: رُبِّ بَلْدٍ يَمَلَأُ الْغَبَارَ طَرَفَهُ، لَا يُشْتَرَى مِنْهُ كِتَانٌ وَلَا بَسْطٌ.

⁶ - المخطوط (م)، ص 35.

⁷ - يُرَاجَع: أوضح المسالك، 64/3.

إن كان حذف (رُبّ) ارتبط في الغالب ببعض الحروف، فإن ابن العربي أورد مواضع حُدِّفَتْ فيها ولم يسبقها شيءٌ، نحو قول الشاعر من الخفيف:¹

108 - رَسْمُ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلِّهِ كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلِّهِ²

والشاهد فيه قوله (رَسْمُ دَارٍ) حيث جُرَّ لفظ (دَارٍ) بـ (رُبِّ) محذوفة، دون أن تسبقه (الواو، أو بل، أو الفاء)، وهو نادرٌ على رأي ابن العربي،³ أمّا ابن هشام فقال: "وأعمالها بعد الفاء كثيراً، وبعد الواو أكثر، وبعد بل قليلاً، وبدونهنّ أقل".⁴ فأجمل بقوله مواضع حذف (رُبِّ)

11 - الجرّ بمحذوف سوى رُبِّ:

أورد ابن العربي شواهد جرّ فيها الاسم بمحذوفٍ سوى (رُبِّ)، ومن هذه الشواهد ما كان الحذف فيها غير مطّرد، ومنها ما هو مطّرد. ومن الأوّل، قول الشاعر من الطويل:⁵

109 - إِذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ أَشارت كَلَيْبٍ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعِ⁶

¹ - يراجع: هامش الرسالة، ص120.

² - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 32، والمخطوط (س)، ص 20، والمخطوط (م)، ص 20، ولجميل بثينة في ديوانه، ص 52، والخزانة، 20/10، وشرح الأشموني، 111/2، وأوضح المسالك، 64/3.

³ - اللغة: الرسم: بقيّة الدار أو غيرها بعد رحيل أهلها. الطلل: ما شخص من آثار الدار كالوتد والأثافي. أقضي: أموت. الجلل: الخطب العظيم.

⁴ - المعنى: يقول: رُبّ آثار دارٍ غادرها أهلها، وقفت أتأمل أطلالها فكنت ممّا أصابها من بلاءٍ أموت حزناً عليها.

⁵ - ينظر: المخطوط (ش)، ص 32.

⁶ - أوضح المسالك، 64/3.

⁷ - يراجع: هامش الرسالة، ص14.

⁸ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 32، والمخطوط (م)، ص 20، وللفرزدق في شرح الأشموني، 440/1، وتخليص الشواهد، ص 504، وخزانة الأدب، 113/9، 115.

⁹ - اللغة: كليب: اسم قبيلة جرير.

¹⁰ - المعنى: يقول: إذا سنل عن أحطّ القبائل قيمةً، رُفعت مع الأكفّ الأصابع مشيرةً إلى قوم جرير.

الشاهد في البيت قوله (أَشَارَتْ كُئَيْبٍ)، فلفظ (كُئَيْبٍ) مجرور، والجَار محذوف، قال ابن العربي: "أي إلى كليب، فحذف الجار وبقي عمله".¹ كذلك قال الأشموني.²

وما دلّ على المحذوف الفعل (أشار) اللازم، الذي لا يقوم بنفسه، وإنّما يحتاج إلى ما يوصله إلى مفعوله، وهو حرف الجرّ (إلى).

وفيما تعلق بالحذف المطّرد، فقد أورد له ابن العربي مواضع كثيرة:

أ - ما جاء في قول الشاعر من البسيط:³

110 - أَخْلِقْ بِذِي الصَّبْرِ أَنْ يَحْظَى بِحَاجَتِهِ وَمُدْمِنِ الْفَرْعِ لِلْأَبْوَابِ أَنْ يَلْجَأَ⁴

والشاهد في البيت قوله (وَمُدْمِنِ) حيث جرّ لفظ (مُدْمِنِ) بـ (الباء) المحذوفة، قال ابن العربي: "حذف (الباء) اطراداً لتقدم مثله"،⁵ ويقصد بذلك تقدّمها في المعطوف عليه (ذِي).

علّل الصّبّان هذا الحذف قائلاً: "وإنّما لزم تقدير الباء لئلاّ يلزم العطف على معمولي عاملي مختلفين"،⁶ أي: عطف (مدمن) على (ذِي) لا على (أن يحظى)، لأنّ العاملين هما (الباء، وأخلق)، والمعمولين (ذِي، وأن يحظى).

ب - في المعطوف عليه بحرفٍ منفصلٍ بـ (لا)، نحو قول الشاعر من الرّجز:⁷

¹ - المخطوط (م)، ص 20.

² - ينظر: شرح الأشموني، 113/2.

³ - هو محمّد بن يسير البصري. أبو جعفر، (نحو 21 هـ - 825 م). الأعلام، 144/7.

⁴ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 32، ولمحمد بن يسير في شرح الأشموني، 113/2، وبلا نسبة في العقد الفريد، ص 66.

⁵ - المخطوط (ش)، ص 32.

⁶ - حاشية الصبان، 121/2.

⁷ - قائله غير معروف.

111 - مَا لِمَحِبِّ جَلَدٌ أَنْ يُهَجَّرَا وَلَا حَبِيبٍ رَأْفَةٌ فَيَجْبُرَا¹

والشاهد في البيت قوله (حَبِيبٍ) حيث جُرَّ عطفاً على لفظ (محبِّ)، المجرور أساساً بحرف الجرِّ (اللام)، وجوّز ابن العربي حذف الجارِّ في المعطوف على مثله، بشرط الفصل بـ (لا).²

ج - في المعطوف على خبر (ليس)، وذلك نحو قول الشاعر من الطويل:³

112 - بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقٍ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِئاً⁴

والشاهد في البيت قوله (سَابِقٍ)، فقد روى ابن العربي الشاهد في المخطوط (ش) بالجرِّ (سابقٍ)، بينما رواه في المخطوط (م) بالتَّصْب (سابقاً).⁵ وربما نجده يميل إلى الرواية الأخيرة، لأنه لم ينسبها لأحد، كما فعل في المخطوط (ش) حيث نسب الرواية لسيبويه. الذي توهم زيادة (الباء) في خبر (ليس). وهو ما ذكره الأشموني.⁶

ورأي ابن العربي جاء موافقاً لرأي جمهور النحاة، على أنّ الجواب محذوفٌ، وتقدير الكلام (فلا أسبقه). والأصل في الشواهد التي تعدّدت فيها الروايات، أن يؤخذ فيها بالأصل، حتى تكون قواعد النحو أكثر دقّةً.

¹ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 32. وشرح الأشموني 114/2.

اللغة: الجلد: الصبر. الرأفة: الشفقة. يُجبر: هنا يُغني أو يُعوّض عن زائل.

² - ينظر: المخطوط (ش). ص 32.

³ - يراجع: هامش الرسالة. ص 111.

⁴ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 33، والمخطوط (م)، ص 47، ولزهير بن أبي سلمى في ديوانه، ص 76، وشرح الأشموني 115/2، وتخليص الشواهد، ج ص 512.

المعنى: عرفت بتجربتي في هذه الحياة أنني أحصل على شيءٍ مضى وراح، ولن أحصل على شيءٍ قبل أوانه.

⁵ - يراجع: المخطوط (ش). ص 33، والمخطوط (م). ص 47.

⁶ - يراجع: شرح الأشموني 115/2، 116.

12 - إجراء الموصول مجرى الأسماء الستة:

الثابت في الأسماء الموصولة أنّها مبنية، غير أنّه سُمع من بعض القبائل إعرابها حملاً لها على الأسماء الخمسة، ومن ذلك قول الشاعر من الطويل:¹

113 - فإمّا كراماً مؤسّرون لقيتهم فحسبي من ذي عندهم ما كفانياً²

الشاهد في البيت قوله (من ذي) حيث جرّ (ذي) الواقع بمعنى الذي بـ (الياء)، حاله حال الأسماء الخمسة.

أمّا ابن العربي فقد ذكر للشاهد روايةً أخرى، هي: (من ذو)، حيث قال: "رؤي (ذي) بالإعراب، و(ذو) بالبناء"³ وقد نقل الرواية الثانية عن ابن هشام،⁴ الذي أخذ برأي جمهور النحاة، وهو أنّ (ذو) تلزم (الواو) رفعاً، وجرّاً، ونصباً.

فيما نقل المرادي للشاهد تخريجاً ثالثاً، حيث قال: "وبعضهم يعربها إعراب (ذو) بمعنى صاحب"⁵ ونفى ابن هشام أن تكون بهذا المعنى،⁶ لأنّه حينذاك يتوجّب دخولها على اسم مخفوض، أو على لفظ (تسلّم)، في قولهم: اذهب بذي تسلّم. والشرطان غير متوفران.

¹ - هو منظور بن سحيم بن نوفل بن نضلة الأسدي الفقعسي، شاعرٌ مخضرم. الأعلام 308/7.

² - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 6، والمخطوط (م)، ص 48، ولمنظور بن سحيم في شرح الأشموني 142/1، 144، وشرح المفصل 147/3، والمغني 410/2.

اللغة: ذو: الذي. ساغياً: جامعاً الزكاة ممن حقّت عليهم. المشرفي: السيف المصنوع في قرى المشارف.

المعنى: يتهمك الشاعر من المكلف بجمع الزكاة من قومه، فيقول لصديقيه: قولاً له: إنّ سيفنا هي ما سندفعه.

³ - المخطوط (م). ص 48.

⁴ - يُراجع: المغني 156/5.

⁵ - توضيح المقاصد 56/2.

⁶ - يراجع: شرح شواهد الإيضاح 65/2.

13 - تنوين الممنوع من الصّرف:

لا شك أنّ العنوان ينافي الأصل، وقبل أن نفصلّ في المسألة لا بأس أن نعرّف بمصطلحي التنوين، والممنوع من الصّرف.

الصّرف: قيل: "هو التنوين الدالّ على أمكنية الاسم في باب الاسمية"¹. فالتنوين مما تختص به الأسماء.

الممنوع من الصّرف: هو الاسم المعرب الفاقد لهذا التنوين لمشابهته الفعل.² غير أنّه ثبت من الشواهد ما فيه تنوين للممنوع من الصّرف، كقول الشاعر من الرجز:³

114 - جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسٍ بْنِ ثَعْلَبَةَ كَرِيمَةً أَخْوَالِهَا وَالْعَصْبَةَ⁴

والشاهد في البيت قوله (قيس)، الاسم العلم المنون. قال ابن العربي: "تُون (قيس) العلم المنعوت بابن ضرورة"⁵. فالأصل ألاّ يُنُون مادام قد استوفى كلّ هذه الشروط.

أمّا المبرّد فقد جوّز واستحسن في حال الضرورة، التنوين في النعت والمنعوت، بالوقف على المنعوت ثمّ نعته.⁶ وخرّج الشاهد على الوقف لأنّ التنوين علامة التمام، فكأنّ الشاعر أتّمّ كلامه عند (قيس) فنونه، ولو وصل بين الصفة والموصوف لصارا اسماً واحداً لا يجوز معه التنوين.

¹ - معجم المصطلحات النحوية والصرفية. باب (الصاد)، ص 367.

² - يراجع: معجم المصطلحات النحوية والصرفية. باب (الميم)، ص 367.

³ - الأغلب بن عمرو بن عبيدة بن حارثة من ربيعة (21هـ - 642م). الأعلام 1/335.

⁴ - البيت بلا نسبة في المخطوط (م)، ص5، ولأغلب العجلي في الخزانة 1/323، والمغني 6/505، والمقتضب 2/313.

⁵ - المخطوط (م)، ص 5.

⁶ - يراجع: المقتضب 2/313.

الوقف دلالة حالية، تتعلّق بالشاعر، لا يمكن الاعتماد عليها كلياً في التعليل لتتوين ما حقّه المنع، فالمبرّد اعتمد دلالة الحال في تعليل الشاهد.

قال بن جنّي: "الذي أرى أنه لم يرد في هذا البيت وما جرى مجراه أن يجري ابناً وصفاً على ما قبله، ولو أراد ذلك لحذف التتوين، ولكن أراد الشاعر أن يجري ابناً على ما قبله بدلاً منه، وإذا كان بدلاً لم يُجعل معه كالشيء الواحد، فوجب حينها أن ينوي انفصال ابن مما قبله، وإذا قُدّر كذلك فقد قام بنفسه، ووجب أن يُبتدأ به".¹

رأى بعض المتأخّرين أنّ في كلام ابن جنّي، إخراج للشاهد وما جرى على نسقه عن الضرورة إلى المُطرّد من القول مع قلّته.² أي حتّى القول أنّ (ابن) بدل فيه شذوذ.

14- غياب علم الجرّ من المجزور:

يلعب العامل دوراً مهماً في تحديد العلامة الإعرابية، وبالتالي تحديد الوظيفة النحوية، ولكن في حال غيابهما، قد تقوم قرائن أخرى بتحديد هذه الوظيفة، كما هو الشأن بالنسبة للبيت التالي، قال الشاعر من الكامل:³

115 - لَدُنْ بِهِزُّ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثُّغْلَبُ⁴

¹ - الخصائص 214/2.

² - يراجع: شرح المفصل 57/2.

³ - ساعدة بن جؤية الهذلي، من بني كعب ابن كاهل من سعد هذيل، شاعر مخضرم، الأعلام 70/3.

⁴ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 22، والمخطوط (س)، ص 15، والمخطوط (م)، ص 2، ولساعدة بن جؤية الهذلي في شرح الأشموني 442/1، وفي تخلص الشواهد، ص 503، والخزانة 83/3، 86.

اللغة: اللدن: اللين. يعسل: يتحرّك. المتن: الظهر.

المعنى: يقول واصفاً رمحه بأنّه يهتّر بيده للينه كما يهتّر ظهر الثعلب السائر على الطريق.

الشاهد في البيت قوله (الطَّرِيقَ) حيث نُصِبَ لفظ الطريق، والظاهر في نصبه أنه مفعولٌ به. قال ابن العربي: "أي في الطريق".¹ والمعنى أن الشاهد نُصِبَ على نزع الخافض. كذلك قال الأشموني.²

في حين اعتبر سيبويه النصب في الشاهد من باب التوسّع،³ وهو كمن قال: ذهبت الشام. وقد ردّ بعضهم ذلك بأن قال: "لا يقال الطريق ظرف مكان، ولا منصوب على التوسّع، لأنه اسم خاص للموضع المستطرق، وإنما ينتصب على ظرفية المكان مبهماً، ونحوه في التوسّع قولهم: ذهبت الشام، إلا أن الطريق أقرب إلى الإبهام من الشام لأن الطريق مكان في كلِّ موضع يُسار إليه، وليس الشام كذلك".⁴

أما الدرّة، فاختار القول بالجواز⁵ ما دام أنه قد ورد في القرآن النصب على نزع الخافض، كما في قوله تعالى: "وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِمِيقَاتِنَا"،⁶ ف (قومه) مجرور ب (من) محذوفة، والتقدير: اختار موسى من قومه.

ويمكن أن يكون نصب الشاهد من باب أمن اللبس، واتّضح المعنى، فمن السهل إدراك الخافض المحذوف وتقديره.

15 - الفصل بين الجار والمجرور:

الفصل بين العامل والمعمول مسألة مألوفة في الجملة العربية، تنبّه لها النحاة، فنتبيّتوا مواضعها، وأنواعها، بغرض التقييد لها، ولعلّ الفصل بين الحرف ومدخوله، لاسيما حرف الجرّ ومجروره، ما هو إلا صورة من الصور المتعدّدة للفصل. ومن شواهد هذا المبحث، قول الشاعر من الطويل:⁷

¹ - المخطوط (م). ص 2.

² - ينظر: شرح الأشموني 441/1.

³ - يراجع: اللع. ص 323.

⁴ - تخليص الشواهد. ص 372.

⁵ - يراجع: فتح القريب المجيب 269/1.

⁶ - سورة الأعراف. آية 155 .

⁷ - هو باغت، أو باعث بن صريم اليشكري فارسي جاهلي شاعر. خزانة الأدب 204/6.

116 - وَيَوْمًا تُوَافِينَا بَوَجْهِ مُقْسَمٍ كَأَنَّ ظَبْيِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ¹

الشاهد في البيت قوله (كأن ظبئية) وفيه روايات ثلاث: الجرُّ أحدها، قال ابن العربي: "في رواية الجرِّ زيدت (أن) بين الجار والمجرور".² وهذه الزيادة في نظر ابن هشام نادرة،³ أما المرادي فاعتبرها شاذة.⁴ لأنه لم يؤلف مثلها في كلام العرب.

ثانياً: المجرور بالإضافة:

الإضافة لغةً: هي الإسناد،⁵ وجاء في المعجم الرائد قوله: "أضف إضافةً، (ض ي ف)، الشيء إلى آخر أسنده إليه ونسبه وأماله، والكلمة إلى الأخرى نسبها إليها على وجه مخصوص".⁶

اصطلاحاً: هي ضمُّ كلمة إلى أخرى بتنزيل الثانية منزلة التنوين من الأولى، والقصد منها تعريف السابق باللاحق، أو تخصيصه به، أو تخفيفه.⁷ ويطلق على السابق (المضاف)، وعلى اللاحق (المضاف إليه).

¹ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 55، والمخطوط (س)، ص 29، والمخطوط (م)، ص 34، ومغني اللبيب 209/1، ولباعت بن صريم في الخزانة 411/10 .
اللغة: توافينا: تأتينا. الوجه المقسم: أي الجميل. الظبية: الغزالة. تعطو: تمدّ عنقها وترفع رأسها. السلم: نوع من الشجر يدبغ به.

المعنى: يقول: تأتينا الحبيبة بوجهها الجميل، وكأنها ظبئية تمدّ عنقها إلى شجر السلم المورق.

² - المخطوط (م)، ص 34.

³ - يراجع: المغني 323/1.

⁴ - يراجع: توضيح المقاصد 67/2.

⁵ - يراجع: الدرّة البهية في أهم التعريفات النحوية. ص 12.

⁶ - المعجم الرائد. ص 84.

⁷ - يراجع: معجم المصطلحات النحوية والصرفية. باب (الضاد). ص 32.

1 - حذف (تاء) التانيث من المضاف:

هذه أول مسألة استهل بها ابن العربي شواهد الإضافة، وقد كان له فيها رأيان، ذكرهما في معرض استشهاده بقول الشاعر من البسيط:¹

117 - إِنَّ الْخَلِيْطَ أَجْدُوا الْبَيْنَ فَانْجَرَدُوا وَأَخْلَفُوكَ عِدَّ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا²

الشاهد في البيت قوله (عِدَّ) الذي حُذِفَ منه (تاء) التانيث، إذ الأصل أن يقول (عِدَّة). قال ابن العربي: "حُذِفَ (التاء) للإضافة جوازاً، لأمن اللبس"³، وقال في المخطوط (س): أي عِدَّة، فحذف (التاء) عند الإضافة شذوذاً.⁴

ويمكن أن يفسر ذلك من وجهين: الأول، أنّ ابن العربي اكتفى بنقل رأبي الأشموني، وابن هشام في المسألة،⁵ والثاني، أنّه قال بالجواز ثم عدل عنه.

وإذا ما عرضنا هذه المسألة على القرآن، وهو أول مصادر الاستشهاد وأوثقها، فإننا نجد ما يؤكدها، ويدراً عنها القول بالشذوذ، قال تعالى: "وَأَوْحَيْنَا فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ".⁶ فحُذِفَ (تاء) التانيث مع العلامة الإعرابية من (إقامة) دون أن يختل المعنى، أو يلتبس الأمر على القارئ، في إدراك المعنى الوظيفي للشاهد.

¹ - هو الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب بن عبد المطلّب بن هاشم بن عبد مناف. المؤتلف والمختلف. ص 41.

² - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 33، والمخطوط (س)، ص 36، وأوضح المسالك 346/4، وللفضل بن عباس في شرح الأشموني 122/2، وشرح التصريح 753/2.

اللغة: الخليط: المعاشر. أجد: صيره جديداً. البين: الفراق. انجرد: بعد. أخلفوك: نكثوا بعهدك. عد الأمر: عدّة الأمر.

المعنى: يقول: إنّ الأحبة قد جدّدوا الرحيل، وساروا بعيداً، مخلفين ما وعدوا به بدوام الوصل والألفة.

³ - المخطوط (ش). ص 33.

⁴ - المخطوط (س). ص 36.

⁵ - يراجع: شرح الأشموني 122/2، وأوضح المسالك 346/4.

⁶ - سورة الأنبياء. آية 73.

2 - تنكير المضاف:

ويتعلق الأمر في هذه المسألة بإمكانية مجيء المضاف الواقع اسم فاعل، أو مفعول، أو صفةً مشبهةً أُريد به الحال، أو الاستقبال، مجيئه معرفةً أو نكرةً، وجواب ذلك يأتي مع قول الشاعر من البسيط:¹

118 - يَا رَبَّ غَابِطَنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ لَأَقَى مُبَاعِدَةً مِنْكُمْ وَحِرْمَانًا²

الشاهد في البيت قوله (غَابِطَنَا) حيث أتى به نكرةً، رغم اتصاله بضمير المتكلم، علل ابن العربي ذلك قائلاً: "غابطنا نكرة، لأن إضافة الصفة غير الماضية لا تفيد التعريف، ولذلك دخلت عليه (رَبِّ)"،³ كون (رَبِّ) تختصُّ بجرِّ النكرات.

3 - تعريف المضاف:

يُعرَّف المضاف بأحد ثلاث، إمَّا بالحقاق (أل) به نحو قول الشاعر من الطويل:⁴

119 - أَبَانَا بِهِمْ قَتَلَى، وَمَا فِي دِمَائِهِمْ شِفَاءٌ وَهِنَّ الشَّافِيَاتُ الْحَوَائِمِ⁵

¹ - ينظر: هامش الرسالة. ص25.

² - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 33، والمخطوط (س)، ص20، والمخطوط (م)، ص45، ولجدير في ديوانه، ص492، وشرح الأشموني 124/2، وأوضح المسالك 76/3، ومغني اللبيب 638/5.

اللغة: الغابط: هو من يتمنى مثل ما عند غيره لنفسه، وقيل: المسرور.

المعنى: يقول: إن من يغبطنا لا يعلم ما في محبتنا لكم وتعلقنا بكم من العذاب واللوعة، ولو طلبكم للاقى ما لقيناه من عذابٍ وحرمان.

³ - ينظر: المخطوط (م). ص 45.

⁴ - يراجع: هامش الرسالة. ص14.

⁵ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 33، والمخطوط (س)، ص 20، وللفرزدق في ديوانه، ص 613، وشرح الأشموني 131/2، والخزانة 310/7.

اللغة: أباء فلاناً بفلان: قتله به. الحوائم: اللواتي يحمن حول الماء.

المعنى: يقول: قتلنا منهم قدر ما قتلوا منا، ولكننا لم نجد في دمائهم شفاءً لغلبلنا لأنهم غير أكفاء لمن قتلوا منا.

الشاهد في البيت قوله (الشَافِيَاتِ الْحَوَائِمِ) حيث أدخل (أل) على الوصف المضاف (الحَوَائِمِ). قال ابن العربي: "وصل (أل) بالشافيات المضاف إلى الحوائم لأنه وصف".¹

وإمّا بإضافته لما هو مضاف إلى معرّفٍ، ومثله قول الشاعر من الطويل:²

120 - لَقَدْ ظَفَرَ الزُّوَارُ أَفْقِيَةَ الْعِدَى بِمَا جَاوَزَ الْأَمَالَ مِلْأَسْرٍ وَأَلْقَتْلِ³

والشاهد في البيت قوله (الزُّوَارُ أَفْقِيَةَ الْعِدَى) إذ أضاف (أل) للوصف المضاف (الزوار)، وسوّغ ذلك إضافته إلى المضاف لما فيه (أل).⁴

أو إضافته لما هو مضافٌ إلى ضميرٍ يعود على معرّفٍ بـ (أل)، وقد استشهد ابن العربي على ذلك بقول الشاعر من الكامل:⁵

121 - أَلُوْدُ أَنْتِ الْمُسْتَحِقَّةُ صَفْوِهِ مِنِّي وَإِنْ لَمْ أَرْجُ مِنْكَ نَوَالًا⁶

الشاهد في البيت قوله (المُسْتَحِقَّةُ) الوصف المعرّف بـ (أل)، وما جوّز تعريفه، هو إضافته لمضاف متّصلٍ بضمير الغائب (الهاء)، والعائد على لفظ (الوُدِّ)، المعرّف بـ (أل).

4 - تذكير وتأنيث المضاف:

¹ - المخطوط (ش). ص 33.

² - قائله غير معروف.

³ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 34، والمخطوط (س)، ص 20، وشرح الأشموني 132/2، وشرح التصريح 684/1.

اللغة: ظفر: غلب. الأفقية: ج القفاء، وهو مؤخّر العنق. ملأسر: أي من الأسر.

المعنى: يقول: إنهم ظفروا بالأبعاد وقتلوا وأسروا منهم عدداً كبيراً تجاوز ما كانوا يأملون.

⁴ - يراجع: المخطوط (س). ص 20.

⁵ - قائله غير معروف.

⁶ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 34، والمخطوط (س)، ص 20، وشرح الأشموني 132/2، وأوضح المسالك 80/3.

تتفاعل عناصر الجملة فيما بينها في اتجاهات شتى، فقد يؤثر السابق في اللاحق، كما قد يؤثر اللاحق في السابق، بشكل مباشر، أو غير مباشر، ومثال ذلك، أن المضاف إليه قد يؤثر في سابقه (المضاف)، بتغيير البنية الصرفية لمتعلقه، ومثال ذلك ما جاء في قول الشاعر من الرجز:¹

122 - طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي نَقْضَ كُلِّي وَنَقْضَ بَعْضِي²

الشاهد في البيت قوله (طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ)، حيث وصل الفعل (أَسْرَعَتْ) العائد على مذكّر (طول) ب (تاء) التانيث. فعَلَّ ابن العربي ذلك قائلاً: "اكتسب المبتدأ التانيث من المضاف إليه، وهو (الليالي)".³ فمجيئ المضاف إليه مؤنثاً أوجب تانيث اللفظ المتعلق بالمضاف، وهو الفعل (أسرعت)، وذلك من باب المجاورة.

5 - إظهار المضاف مع: وَحَدَّ، لَبَّى، دَوَّالِي، سَعْدِي:

غلب على هذه الأسماء إضافتها لضمير وشذ إضافتها لظاهر،⁴ كما هي الحال في قول الشاعر من المتقارب:⁵

123 - دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسُوراً فَلَبَّى قَلْبِي يَدِي مِسُور⁶

¹ - يراجع: هامش الرسالة، ص 137.

² - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 34، والمخطوط (س)، ص 20، والمخطوط (م)، ص 19، ولأغلب العجلي في شرح الأشموني 137/2، والخزانة 224/4، 225، 226، وأوضح المسالك 88/3. وعجز الشاهد في شرح الأشموني، وأوضح المسالك: (طَوَّيْنٌ طُولِي وَطَوَّيْنٌ عِرْضِي).

اللغة: نقضي: تحطيمي.

³ - المخطوط (م). ص 19.

⁴ - يراجع: المخطوط (ش). ص 34.

⁵ - قائله غير معروف.

⁶ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 34، والمخطوط (م)، ص 17، والخزانة 92/2، 93، وشرح الأشموني 142/2، والمغني 214/6.

اللغة: نابني: أصابني. مسور: اسم رجلٍ. لَبَّى: أجاب. لَبَّى يَدِي مسور: أي دعاء لمسور بأن يُجاب دعاؤه كلما دعا إجابةً بعد إجابة.

المعنى: يقول: لَمَّا نكبتني الدهر دعوت مسوراً، فلبَّى دعائي، فدعا له بالتوفيق، ودوام النعمة.

الشاهد في البيت قوله (لبي يدي) إذ وصل (لبي) بالاسم الظاهر. قال ابن العربي: "أضاف (لبي) إلى الظاهر شذوذاً"¹ والأصل أن يقول: لبي مسور.

وأما قول الشاعر من الرجز:²

124 - إِتْكَ لَوْ دَعَوْتَنِي وَدُونِي زُورَاءَ ذَاتِ مُتْرَعِ بِيُونِ

لَقُلْتُ لَبِيهِ لِمَنْ يَدْعُونِي³

فالشاهد فيه قوله (لبيّه) حيث وصل (لبي) بضمير الغائب (الهاء). قال ابن العربي: "أضاف (لبي) إلى ضمير الغائب شذوذاً"⁴.

6 - إعراب وبناء "حين":

تُعدُّ (حين) واحدة من الظروف المختصّة بالزمان المبهم، يجوز فيها البناء، كما يجوز الإعراب، ويتوقّف ذلك على ما وليها، فإن كان مبنياً بنيت على الفتح، وهو الأرجح، كونه الأصل فيها، وإن كان معرباً أُعربت، ومما وردت فيه مبنيةً، قول الشاعر من الطويل:⁵

¹ - المخطوط (م). ص 17.

² - قائله غير معروف.

³ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 34، والمخطوط (م)، ص 45، وشرح الأشموني 143/2، والمغني 214/6.

اللغة: الزوراء: الأرض البعيدة. المترع: الممتد. البيون: البئر العميقة.

المعنى: يقول: إتك إذا دعوتني وكان بيني وبينك فلوأت شاسعة مترامية الأطراف، وبئر عميقة لتجاوزتها جميعاً، ولبيت دعوتك.

⁴ - المخطوط (ش). ص 34.

⁵ - يراجع: هامش الرسالة. ص 94.

125 - عَلَى حِينٍ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصِّبَا وَقُلْتُ أَلْمَا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَارِعٌ¹

الشاهد في البيت قوله (حِينَ عَاتَبْتُ) حيث دخلت (حين) على فعلٍ ماضٍ (عاتبت)، فجاءت مبنيةً، وعلل ابن العربي ذلك قائلاً: "حين مبني على الفتحة لإضافته إلى مبني".² وجاء في شرح الأشموني، أن ذلك من باب التناسب بين (حين) ومثلؤها.³ أي أن (حين) بنيت على الفتح ليس منبهةً على الأصل فقط، وإنما من قبيل مجاورتها للمبني.

ومما وردت فيه معربةً، قول الشاعر من الطويل:⁴

126 - أَلَمْ تَعْلَمِي يَا عَمْرُكَ اللَّهُ أَنَّنِي كَرَامٌ عَلَى حِينِ الْكَرَامِ قَلِيلٌ⁵

وقول شاعرٍ آخر من الطويل:⁶

127 - تَذَكَّرْ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سُلَيْمِي عَلَى حِينِ التَّوَاصُلِ غَيْرَ دَانَ⁷

¹ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 35، والمخطوط (م)، ص 22، والمغني 664/5، وشرح المفصل 16/3، 591/4، 137/8، وللنابغة الذبياني في ديوانه، ص 53، وشرح الأشموني 148/2، والخزانة 456/2، 407/3، 550/6، 553.

اللغة: على حين: أي في حين. المشيب: الشيب. الصبا: الميل إلى الهوى. أصحو: أفيق. الوازع: الرادع. **المعنى:** يقول: لما حلَّ الشيب وارتحل الصبا عاتبت نفسي قائلاً: أما تصحين من سكرك، أي تماديك في المعاصي، ويمنعك الشيب.

² - المخطوط (م). ص 22.

³ - ينظر: شرح الأشموني 148/2.

⁴ - ميسر بن هذيل بن زافر الفزاري. الأعلام 272/5.

⁵ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 35، والمخطوط (م)، ص 33، ولميسر بن هذيل في المغني 667/5، ولميسر بن هذيل أو موبال بن جهم في شرح الأشموني 149/2.

المعنى: ألم تعلمي أطل الله عمرك أي سخي من أسخياء العرب في الزمن الذي قلَّ فيه السخاء.

⁶ - قائله غير معروف.

⁷ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 35، وشرح الأشموني 150/2، وأوضح المسالك 116/3.

اللغة: التواصل: التقارب والتحابب. دان: قريب.

المعنى: يقول إنه تذكر أيام وصاله مع حبيبته سليمي، وهي اليوم تقاطعه ولا تواصله.

الشاهد في البيت الأول والثاني قولهما (حِينَ الْكَرَامِ، وَحِينَ التَّوَصُّلِ)، وفي كليهما أُدخلت (حين) على جملة اسمية، فإذا أخذنا بمبدأ التناسب الذي نصّ عليه النحاة وابن العربي، فالأصل أن تأتي (حين) معربة، لأنّ ما بعدها معرّب، غير أنّ النحاة تركوا الأمر على الخيار، فرجّح ابن العربي الإعراب في الشاهد الأول، وترك الأمر للخيار في الشاهد الثاني.¹ وهو بذلك يحاول الموافقة بين المذهبين البصري والكوفي، حيث اختار أهل المذهب الأول الإعراب، وترك أصحاب المذهب الثاني، الأمر للخيار،² إمّا البناء وإمّا الإعراب.

7 - إضافة "لُدُنْ":

شاع عند العرب بناء لفظ (لدن) على السكون، ولا تخرج عن ذلك، إلاّ بجرّها بمن.³ وكون الألفاظ في سياق الجملة تخضع لمسألة التأثير والتأثر، فإنّ (لُدُنْ) كذلك تؤثر فيما يليها، فتعمل فيه الجرّ، إمّا لفظاً ومحلاً، وإمّا محلاً فقط. ومن شواهد المسألة، قول الشاعر من الرّجز:⁴

128 - تَنْتَهَضُ الرُّعْدَةُ فِي ظَهْرِي مِنْ لُدُنِ الظُّهْرِ إِلَى الْعُصَيْرِ⁵

وقول شاعرٍ آخر من الطويل:⁶

129 - وَتَذَكُرُ نِعْمَاهُ لُدُنْ أَنْتَ يَا فِعْ إِي أَنْتَ ذُو فَوْدَيْنِ أْبَيْضُ كَالنَّسْرِ⁷

¹ - يراجع: المخطوط (ش). ص 35.

² - ينظر: شرح الأشموني 150/2.

³ - يراجع: شرح ابن عقيل 67/2.

⁴ - قائله غير معروف.

⁵ - الرجز بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 35، والخصائص 235/2، ولرجل من طيئ في شرح الأشموني 159/2.

⁶ - قائله غير معروف.

⁷ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 35، وشرح الأشموني 159/2، والخزانة 111/7.

اللغة: نعماء: كثرة نعمه وعطاياه. اليافع: الشاب. الفودان: ج الفود، وهو الشعر ممّا يلي الأذن، أو جانب الرأس.

المعنى: يقول: تذكّر نعمه وعطاياه منذ كنت يافعاً إلى أن كبرت وشاب شعر رأسك.

الشاهد في البيتين قولهما (من لدن، لدُنْ أَنْتَ) حيث جُرَّت (لدن) ب (من) في الأوّل، وأضيفت لجملة اسمية في الثاني. قال ابن العربي: "جرّ (الظهر) ب (لدن) الملازمة للإضافة لفظاً، أو محلاً إذا أضيفت إلى اسم مبني أو جملة اسمية".¹ وقد جمع قوله الشاهدين. وفيه تأكيدٌ على الجرّ ب(لدُنْ) في الشاهد الأوّل والدليل ظهور علامة الإعراب على لفظ (الظهر)، فيما اقتصر عملها في الشاهد الثاني على المحلّ.

8 - فصل المتضايفين:

الأصل ألاّ يفصل المضاف عن المضاف إليه، كونهما كالكلمة الواحدة، إلاّ أن ابن العربي قد ساق بعض الشواهد، التي فصل فيها بين المتضايفين، مُحدِّداً بذلك ثلاثة مواضع لهذا الفصل:

أ - أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه المفعول به، ويكون ذلك في حال كان المضاف مصدرًا، والمضاف إليه فاعله. قال الشاعر من الكامل:²

130 - فَرَجَجْتُهَا بِمَرْجَةٍ زَجَّ الْقُلُوصِ أَبِي مَزَادَهُ³

والشاهد في البيت قوله (زَجَّ الْقُلُوصِ أَبِي مَزَادَهُ)، قال ابن العربي: "فصل بالمفعول وهو (القلوص) بين المضاف والمضاف إليه".⁴ ويفصل بالمفعول في حال كان المضاف مصدرًا، والمضاف إليه فاعله.

¹ - المخطوط (ش). ص 35.

² - قائله غير معروف.

³ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 36، وشرح الأشموني 180/2، وتخليص الشواهد، ص 82، والخزانة 415/4، 416، 418، 421، 422، 423.

اللغة: زججتها: طعنتها بالزجّ، والزجّ الحديدية التي تتركب في أسفل الرمح. المزجة: الرمح القصير. القلوص: الناقة الشابة. أبو مزادة: كنية الرجل.

المعنى: طعنتها بأسفل الرمح مثلما يطعن أبو مزادة القلوص.

⁴ - المخطوط (ش). ص 36.

ب - أن يكون المضاف وصفاً، والمضاف إليه، إمّا مفعوله الأوّل والفاصل مفعوله الثاني، كقول الشاعر من الكامل:¹

131 - مَا زَالَ يُوقِنُ مَنْ يَوْمُكَ بِالْغِنَى وَسِوَاكَ مَانِعُ فَضْلَهُ الْمُحْتَاجُ²

والشاهد في البيت قوله (مَانِعُ فَضْلِهِ الْمُحْتَاجُ) حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول الثاني للمضاف إليه.³

وإمّا أن يكون الفاصل ظرفاً، كقول الشاعر من الطويل:⁴

132 - فَرِشْنِي بِخَيْرٍ لَا أَكُونُ وَمِدْحَتِي كَنَاحَتِ يَوْمًا صَخْرَةَ بَعْسِيلِ⁵

والشاهد في البيت قوله (كَنَاحَتِ يَوْمًا صَخْرَةَ)، إذ فصل المتضايفين بالظرف (يوماً).

ج . أن يفصل بين المتضايفين ب (إمّا)، كقول الشاعر من الطويل:⁶

133 - هُمَا خُطَّتَا إِمَّا إِسَارٍ وَمِنَّةٍ وَإِمَّا دَمٍ وَالْقَتْلُ بِالْحُرِّ أَجْدَرُ⁷

¹ - قائله غير معروف.

² - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 36، وشرح الأشموني 181/2، وشرح التصريح 733/1. **المعنى:** يقول: إن من يقصدك فهو على يقين من أنه سوف ينال منك الغنى، في حين أن سواك يمنع فضله عن المحتاج والمعوز.

³ - يراجع: المخطوط (ش). ص 36

⁴ - قائله غير معروف.

⁵ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 36، وشرح الأشموني 182/2، وشرح التصريح 734/1.

اللغة: راش السهم: ألصق عليه الريش. العسيل: مكنسة العطار.

المعنى: يقول: أجزني على مدحي إياك، ولا تجعلني كمن ينحت صخرةً بمكنسة العطار التي يجمع بها طيبه. أي: لا تردني خائباً.

⁶ - ثابت بن جابر بن سفيان من مضر، أبو زهير (نحو 80هـ - نحو 540م). الأعلام. 97/2.

⁷ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 36، ولتأبط شراً في ديوانه، ص 89، وشرح الأشموني 182/2، والخزانة 499/7، 500، 503.

اللغة: الإيسار: الأسر. ومنه إطلاق من الأسر من غير فدية. الدم: كناية عن القتل.

المعنى: يقول للهذليين: إن سلمت نفسي إليكم فأنا بين أمرين إمّا الأسر، وتفضلكم عليّ بالإطلاق من غير فداء، وإمّا القتل، والقتل خيرٌ للحرّ من أسره وتفضل الناس عليه بالإطلاق.

والشاهد في البيت قوله (حُطَّتَا إِسَارٍ) حيث فُصِّل بين المضاف والمضاف إليه بـ (إِمَّا).

9 - حذف ياء المتكلم المضافة:

ذكر ابن العربي أن الياء المضافة، قد تُحذف بغرض التخفيف،¹ ومثل هذا الحذف قليل على قول الأشموني،² ومنه قول الشاعر من البسيط:³

134 - خَلِيلٌ أَمْلَكُ مَنِّي لِلَّذِي كَسَبَتْ
يَدِي وَمَالِي فِيمَا يَفْتَنِي طَمَعٌ⁴

والشاهد في البيت قوله (خَلِيلٍ). حذف (الياء)، قال ابن العربي: "أصله (خليلي) بالياء فحذفت تخفيفاً، وبقيت الكسرة دالةً عليها".⁵

وإن كان الشاعر في الشاهد السابق قد لجأ إلى الحذف إقامةً للوزن، فهاهو آخر يُعوّضها ألفاً في قوله من الوافر:⁶

135 - أُطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِي
إِلَى أُمَّةٍ وَيَرْوِينِي النَّقِيعُ⁷

¹ - ينظر: المخطوط (ش). ص 37.

² - يراجع: شرح الأشموني 195/2.

³ - قائله غير معروف.

⁴ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش). ص 37، وشرح الأشموني 195/2.

اللغة: الخليل: الصديق الوفي. أملك: أفلت تفضيل من ملك، أي: أشد قدرة على الامتلاك. كسبت يدي: جمعت، رحلت. اقتنتي: ملك.

المعنى: يقول: إنّه إذا ملك شيئاً من المال أو نحوه لم يكن له وحده الحق في التصرف فيه كما يشاء، وإنّما يجعل لصديقه منه أكثر ممّا يجعله لنفسه، وإذا ملك صديقه شيئاً من ذلك فإنّه لا يطمع فيه.

⁵ - يراجع: المخطوط (ش). ص 37.

⁶ - نقيع، أو نقيع بن جرموز العبشمي، من عبشم بن ربيعة بن زيد مناة بن تميم، جاهلي. المؤلف والمختلّف ص 300.

⁷ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 37، والمقرّب 217/1، والهمع 167/2، ولنقيع أو نقيع بن جرموز في شرح الأشموني 195/2، وفي المؤلف والمختلّف، ص 300.

اللغة: أطوّف: أتجول. النقيع: المحض من اللبن. آوي: ألجأ.

الشاهد في البيت قوله (أمي) حيث فتح ما قبل (ياء) المتكلم، وأبدلها ألفاً، قال ابن العربي:
"أي: إلى أمي، ففتح ما قبل (ياء) المتكلم وأبدلها (ألفاً).¹

ذكر الأشموني أنه جاز حذف (ياء) المتكلم المضافة مع إبقاء الفتحة شاهداً عليها.²
أما الجرجاني فرأى أنّ هذا البيت من الأشعار المعيبة المسترذلة والمردودة المنفية،³ وعاب
على الشاعر أنه أدخل الألف في (أمي) لغير نداء ولا ضرورة، وعليه جاز إبدالها في النداء
لأنه لا لبس فيه وهو أخفّ، وباب النداء باب التّغيير.

ثالثاً: المجزور بالإتباع:

هذا ثالث وآخر مبحثٍ في المجزورات، وهو إمّا بدلّ، أو صفةٌ، أو توكيدٌ، أو عطفٌ،
كون هذه الأربعة تكون تابعة لما قبلها إعراباً.

1 - العطف بـ "كيف":

اختلف النحاة في (كيف)، هل هي حرف عطفٍ أم ليست كذلك؟ واختار ابن العربي
الرأي الثاني، مستشهداً بقول الشاعر من الطويل:⁴

136 - إِذَا قَلَّ مَالُ الْمَرْءِ لَانَتْ قَنَاتُهُ وَهَانَ عَلَى الْأَدْنَى فَكَيْفَ الْأَبَاعِدِ⁵

¹ - المخطوط (ش). ص 37.

² - يراجع: شرح الأشموني 195/2.

³ - يراجع: شواهد الإيضاح. ص 106.

⁴ - يراجع: هامش الرسالة، ص 14.

⁵ - البيت بلا نسبة في المخطوط (م)، ص 9، وفي تخلص الشواهد، ص 198، وشرح التصريح 173/1، وشرح المفصل

99/1، 9، 132، 9، والمغني 144/3، وللفرزدق في الخزنة 444/1، 452.

اللغة لانّت قناته: أي ساءت حاله وضعفت. هان: ذلّ.

والشاهد في البيت قوله (الْأَبَاعِدِ) المجرور عطفاً له على (الأدنى)، قال ابن العربي: "أي: فكيف حال الأبعاد. فالمبتدأ محذوف".¹ ولفظ (الأبعاد) مجرورٌ بالإضافة لمحذوف هو (حال).

وأنكر ابن هشام أن تكون (كيف) حرف عطفٍ، قائلاً: "هذا خطأ لاقترانها بالفاء"،² وعليه فلا يصحُّ اقتران حرفي عطف، وعليه فإمّا هي اسمٌ مرفوع المحلّ على الخبرية، أو أنّ لفظ (الأبعاد) مجرورٌ بإضافة مبتدأ محذوف، أو أنّه معطوفٌ بـ (الفاء)، ثمّ أقحمت (كيف) بين العاطف والمعطوف لإفادة الأولوية بالحكم.

2 - العطف على المنصوب بمجرور:

يقتصر العطف في هذه المسألة على المعنى الوظيفي دون الحكم الإعرابي، ومن الشواهد على ذلك قول الشاعر من الطويل:³

137 - فَظَلَّ طُهَاهُ اللَّحْمِ مَا بَيَّنَّ مُنْضِجٍ صَفِيفَ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعَجَّلٍ⁴

والشاهد في البيت قوله (أَوْ قَدِيرٍ) حيث عطف (قدير) على (صفييف) معناً لا لفظاً، إذ لو كان لفظاً لنصبه، ولابن العربي في ذلك رأيان:

يقول في المخطوط (ش): "قدير) معطوف على (منضج)، على تقدير مضاف، أي (طابخ قدير)".⁵

¹ - المخطوط (م). ص 9.

² - المغني 385/1.

³ - يراجع: هامش الرسالة. ص 64.

⁴ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 45، والمخطوط (م)، ص 32، ولامرئ القيس في ديوانه، ص 120، وشرح الأشموني 380/2، والمغني 406/5، 468.

اللغة: الصفييف: المصفوف لشيء. القدير: ما طُبِّخَ بقدر.

المعنى: كان الخصب كثيراً، والصيد وافراً، فكثرت الطهي وانقسم الطباخون بين شاوٍ، وطاهٍ بالقدر.

⁵ - المخطوط (ش). ص 45.

ويقول في المخطوط (ش): "قدير) أي مطبوخ في القدر معطوف على صفيق على حذف مضاف أي: (أو طابخ قدير)، أو خفضه على الجوار أو التوهم".¹

يفهم من كلام ابن العربي أنّ جرّ (قدير) يكون من قبيل العطف على (صفيق)، أو على تقدير مضافٍ محذوف، أو أنّ (قدير) مجرور لمجاورته (شواء)، أو على توهم جرّ (صفيق) بمضاف محذوف.

أمّا الأشموني، فقد استشهد بالبيت على جواز حمل (أو) على معنى (الواو)،² شرط اتضاح المعنى، وأمن اللبس.

3 - العطف على الفعل باسم فاعل:

وممّا استشهد به ابن العربي على ذلك، قول الشاعر من الرّجز:³

138 - يَأْرُبُ بَيْضَاءَ مِنَ الْعَوَاهِجِ أُمَّ صَبِيٍّ قَدْ حَبَا أَوْ دَارِجٍ⁴

والشاهد في البيت قوله (قَدْ حَبَا أَوْ دَارِجٍ)، قال ابن العربي: "عطف (دارج) على حبا، وهو فعل".⁵ وذلك حملاً له على معنى الفعل (درج).

أمّا الأشموني فرأى أنّ الأصل في المعطوف عليه إن وقع نعتاً أن يكون اسماً،⁶ وعليه وجب تأويل لفظ (حبا) بـ (حابٍ)، لا تأويل المعطوف بـ (دارج).

¹ - المخطوط (م). ص 32.

² - يراجع: شرح الأشموني 380/2.

³ - جندب بن عمرو، شاعرٌ راجز، خزنة الأدب 238/4، 403/2.

⁴ - الرجز بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 46، ولجندب بن عمرو في شرح الأشموني 403/2، والخزنة 238/4، وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب 641/2، وشرح التصريح 152/2.

⁵ - المخطوط (ش). ص 46.

⁶ - يراجع: شرح الأشموني 404/2.

الملخص

احتوى هذا الفصل مباحثاً ثلاثة، تفرّعت لعددٍ من المسائل، ضمّت تسعةً وأربعين شاهداً (49). وقد حملت هذه المسائل في طياتها آراءً لابن العربي، نعرضها في الآتي:

- 1 - جواز الجرّ بـ (كي).
- 2 - اعتبار الجرّ بـ (لعلّ) لغةً عند بعض العرب.
- 3 - جواز الجرّ بـ (متى) على لغة هذيل.
- 4 - جواز الجرّ والرّفْع بـ (لولا) في حال اتّصالها بضمير الخطاب (الكاف).
- 5 - اعتبار الجرّ بـ (خلا، وعدا) قليلاً.
- 6 - جرّ الضمير بـ (رُبّ) و(حتّى) قليل، وبـ (الكاف) ضرورة.
- 7 - جواز إهمال (الكاف) و(اللام) و(رُبّ) وعدم إعمالها.
- 8 - جواز إعمال (رُبّ) محذوفة، بعد (الفاء)، وهو الكثير، وبعد (الواو) وهو الشائع، وبعد (بل)، وهو قليل. أمّا إعمالها غير مسبوقه بأحد هذه الحروف الثلاثة فقليل.
- 9 - اطراد الجرّ بـ (الباء) محذوفة، وعدمه بـ (إلى).
- 10 - جواز حذف الجارّ في المعطوف لأمن اللبس ولتّضاح المعنى.
- 11 - جواز تنوين الممنوع من الصرف للضرورة.
- 12 - جواز قصر عمل حروف الجرّ على المعنى دون اللفظ.

- 13 - جواز تأنيث الفعل المسند إلى ما هو مضاف مذكّر.
- 14 - جواز تنكير المضاف وتعريفه، ويكون تعريفه بإضافته لما هو مضاف لمعرّف، أو إضافته إلى مضاف يعود على معرّف.
- 15 - المجيء بـ (وَحَدَّ، وَلَبَّى، ودوالي، وسعدي) مضافةً لضمير أمرٍ شاذٍّ في اللغة.
- 16 - جواز إعراب وبناء (حين)، مراعاةً لما يليها، فإن كان مُعرباً كانت كذلك، وإن كان مبنياً بُنيت على نحوه.
- 17 - جواز الجرّ بـ (لُذْن)، ومجيئها معربةً.
- 18 - جواز الفصل بين الجارّ والمجرور بـ مفعول، أو بالمفعول الثاني إن كان الفعل متعدّياً، وبالظرف.
- 19 - جواز حذف (ياء) المتكلمّ المضافة من باب التخفيف.
- 20 - جواز عطف اسم على فعل لاشتراكهما في نفس المعنى.
- هذا ملخّصٌ للمسائل التي أبدى فيها ابن العربي رأيه، غير أنّ هناك من المسائل التي لم نجد له فيها رأياً واضحاً، ومنها:
- 1 - عدم إدلاء ابن العربي برأيه في مسألة جواز الفصل بين الجارّ والمجرور.
 - 2 - عدم فصل ابن العربي في مسألة إجراء (ذي) مجرى الأسماء الخمسة من حيث الإعراب.
 - 3 - امتناعه عن القول بجواز العطف على منصوب بمجرور أو عدمه.

الفصل الخامس المجزومات

- ❖ المجزوم بحروف الجزم
- ❖ المجزوم بأدوات الشرط

الجزم

اشتركت حالات الإعراب في دخولها على الاسم والفعل، وانفردت الجوازم بدخولها على الفعل.

تعريفه لغةً: يُقال: "من جزم الشيء جزماً: قطعه".¹

اصطلاحاً: هو تغيّر مخصوص علامته السكون، وما ناب عنها.² وجاء في معجم المصطلحات النحوية: "أنه حالة من حالات الإعراب الخاصة بالأفعال المضارعة إذا ما سبقت بأدوات معيّنة، يُطلق عليها أدوات الجزم."³

أمّا علامات الجزم فتلاث: السكون للفعل الصحيح الآخر، وحذف النون إن كان من الأفعال الخمسة، وحذف حرف العلة من المعتل الآخر.

أولاً: المجزوم بالحرف

يُجزم الفعل بأحد الأدوات الآتية: لم، ولما، ولام الأمر، ولا الناهية. وهذا النوع من الحروف يجزم فعلاً واحداً.

1 - الفصل بين الجازم ومجزومه:

يتعلّق الأمر في هذه المسألة بفصل العامل عن معموله، وهل يُمكن ذلك مع وجود تلك العلاقة المعنوية القوية بينهما، ويأتي هذا الاستفهام في ظلّ وجود شواهد تمّ الفصل فيها

¹ - المعجم الوسيط، 1/120.

² - يراجع: الدرّة البهيّة في أهمّ التعريفات النحوية، ص 6.

³ - يراجع: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، باب (الجيم)، ص 45.

بين العامل ومعموله، ومن قبيل ذلك الفصل بين الجازم ومجزومه، نحو قول الشاعر من الوافر:¹

139 _ فَذَاكَ وَلَمْ إِذَا نَحْنُ امْتَرَيْنَا تَكُنْ فِي النَّاسِ يُدْرِكُكَ الْمِرَاءُ²

الشاهد في البيت قوله (وَلَمْ...إِذَا نَحْنُ امْتَرَيْنَاهُ...يَكُنْ) حيث فصل بين (لم) ومجزومها الفعل (يكن) بالظرف، وحقُّ الكلام: (ولم يكن).

قال ابن العربي: "فصل بين (لم) ومجزومها بجملة (إذا) ضرورة، وهي تتعلّق ب(يُدرِكُكَ)، وهو خبر (لكن)".³ وقال الأشموني بذلك.⁴

ولعلَّ الشاعر اعترض العامل والمعمول بجملة الشرط، لَمَّا اتَّضح المعنى وأمن اللبس.

2 - رفع المضارع بعد أدوات الجزم:

تدخل حروف الجزم على الفعل المضارع، فإمّا أن تجزّمه بالسكون، أو بحذف حرف العلة، أو بحذف النون إن كان من الأفعال الخمسة. غير أنّ من الشعراء من ضرب صفحاً عن هذه القاعدة في قوله من البسيط:⁵

¹ - قائله غير معروف.

² - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 58، والمخطوط (م)، ص 1، وشرح الأشموني، 235/3، والخزانة، 5/9. اللغة: امترينا الأمر: شككنا بصحته. المراء: الاعتراض.

المعنى: إذا شككنا في أمرٍ، وتجادلنا فيه، كنّا بحاجةٍ لك حتّى تُتّهي الجدال، وتقطع الشكّ باليقين.

³ _ المخطوط (ش)، ص 58.

⁴ - يراجع: شرح الأشموني، 235/3.

⁵ - قائله غير معروف.

140 _ لَوْلَا فَوَارِسُ مِنْ نُعْمٍ وَأُسْرَتُهُمْ يَوْمَ الصَّلِيفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالْجَارِ¹

الشاهد في البيت قوله (لَمْ يُوفُونَ) إذ أبقى الفعل المضارع (يوفون) مرفوعاً بعد (لم)، وحقه أن يُجزم بحذف (النون)، فقال ابن العربي: "ألغيت (لم) فلم تجزم حملاً على (ما، أو لا)".² وقال في المخطوط (م): "رفع يوفون بعد (لم) ضرورة، وقيل لغة".³ وقد حاكى في قوله الأول رأي السيوطي،⁴ الذي رأى أن اشتراك كلاً من (لم، وما، ولا) في معنى النفي، هو ما دفع الشاعر لإبقاء الفعل على حالته من الرفع. وفي المسألة شاهد آخر، وهو قول الشاعر من الطويل:⁵

141 _ وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنَّ لَمْ تَرَ قَبْلِي أُسِيرًا يَمَانِيًّا⁶

والشاهد فيه قوله: (لَمْ تَرَ) حيث أثبت حرف العلة مع الجازم، فقال ابن العربي: "قيل أصله ترى، فجزم بحذف الألف، ثم أبدلت الهمزة ألفاً".⁷ ورأى الأشموني أن (الألف) ألف إشباع،⁸ فحذف حرف العلة واشبع الفتحة فصارت ألفاً.

¹ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 58، والمخطوط (م)، ص 15، وخزانة الأدب 205/1، 3/9، 431/11، وشرح المفصل 8/7، والمغني 468/3، 263/4، وشرح الأشموني 236/3.

اللغة: ذهل: قبيلة من قبائل العرب. صليفاء: تصغير مكان صلفاء، ويوم الصلفاء: موقعة الصليفاء.

المعنى: إن رجال ذهل هم الذين جعلوهم يحافظون على عهد الجوار.

² - المخطوط (ش)، ص 58.

³ - المخطوط (م)، ص 15.

⁴ - ينظر: الهمع، 447/2.

⁵ - عبد يغوث بن وقاص الحارثي، عبد يغوث بن صلاءة بن ربيعة، وقيل عبد يغوث بن معاوية بن صلاءة، توفي (نحو 40 ق هـ - نحو 584م). خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، 202/2.

⁶ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 3، والمخطوط (م)، ص 48، و لعبد يغوث بن الحارث بن وقاص في شرح الأشموني، 82/1، والمغني، 471/3، 474، ولسان العرب، 49/11.

اللغة: شيخة: امرأة عجوز. عبشمية: نحت مشتق من آل شمس. يمانياً: نسبة إلى اليمن.

المعنى: تضحك ساخرة مني امرأة عجوز من بني عبد شمس، وكأني الأسير الأول من اليمن في قومها.

⁷ - المخطوط (م)، ص 48.

⁸ - يراجع: شرح الأشموني، 84/1.

3 - حذف المجزوم:

امتنع حذف مجزوم (لم)، لعدم وجود ما يدلُّ عليه، وذكر ابن العربي أنّ ذلك لا يكون إلاّ في الضرورة،¹ كقول الشاعر من الكامل:²

142 _ اِحْفَظْ وَدَيْعَتَكَ الَّتِي اسْتُوْدِعْتَهَا يَوْمَ الْأَعَارِبِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمْ³

والشاهد في البيت قوله (وَإِنْ لَمْ) حيث حذف مجزوم (لم)، وهو الفعل (تصل). الذي يُمكن ادراكه من سياق الكلام، ولعلّ هذا مادفع الشاعر لحذفه حين اضطرَّ.

4 - النَّصْبُ بِ (لم): حقُّ (لم) الجزم ، غير أنّ من الشعراء من أعملها على غير أصلها، كما هي الحال في قول الشاعر من الرجز:⁴

143 _ فِي أَيِّ يَوْمِيٍّ مِّنَ الْمَوْتِ أَفْرٍ أَيُّومَ لَمْ يُقَدَّرَ أَمْ يَوْمَ قَدِرَ⁵

والشاهد في البيت قوله (لم يُقَدَّرَ) حيث نصب الفعل بعد أداة الجزم (لم)، والأصل أن يُجزم، وقد أوّل ابن العربي هذا النصب من وجهين:⁶

أ - أن يكون النصب ب (لم) لغة عند بعض العرب.

¹ - ينظر: المخطوط (م)، ص 37.

² - ابراهيم بن هرمة. شرح الأشموني، 316/4.

³ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 58، والمخطوط (س)، ص 31، والمخطوط (م)، ص 37، ومغني اللبيب، 484/3، ولإبراهيم بن هرمة شرح الأشموني، 237/3، والخزانة، 8/9، 10.

⁴ - الحارث بن منذر الجرمي شاعرٌ مقلِّدٌ. يراجع شرح شواهد المغني، ص 674.

- هو عليّ بن أبي طالب بن عبد المطلب الهاشمي القرشي، أبو الحسن (40 هـ - 661 م). الأعلام، 295/4.

⁵ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 58، والمخطوط (م)، ص 15، وللإمام عليّ في ديوانه، ص 79، وله أو للحارث بن منذر الجرمي في شرح الأشموني، 239/3.

اللغة: أفر: أهرب. لم يقدر: لم يُقدَّرَ حقَّ قدره.

المعنى: إنّ لآجال كتاب، فلن يطيلها هرب من الحرب، ولن يقصرها إقدام عليها، إذا فلم الخوف والذعر منها.

⁶ - يراجع: المخطوط (م)، ص 15، والمخطوط (ش)، ص 58.

ب - أن يكون أصل الفعل (يقدرن)، ثم حُذفت (النون) بغرض التخفيف، بعد أن أبدلها ألفاً.

أمّا الأشموني، فقد استبعد أن يكون الفعل مؤكّداً ب (النون)،¹ لأنّه لا يوجد داعٍ لذلك، كالوقف أو التقاء ساكنين، كما أنّ النفي يتعارض مع التوكيد.

ثالثاً: المجزوم بحرف الشرط

الشرط لغةً: ما يوضع ليلتزم في بيعٍ أو نحوه،² وجاء في الرائد: "شرطُ يشرطُ ويشرطُ، شرطاً: الجدل شقّه، عليه أمراً: ألزمه إياه، له أمراً: التزمه".³

اصطلاحاً: الشرط تعليق شيءٍ بشيءٍ، بحيث إذا وُجد الأول وُجد الثاني، وقيل الشرط ما يتوقّف عليه وجود الشيء ويكون خارجاً عن ماهيته، ولا يكون مؤثراً في وجوده، وقيل الشرط ما يتوقّف ثبوت الحكم عليه".⁴

يفهم من ذلك أنّ جملة الشرط تتكوّن من ثلاثة أركان: فعل الشرط، وجوابه، وأدوات الشرط.⁵

ومن أهم المسائل التي تعرّض لها ابن العربي في شروحه، الآتي:

1 - رفع جواب الشرط بعد الماضي:

جوّز ابن العربي رفع الجواب بعد الماضي وحسنه،⁶ نحو قول الشاعر من البسيط:⁷

¹ - يراجع: شرح الأشموني، 239/3، 240.

² - المعجم الوسيط، 479/1.

³ - المعجم الرائد، ص 470.

⁴ - التعريفات للجرجاني، ص 131.

⁵ - حروف الشرط نوعان: نوعٌ جازمٌ، ومنها حروفٌ وأسماء، فأما الحرفان، فهما: إن، إذ ما، وأمّا الأسماء فهي: من (للعاقل)، ما (لغير العاقل)، مهما، متى، أيان، أينما، أتى، حيثما، كيفما.

⁶ - يراجع: المخطوط (ش)، ص 59.

⁷ - يراجع: هامش الرسالة، ص 104.

144 _ وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْغَبَةٍ يَقُولُ: لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرَمٌ¹

الشاهد في البيت قوله (وَإِنْ... يَقُولُ) حيث رفع الفعل المضارع (يَقُولُ)، الواقع في جواب الشرط، خلافاً للأصل الذي يوجب أن يكون مجزوماً.

وعلق عباس حسن على المسألة قائلاً: "الأصل أن يكون المضارع في الجواب مجزوماً، لكن يصحّ جزمه ورفعه إن كان ماضياً. لفظاً ومعنى، أو معنى فقط، كالمضارع المجزوم بـ (لم)، فكلا الضبطين حسن، ولكن الجزم أحسن".² والأحسن الجزم لأنه الأصل.

هذا الكلام متفقٌ عليه إن كان فعل الشرط ماضياً، أمّا إن كان مضارعاً، فقد عدّوا رفع الجواب معه ضعيفاً، كما قال ابن العربي،³ ومنه قول الشاعر من الرّجز:⁴

145 _ يَا أَقْرَعُ بُنَّ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ⁵

والشاهد في البيت قوله (إِنْ يُصْرَعُ... تُصْرَعُ) إذ جاء جواب الشرط مرفوعاً، وفعل الشرط مجزوماً.

¹ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 59، والمخطوط (س)، ص 31، والمخطوط (م)، ص 38، وأوضح المسالك، 180/4، ولزهير بن أبي سلمى في ديوانه، ص 60، وشرح الأشموني، 258/3، والخزانة 48/9، والمغني، 217/5.

اللغة: الخليل: هنا الفقير والمعوز. المسألة: طلب العطاء والحاجة. الحرم: الممنوع.

المعنى: يقول: إذا ما أتاه محتاجٌ يطلب نوالاً فإنه يقول له: مالي موجود ولا حرمان لك منه، أي: إنه رجلٌ كريم، لا يردُّ سائلاً مهما كانت الظروف.

² - النحو الوافي، عباس حسن. مجمع اللغة العربية (القاهرة)، 368/4.

³ - يراجع: المخطوط (ش)، ص 59.

⁴ - عمرو بن خثارم العجلي. شاعرٌ مقلِّ. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. تأليف عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي (القاهرة)، ط 4 (1427 هـ - 2006 م)، 24/8.

⁵ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش) 260/3، والمخطوط (م)، 22، وشرح المفصل، 158/8، والإنصاف، ص 496، ولعمر بن خثارم العجلي في الخزانة، 20/8، 23، 28، ولجريد بن عبد الله، أو لغيره في شرح الأشموني، 260/3.

وضَعَفَ الأشموني الرَّفْعَ،¹ وقصره بعض النحاة، على الشعر.² إذ يمتنع في غيره مطلقاً. وقد يكون رفع جواب الشرط (تُصرع) مراعاةً للوزن والقافية.

2 - حذف (الفاء) من جواب الشرط: اشترط النحاة، ومنهم أبو بكر بن العربي،³ وجوب اقتران جواب (إن) أو غيرها بـ (الفاء)،⁴ وما جاء خلاف ذلك، اعتبروه ضرورة، تقتصر على الشعر فقط، لأن اقتران الجواب بـ (الفاء)، اختصَّ به جواب الشرط الذي لا يصلح للجزم، فأروا في حذفها ضياعاً لذلك المقصد، ومِمَّا حُذِفَتْ فِيهِ (الفاء) ضرورة، قول الشاعر من البسيط:⁴

146 _ مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا لَا يَذْهَبُ الْعُرْفُ عِنْدَ اللَّهِ وَالنَّاسُ⁵

الشاهد في البيت قوله (مَنْ يَفْعَلُ.... اللَّهُ) إذ حذف (الفاء) من الجواب (اللَّهُ يشكرها).

وبمقابل المانعين لحذف (الفاء)، نجد المبرّد الذي لم ير في ذلك حرجاً،⁶ وأجاز حذفها في الاختيار.

القارئ للبيت يدرك أنه متضمّنٌ لمعنى الشرط، ولعلّ هذا الوضوح، الذي يؤمّن معه اللبس، هو ما دفع الشاعر لحذف (الفاء) الزائدة.

¹ - ينظر: شرح الأشموني، 260/3.

² - يراجع: النحو الوافي، 368/4.

³ - يراجع: المخطوط (ش)، ص 59.

⁴ - "الفاء" ليست الفاء السببية الجوابية التي يُنصَبُ بعدها المضارع "أن" المضمرّة وجوباً، وليست نوعاً آخر غير الزائدة المحضة.

⁴ - يراجع: هامش الرسالة، ص 84.

⁵ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 59، وللحطيئة في ديوانه، ص 284، وشرح الأشموني، 262/3، وفي المقتضب، 70/2، برواية مختلفة للعجز: (والشُّرُّ بِالشُّرِّ مِثْلَانِ).

اللغة: العرف: المعروف.

⁶ - يراجع: المقتضب، 70/2، 71.

3 - اقتران فعل الجواب ب (الفاء، أو الواو):

إذا دخل فعل الشرط على فعلٍ مضارعٍ، جاز فيه وجهان:

أ - إذا تلى الجواب مضارع مسبوق بأحدهما، وجب فيه التثنية: الجزم، والرفع، والنصب، نحو قول الشاعر من الوافر:¹

147 _ فَإِنْ يَهْلِكَ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكُ رَبِيعُ النَّاسِ وَالْبَلَدُ الْحَرَامُ

وَيَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذَنَابِ عَيْشٍ أَجَبَ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ²

الشاهد في البيت قوله (ويأخذ) قال ابن العربي: "روى (الظهر) بالرفع والنصب والجر".³ ولم يُرَجَّح واحداً من الأوجه الثلاثة.

فيما ذهب الأشموني إلى تغليب النصب بعد الجزاء،⁴ لأنّ مضمونه لم يتحقّق وقوعه، فأشبهه الواقع بعده الواقع بعد استفهام.

إنّ القول بجواز أكثر من علامة إعرابية لا يتعلّق بالنحو، ولا بغموض المعاني النحوية، بل بأمور بلاغية، كالتورية، والغموض في المعنى المعجمي لبعض المفردات، أو غير ذلك من ألوان الغموض في المعنى الدلالي.⁵ فلا بدّ من إدراك كلّ هته المعاني قبل إطلاق الحكم النحوي.

¹ - يراجع: هامش الرسالة، ص 94.

² - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 39، 60، والمقتضب، 177/2، وللنابغة الذبياني في ديوانه، ص 157، وشرح الأشموني، 266/3، والخزانة، 511/7، 363/9، والإنصاف، ص 109، 110.

اللغة: ربيع النَّاس: شَبَّه ممدوحه بالربيع للدلالة على ما يحمله من نعم وخير للنَّاس. الذناب: الأطراف. أجَبَ الظهر: بدون سنام، كناية عن الحاجة التي تعقب موته.

المعنى: يقول: إن هلك أبو قابوس أجذب الخير وانقطع الرخاء عن النَّاس، وغدوا في عسرة من أمرهم وكدرٍ في عيشهم.

³ - المخطوط (ش)، ص 39.

⁴ - يراجع: شرح الأشموني، 266/3.

⁵ - العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث. محمّد حماسة عبد اللطيف. دار غريب لطباعة و النشر. ط 1

(2001). ص 340.

ب - إذا تلا الشرط مضارعً مقترنً بـ (الواو، أو الفاء)، جاز فيه وجهان: الجزم على العطف، والنصب على إضمار (أن)، كقول الشاعر من الطويل:¹

148 _ وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعْ نُؤْوِهِ وَلَا يَخْشَ ظُلْمًا أَقَامَ وَلَا هَضْمًا²

والشاهد في البيت قوله (وَيَخْضَعْ) إذ نصب الفعل بإضمار (أن)، قال ابن العربي: "نصب (يخضع) بـ (أن) مضمرة وجوباً"³ وزاد في المخطوط (ش) أنه لا يجوز الرفع⁴ وإنما يكون الرفع على الاستئناف، ولا يتوافق ذلك مع أسلوب الشرط، الذي يتطلب الوصل.

وجاء في أوضح المسالك، أنه متى تَوَسَّطَ المضارع المقرون بـ (الفاء)، أو (الواو) بين جملتين، فإنه يتعين الجزم، ويجوز معه النصب.⁵

إنّ مسألة افتراض أكثر من علامة إعرابية في لفظ واحد، تخضع لمدى فهم كلّ واحد لهذا التركيب، ولكلّ واحدٍ حجّته في ذلك، وتقديره للقرائن الدّالة على ترجيح علامة دون أخرى، فمن اختار الجزم، فقد اكتفى بما هو ظاهرٌ في التركيب، من عطفٍ على مجزوم، وأمّا من جَوَّزَ النصب، فقد لجأ إلى افتراض محذوف، وتقديره بما لا يضرُّ بالتركيب، من حيث المعنى والمبنى.

1 - قائله غير معروف.

2 - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 60، والمخطوط (س)، ص 32، والمخطوط (م)، ص 39، وشرح الأشموني، 267/3، وأوضح المسالك، 185/4، والمغني، 154/6.

اللغة: يقترب: يدنو أو يُجاور. يخضع: يَأْتَمِرُ بأوامرنا. نُؤْوُه: نحّميه أو ننزله عندنا. يخشى: يخاف. هضماً: غصباً، أو ظلماً.

المعنى: يقول: من ينزل من جوارنا، ويخضع لأوامرنا نحفظ حقوقه، ونحميه من كلعدوان.

3 - المخطوط (س)، ص 32.

4 - يراجع: المخطوط (ش)، ص 60.

5 - يراجع: أوضح المسالك، 185/4.

4 - جزم الفعل بـ (لعلّ):

أخذ ابن العربي برأي ابن هشام في هذه المسألة، حيث استغربا مثل هذا الجزم،¹ غير أن ابن مالك أجازته² وذلك متى سقطت الفاء من جوابها، نحو قول الشاعر من الطويل:³

149 _ لَعَلَّ التَّفَاتَا مِنْكَ نَحْوِي مُقَدَّرٌ يَمِلُ بِكَ مِنْ بَعْدِ الْقَسَاوَةِ لِلرَّحِمِ⁴

والشاهد في البيت قوله (لَعَلَّ... يَمِلُ) حيث جُزِمَ الفعل (يَمِلُ) بـ (لعلّ)، لسقوط (الفاء) منه، ولتضمُّن (لعلّ) معنى الطلب.

5 - الجزم بـ(أنّ) المصدرية:

تدخل (أنّ) على الجملة الفعلية فتتصب الفعل المضارع، فإن كان معتلّ الآخر ظهرت علامة النصب، وأمّا الجزم فليس من اختصاصها، إلاّ ما ورد في بعض الشواهد، كقول الشاعر من الطويل:⁵

150 _ إِذَا مَا عَدَوْنَا، قَالَ وَلِدَانُ أَهْلِهَا تَعَالُوا إِلَيَّ أَنْ يَأْتِنَا الصَّيْدُ نَحْطِبِ⁶

¹ - ينظر: المغني، 439/2، والمخطوط (م)، ص 36.

² - يراجع: المغني، 439/2.

³ - قائله غير معروف.

⁴ - البيت بلا نسبة في المخطوط (م). ص 36، والمغني، 439/2.

اللغة: الرحم: الرحمة.

⁵ - يراجع: هامش الرسالة، ص 59.

⁶ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 55، والمخطوط (م)، ص 2، ولامرئ القيس في ملحق ديوانه، ص 389، وشرح الأشموني، 190/3، والمغني، 18/1، والخزانة، 292/4.

اللغة: غدونا: سرنا في الغداة وهي أول النهار. ولدان أهلنا: خدمهم أو صبيانهم.

المعنى: إذا ما بكرنا إلى الصيد، تتادي صبيان (أو خدم) أهلنا لجمع الحطب، واتقين من تمام الصيد ووفرتة.

الشاهد في البيت قوله (أَنْ يَأْتِيَا) حيث جزم الفعل (يَأْتِيَا) بـ (أَنْ)، فحذف حرف العلة. قال ابن العربي: "قيل (أَنْ يَأْتِي) مجزوم بـ (أَنْ) على لغة بعض العرب، وقيل حذف (الياء) ضرورة".¹

وأجاز بعض الكوفيين وأبو عبيدة من البصريين الجزم بـ(إِنْ)، ونقله اللحياني عن بعض بني صباح من ضبّة.²

أمّا ابن هشام فقد استبعد أن يكون الجزم بـ(أَنْ) لغة بعض العرب، فقال: "مسكّن للضرورة لا مجزوم"،³ ولعلّ في الشاهد التالي حجة له، قال الشاعر من الطويل:⁴

151 _ أَحَاذِرُ أَنْ تَعْلَمَ بِهَا فَتَرُدَّهَا فَتَنْزُكَهَا ثَقُلًا عَلَيَّ كَمَا هِيَ⁵

والشاهد في البيت قوله (أَنْ تَعْلَمَ بِهَا فَتَرُدَّهَا) إذ عطف الفعل المنصوب (تَرُدُّ) على المجزوم (تَعْلَمُ)، فلو كان الجزم فيه أصالةً لما عطف عليه منصوباً.

وجاء في رواية: (إلى أن يأتي)،⁶ وعليه فلا شاهد في البيت. وضعف الدرّة هذه الرواية،⁷ لأنه لا يمكن جرُّ (ما) بـ (إلى)، لما في ذلك من فسادٍ في المعنى

¹ - المخطوط (ش)، ص 55.

² - يراجع: حاشية الدسوقي 223/1

³ - المغني 27/1

⁴ - يراجع: هامش الرسالة، ص 120.

⁵ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 55، ولجميل بثينة في ديوانه ص 54؛ وشرح الأشموني، 191/3؛ والمغني، 28/1.

المعنى: أخشى أن تعرف الحاجة التي أريدها منها، فتأبى فعلها، وهذا ما يجعلها ثقيلة عليّ، فتزيد في همومي همماً.

⁶ - يراجع: حاشية الدسوقي، 4128/1

⁷ - يراجع: فتح القريب المجيب، 724/3.

6 - الجزم بـ (لو):

وهذه واحدة من الحروف التي أعملت على غير أصلها، إذ أن (لو) حرف امتناع لوجود، غير جازم، إلا ما جاء في قول الشاعر من الرمل:¹

152 _ لَوْ يَشَاءُ طَارَ بِهِ دُو مَيْعَةٍ لَأَحِقُّ الْأَطَالَ نَهْدٌ دُو خُصَلٍ²

وقول شاعرٍ آخر من البسيط:³

153 _ تَامَتْ فُوَادَكَ لَوْ يَحْزُنُكَ مَا صَنَعَتْ إِحْدَى نِسَاءِ بَنِي دُهَلٍ بِنِ شَيْبَانَا⁴

والشاهد فيهما جزمُ الفعلين (يشأ، ويحزن) بـ (لو). قال ابن العربي: "جزم يشأ بـ (لو)، وقيل أبدلت الألف همزةً، على لغة شا، يشأ".⁵ فهناك من العرب من يستثقل النطق بالهمزة بعد الألف.

¹ - هو علقمة بن عبدة بن ناشرة بن قيس (نحو 20 ق هـ - نحو 603). الأعلام، 247/4.

² - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 59، والمخطوط (م)، ص 30، والأشباه والنظائر، 334/1، والهمع، 64/2. وعلقمة الفحل في ديوانه، ص 134، ولأمرأة من بني الحارث في الخزانة، 298/11، 300، ولواحد منهما في شرح الأشموني، 254/3، 89/4.

اللغة: ذو ميعة: ذو نشاط وجلد. أطال من إطل: الخاصة. نهد: مرتفع. خصل: شعر مجتمع.

المعنى: لو أراد النجاة، لنجا بفرسه الضامرة البطن، الطويلة الشعر، القوية النشطة، فهي لسرعتها كأنها تطير لا تمشي.

³ - لقيط بن زرارة بن عدس الدارمي، توفي عام (53 ق هـ - 571 م). الشعر والشعراء، ص 205.

⁴ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 59، والمخطوط (م)، ص 43، وللقيط بن زرارة في لسان العرب، 75/12 (تيم)، وشرح الأشموني، 254/3، والعقد الفريد، 84/6، وبلا نسبة في جمهرة اللغة، ص 411، وشرح شواهد المغني، 665/2.

اللغة: تيمه الحب: أدله.

المعنى: يخاطب الشاعر نفسه قائلاً: لقد استعبدتك تلك الذهليّة بحبّك لها، وأحزنتك ما تلاقي منها من معاملة وصدّ، وهذا ما لا تطيقه.

⁵ - يراجع: المخطوط (ش)، ص 59.

وذكر ابن هشام¹ أنّ الجزم في قول الشاعر (يحرزُكَ) ليس بفعل (لو)، فهو مرفوع أصلاً، وإنما سُلبت الضمة تخفيفاً.

أمّا ابن الشجري² فأجاز الجزم بـ(لو)، وذكر السيوطي³ أنّ الجزم بها مطرد على لغة.

7 - الجزم بـ (إذا):

ولا يكون ذلك إلا في الشعر، لأنّ (إذا) واحدة من أدوات الشرط غير الجازمة.⁴ وأمّا الجزم بها، فنحو قول الشاعر من البسيط:⁵

154 _ تَرَفَعُ لِي خِنْدَفٌ وَاللَّهُ يَرَفَعُ لِي نَاراً إِذَا خَمِدَتْ نِيرَانُهُمْ تَقْدِ⁶

وقول شاعرٍ آخر من الكامل:⁷

155 _ اسْتَعْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى وَإِذَا تُصِيبَكَ خِصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ⁸

¹ - يراجع: المغني، 435/3.

² - ينظر: شرح الأشموني، 254/3.

³ - يراجع: شرح شواهد المغني، 665/2.

⁴ - أدوات الشرط نوعان: جازمة وهي: (إن، إذ ما، مَنْ، ما، مهما، متى، أيان، أين، أتى، حيثما، أي)، وغير جازمة وهي: (إذا، كيف، لو، لولا، كَلْماً، لَمَّا، أَمَّا، لوما).

⁵ - يراجع: هامش الرسالة، ص14.

⁶ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 59، وللفرزدق في خزنة الأدب، 22/7، وشرح المفصل، 47/7، وشرح الأشموني، 252/3، وبلا نسبة في المقتضب، 55/2، ولم أعثر عليه في ديوانه.

المعنى: يفخر الشاعر بقبيلة خندف فيقول: إنها ترفع لي من الشرف ما هو كالنار الموقدة.

⁷ - عبد قيس بن خفاف، أبو جميل البرجمي، من بني عمرو بن حنظلة، من شعراء المفضليات. سمط اللآلي، ص937.

⁸ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 59، والمخطوط (م)، ص 27، والأشبه والنظائر، 335/1، والهمع، 206/1. ولعبد قيس بن خفاف في شرح الأشموني، 253/3، والدرر، 102/3، وشرح شواهد المغني، 271/1.

اللغة: الخصاصة: شدة الفقر. تجمل: حاول أن تبدو جميلاً متعقفاً، ويروى (فتحمل) وهو من الاحتمال والصبر.

المعنى: استغن عن الناس إذا أعطاك ربك الغنى والثروة، وحاول أن تبدو جميلاً متعقفاً إن أصابك الفقر، ففي الحالين: غناه وفقره يطلب منه أن يُقلل من اعتماده على الناس.

الشاهد في البيت قوله (إِذَا حَمِدَتْ نِيرَانُهُمْ تَقْد) حيث جزمت (إذا) على غير الأصل. قال ابن العربي: "إذا الشرطية تجزم في الشعر خاصة".¹ وسوّغ الجزم بها حملها على معنى (متى).²

أما الشاهد في البيت الثاني قوله (إِذَا تُصِبُّ) كذلك جزمت إذا وحققها ألا تجزم.

عدّ ابن هشام الجزم في مثل هذا الموضع ضرورة، ذلك أنّ (إذا) تتعلّق بما تيقن وجوده، أو رُجِح. وأمّا ما جاء في حديث عليّ وفاطمة رضي الله عنهما: "إِذَا أُوبِئْتُمَا إِلَى فِرَاشِكُمَا، أَوْ: إِذَا أَخَذْتُمَا مَضَاجِعَكُمَا. فَكَبِّرَا ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ"³ من جزم الفعل (كَبَّرَا) بـ (إذا)، فقليل على قلة،⁴ حملاً لها على (متى).

8 - الجزم بمحذوف:

وعده النحاة من أقبح الضرورات،⁵ كذلك قال ابن العربي،⁶ مستشهداً بقول الشاعر من

الوافر:⁷

156 _ مُحَمَّدٌ تَقْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرِ تَبَالًا⁸

¹ - المخطوط (ش)، ص 59.

² - يراجع: شرح قطر الندى وبل الصدى، ص 35.

³ - رياض الصالحين، ص 404.

⁴ - يراجع: المقرب، 272/1.

⁵ - يراجع: شرح المفصل، 24/9.

⁶ - يراجع: المخطوط (ش)، ص 58.

⁷ - يراجع: هامش الرسالة، ص 62.

⁸ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 58، والمخطوط (م)، ص 29، ولأبي طالب أو الأعشى في الخزانة، 11/9،

ولأبي طالب أو غيره في شرح الأشموني، 232/3، وبلا نسبة في أسرار العربية، ص 319، وشرح المفصل، 35/7، 60،

62، 24/9، والمغني، 227/3، 492/6.

اللغة: التبال: سوء العاقبة، وتبله الدهر: أي رماه بمصائبه.

وقول آخر من الطويل:¹

157 _ فَلَا تَسْتَطِلُّ مِنِّي بَقَائِي وَمُدَّتِي وَلَكِنْ يَكُنْ لِلْخَيْرِ مِنْكَ نَصِيبٌ²

الشاهد في البيتين قولهما (تَفِدْ، وَلَكِنْ يَكُنْ). أضمر (لا) الأمر والأصل أن يقول. (لتفد، وليكن). قال ابن العربي في الشاهد الأول: "حذف (لام) الأمر بعد غير القول ضرورة."³

وقال في الثاني: "أي (ليكن) فحذف (اللام) كذلك."⁴

وإن عدّ ابن العربي حذف (اللام) فيما سبق ضرورة، فقد جوزّه على غرار الأشموني،⁵ في مثل قول الشاعر من الرجز:⁶

158 _ قُلْتُ لِبَوَابٍ لَدَيْهِ دَارُهَا تَيِّدُنْ فَإِنِّي حَمُوهاً وَجَارُهَا⁷

الشاهد في البيت قوله (تَيِّدُنْ) حيث جزمه بـ (لام) محذوفة، ولما حذفوا اللام، نقلوا كسرتها لما وليها من الحروف، وهو (تاء المضارعة).

1 - قائله غير معروف.

2 - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص، 58، وتخليص الشواهد، ص 112، وشرح الأشموني، 233/3، وسر صناعة الإعراب، ص 390.
اللغة: استطال: امتدّ، وطال.

المعنى: أرجو ألاّ تعتبر إقامتي مدّة طويلة، بل حاول فعل الخير للناس.

3 - المخطوط (ش)، ص 58.

4 - المخطوط (ش)، ص 58.

5 - يراجع: المخطوط (ش)، ص 58، وشرح الأشموني، 232/3.

6 - منظور بن مرثد بن فروة بن نوفل بن نضلة بن الأستر بن جحوان بن طريف بن عمرو بن فُعين، ويقال له منظور بن حبه، وحبه أمّه، شرح الأشموني، 406/4.

7 - الرجز بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 57، ولمنظور بن مرثد في شرح الأشموني، 232/3، وبلا نسبة في الخزانة، 13/9، ولسان العرب، 61/1، (حمأ)، 560/12 (لوم)، 10/13 (أذن)، 197/14 (حمأ)، 444/15 (تا).

اللغة: تتدن: اسمح. حمؤها وحموها: أبو الزوج أو أبو الزوجة.

المعنى: قلت للبواب الواقف على باب دارها: اسمح لي بالدخول فإني جارها وأبو زوجها.

يقول سيبويه في مسألة الحذف: "واعلم أنّ هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر، وتعمل مُضْمَرَةً، كأنّهم شبّهوها بـ (أن) إذا عملت مُضْمَرَةً".¹ فيما اشترط الكسائي² لإعمالها محذوفةً أنّ تقع بعد الأمر بالقول، كقوله تعالى: "قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ"،³ والشاهد في الآية قوله تعالى (يقيموا) حيث جزم الفعل بـ (لام) الأمر المحذوفة، وسوّغ ذلك وقوعها بعد الأمر بالقول.

9 - دخول (لا) الناهية، و(اللام) الطلبية على فعل المتكلم:

يرى ابن العربي أنّ دخول هذين الحرفين على فعلي المتكلم نادر،⁴ ومنه قول الشاعر من البسط:⁵

159 _ لَا أَعْرِفُنْ رَبِّياً حُوراً مَدَامِعُهَا مُرَدِّفَاتٍ عَلَى أَعْقَابِ أَكْوَارِ⁶

وقول آخر من الطويل:⁷

160 _ إِذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقَ فَلَا نَعُدُّ لَهَا أَبَداً مَا دَامَ فِيهَا الْجَرَاظِمُ⁸

الشاهد في البيت الأوّل قوله (لَا أَعْرِفُنْ) حيث جزم بـ (لا) فعل المتكلم المبني للمعلوم.

¹ - الكتاب 8/3.

² - يراجع: الخزانة، 13/9.

³ - سورة إبراهيم، آية 27.

⁴ - يراجع: المخطوط (ش)، ص 57.

⁵ - يراجع: هامش الرسالة، ص 94.

⁶ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 57، والمخطوط (س)، ص 31، والمخطوط (م)، ص 14، وللنابغة الذبياني في ديوانه، ص 75، وشرح الأشموني، 229/3، وشرح التصريح، 245/2، والكتاب، 511/3.

اللغة: الريب: القطيع من بقر الوحش. مدامع حور: عيون شديد بياضها وسوادها. دوار: ما استدار من رمل. الأكوار: جمع كور وهو الرحل.

المعنى: يقول: لا تكونوا في مكان تُسبى فيه نساءكم اللواتي يُشبهن البقر الوحشي في جمال العيون.

⁷ - يراجع: هامش الرسالة، ص 14.

⁸ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 57، والمخطوط (س)، ص 31، والمخطوط (م)، ص 37، وللفرزدق في الأزهية، ص 150، أو الوليد بن عقبة في شرح الأشموني، 230/3.

اللغة: الجرازم: الأكل، والمقصود معاوية بن أبي سفيان.

والشاهد في البيت الثاني قوله (لا نَعُدُّ) حيث جزم بـ (لا) الناهية أو الدعائية فعل المتكلم. يرى الغلاييني أنّ دخولها على المتكلم إن كان مع غيره أهون وأيسر،¹ ذلك أنّ الواحد لا يأمر نفسه، فإنّ كان مع غيره هان الأمر لمشاركة غيره له فيما يأمر به. كما هي الحال في الشاهد الثاني.

10 - الفصل بين (لا) ومجزومها:

وهذه واحدة من المسائل المتواترة في الدرس النحوي، وتتعلّق بالفصل بين العامل والمعمول، و(لا) واحدٌ منها. ولقد أورد ابن العربي شاهداً على فصل (لا) عن مجزومها، وهو قول الشاعر من الطويل:²

161 _ وَقَالُوا أَخَانًا لَا تَخْشَعُ لِظَالِمٍ عَزِيزٍ، وَلَا ذَا حَقِّ قَوْمِكَ تَظْلِمُ³

الشاهد في البيت قوله (لَا ذَا حَقِّ قَوْمِكَ تَظْلِمُ). قال ابن العربي: "فصل بين (لا) و(تظلم) بالمفعولين ضرورةً، وقيل أنّ (حقّ) منصوب على نزع الخافض".⁴ وأصل الكلام: لَا تَظْلِمُ ذَا حَقِّ قَوْمِكَ.

وأكد الأشموني على ضرورة الوصل بين (لا) ومجزومها، إلاّ ما كان للضرورة،⁵ كما هي الحال في الشاهد.

أمّا صاحب الكافية فيرى في الفصل بين (لا) ومجزومها رداءةً،⁶ وهو من قبيل الفصل بين الجارّ ومجروره.

¹ - جامع الدروس العربية، ص 210.

² - قائله غير معروف.

³ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 57، وشرح الأشموني، 231/3، والدرر، 174/2، والهمع، 446/2.

⁴ - المخطوط (ش)، ص 57.

⁵ - يراجع: شرح الأشموني 231/3.

⁶ - يراجع: شرح الكافية 1578/3.

11 - حذف جملة الشرط:

أجاز النحاة ومنهم ابن العربي حذف جملة الشرط أو جوابها بعد (أن)، وذلك متى عُلم أحدهما.¹ وشاهدهم قول الشاعر من الوافر:²

162 _ فَطَلَّقَهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفٍ وَإِلَّا يَعْلُ مَفْرَقَكَ الْحُسَامُ³

والشاهد في البيت قوله (وإلا يعل) حيث حذف جملة (تطلقها). قال ابن العربي: "أي: إلا تطلقها يعل، فحذف الشرط للعلم به".⁴ وهو اللفظ (طلقها).

وجوز ابن هشام حذف جملة الشرط مع بقاء الأداة، وهو الشائع بالنسبة له.⁵ فيما ذكر الأشموني أن حذفها مقترن بوجود (لا) النافية.⁶

إن حجة النحاة في جواز حذف جملة الشرط أو جوابها تقوم على وضوح المعنى، وعلى وجود قرينة دالة، تُفضي إلى تقدير المحذوف.

¹ - يراجع: المخطوط (ش)، ص 60.

² - هو علي بن محمد بن عبد الرحمن بن علي. (1066هـ - 1656م)، الأعلام 13/5.

³ - البيت بلا نسبة في المخطوط (ش)، ص 60، والمخطوط (س)، ص 32، والمخطوط (م)، ص 40، وللأحوص في ديوانه، ص 238، وخزانة الأدب، 151/2، وشرح الأشموني، 268/3، وبلا نسبة في أوضح المسالك، 187/4، والمغني، 522/6.

اللغة: الكفو: المشابه والمثل. المفروق: وسط الرأس. الحسام: السيف القاطع.

المعنى: يقول: طلق زوجتك لأنك غير مناسب لها، وإلا ضرب رأسك بالحسام.

⁴ - المخطوط (ش)، ص 60.

⁵ - يراجع: المغني 522/6.

⁶ - يراجع: شرح الأشموني 259/3.

الملخص

فصل المجزومات هو آخر فصول هذه المذكرة، وقد حوى مبحثين أساسيين، ضمًا مجموعة من المسائل والشواهد، بلغ عدد هذه الأخيرة اثني وعشرين شاهداً (22).

أما فيما تعلق بأرائه في هذه المسائل فنوردها في الآتي:

- 1 - لا يفصل بين الجازم ومجزومه إلا لضرورة.
- 2 - حذف المجزوم كذلك عدّه ابن العربي ضرورة وليس قاعدةً يمكن الأخذ بها.
- 3 - النصب بحرف الجزم (لم)، لغة عند بعض العرب.
- 4 - جواز رفع جواب الشرط بعد الماضي.
- 5 - امتناع حذف (الفاء) من جواب الشرط إلا في الضرورة.
- 6 - الجزم بـ (لعلّ) يُعدُّ من الغريب في اللغة العربية.
- 7 - نسب الجزم بـ (أنّ) المصدرية لبعض القبائل العربية.
- 8 - قصر الجزم بـ (إذا) على الشعر فقط.
- 9 - الجزم بمحذوف يُعدُّ ضرورة.
- 10 - دخول (لا) الناهية، أو (اللام) الطلبيه على فعل المتكلم نادرٌ.
- 11 - لا يُمكن الفصل بين (لا) الناهية ومجزومها إلا للضرورة.
- 12 - جواز حذف جملة الشرط في حال اتّضح المعنى.

أمّا المسائل التي لم يفصل فيها فهي:

- 1 - مسألة رفع المضارع بعد أداة الجزم، فمرةً نجدُه ينسبه لبعض العرب، ومرةً يقول ضرورة، ومرةً يحمل الجازم وهو (لم) على معنى (ما، أو لا).
- 2 - عدم الفصل في مسألة جواز الجزم بـ (لو) فمرةً يُجيزه، ومرةً ينفيه.
- 3 - اقتران فعل جواب الشرط بـ (الفاء، أو الواو)، قرأه بالوجوه الثلاثة: الرفع، والجرّ والنصب، دون أن يُرجَّح وجهاً من الوجوه الثلاثة.

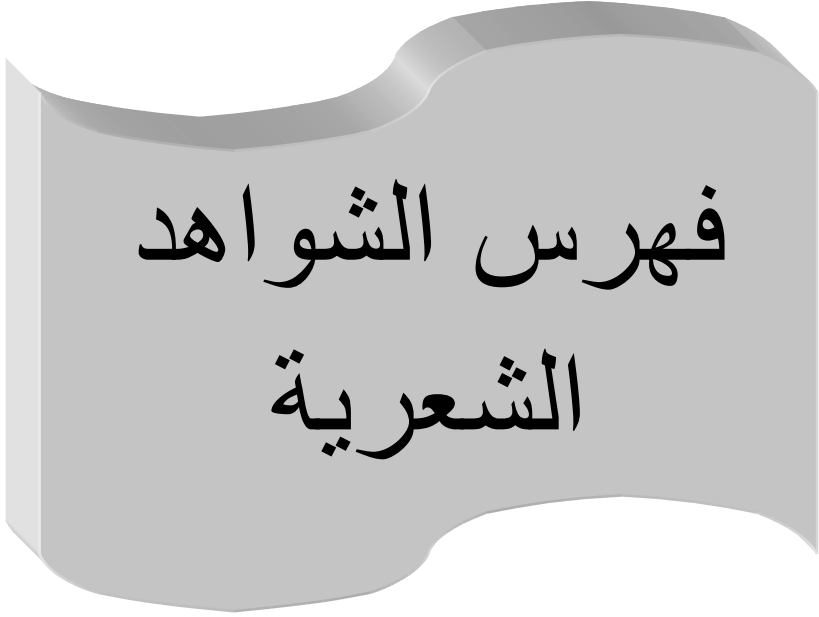


نتائج
البحث

بعد حمد الله وشكره على ما يسره لنا في هذا البحث نخلص إلى جملة من النتائج:

- غلبة الطابع التعليمي على شروح أبي بكر بن العربي، إذ كان يلزم الاختصار، وعدم التوسع في المسألة بما يتوافق وقدرة الاستيعاب لدى الطلبة.
- انتهاج أبي بكر بن العربي مذهبا جديدا في علم النحو يقوم على الأخذ من جميع المذاهب النحوية، فمرةً نجده يحتجّ بالمذهب البصري، وبأعلامه كسيبويه، ومرةً نجده يميل للمذهب الكوفي، ولمؤسسه الكسائي، (يُنظر المخطوط "م"، ص1، والمخطوط "س"، ص13).
- تقيّد أبي بكر بن العربي بآراء الأشموني وابن هشام، ويظهر ذلك جلياً من خلال تعدد آرائه في الشاهد الواحد، فإن كان يُجيز مسألةً في المخطوط (ش)، آخذاً برأي الأشموني، نجده يقول بما ينافيها في المخطوط (س)، أو (م)، آخذاً برأي ابن هشام، (يُنظر مسألة زيادة "كان" في الفصل الأول).
- تغاضي ابن العربي عن ذكر صاحب الشاهد، إلا في القليل النادر، كما هي الحال في المخطوط (م)، ص1، إلى جانب الاكتفاء في بعض الأبيات بذكر الشطر الذي به الشاهد، (يُنظر المخطوط "س"، ص10).
- اهتمام أبي بكر بن العربي بشرح المفردات الصعبة في الشاهد، كان يلهيه أحيانا عن توضيح وجه الاستشهاد في البيت.
- وقوفه على المفردات الصعبة وشرحها، يدل على إدراكه لمسألة تضافر المعنى، وباقي قرائن الجملة في تحديد الوظائف النحوية.
- اهتمام أبي بكر بن العربي بالحالة الإعرابية للفظ (كالرفع، والنصب، والجر، والجزم)، لا بالعلامة الإعرابية التي هي (الضمة، والفتحة، والكسرة، والسكون).
- تُظهر شروح أبي بكر بن العربي أنه كان شارحا أكثر منه دارسا، ذلك أن الدارس يأخذ ويرد إلا أن أبا بكر كان ملتزما بآراء الأشموني وابن هشام في جُلّ المسائل.

- العلامة الإعرابية قرينة ضمن مجموعة من القرائن (كالرتبة، والتقديم والتأخير... الخ) ينتجها السياق فتتضافر فيما بينها، لتصل بنا في النهاية إلى نظام محكم، وكلام فصيح صحيح لفظاً ومعنى.
 - إنَّ المتمعّن في شروح أبي بكرٍ يُدرك أنّ العلامة الإعرابية تقوم على دالتين، دلالة لغوية، ودلالة حالية، فأما اللغوية، فهي تلك المتعلقة بمعاني الألفاظ، وما يمكن أن تسمعه من مترادفات.
 - وأما الحالية، فهي المتعلقة بطريقة إلقاءها واستخدام بعض الأدوات الدالة على ذلك كالاستفهام، والتعجب والجواب... الخ)
 - اعتماد أبي بكر في عملية التحديد الوظيفي للشاهد على قرينة العلامة الإعرابية ، وعلى قرائن أخرى كالترتيب، والحذف، والتضام، يخلّص بنا إلى فكرة أنّ العلامة الإعرابية قرينة ضمن مجموعة من القرائن، إن غابت عن التركيب، وجد ما يعوضها.
 - اهتمام أبي بكر بن العربي كغيره من النحاة بشرح الشواهد الشعرية، والاستشهاد بغريبها ونادرها وشاذّها، يُظهر مدى أهمية الشعر في عملية التقعيد النحوي والدراسات النحوية قديماً وحديثاً.
 - تعكس شروح أبي بكر اهتمامه بالعلامة الإعرابية، كونها قرينة مساعدة على تحديد الوظائف النحوية، خاصّةً في المراحل التعليمية الأولى.
- وختاماً، هذا بعض ما قدر لي استنتاجه، فإن كان خطأً فمن نفسي ومن الشيطان، وإن كان صواباً فمن الله.



فهرس الشواهد
الشعرية

رقم الشاهد	الشاهد الشعري	الصفحة
110	أَخْلُقُ بِذِي الصَّبْرِ أَنْ يَحْظَى بِحَاجَتِهِ وَمُدْمِنِ الْقَرْعِ لِلْأَبْوَابِ أَنْ يَلْجَأَ	134
139	فَذَاكَ وَلَمْ إِذَا نَحْنُ إِمْتَرَيْنَا تَكُنْ فِي النَّاسِ يُدْرِكُكَ الْمِرَاءُ	156
43	لَا أَقْعُدِ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ	65
20	وَمَا أَلْدَهُرُ إِلَّا مَنْجُونًا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ آلٍ حَاجَاتٍ إِلَّا مُعَذَّبًا	35
65	طَافَتْ أَمَامَهُ بِالزُّكْبَانِ آوَنَةٌ يَا حُسْنَهُ مِنْ قَوَامٍ مَا وَمُنْتَقِبًا	91
98	خَلَّيَ الذَّنَابَاتِ شَمَالًا كَثْبًا وَأُمَّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبًا	126
114	جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسِ بْنِ نَعْلَبَةَ كَرِيمَةَ أَحْوَالَهَا وَالْعَصَبَةَ.	137
01	عَجَبٌ لِنَتِكَ قَضِيَّةً وَإِقَامَتِي فِيكُمْ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ	13
05	أَهَابَكَ إِجْلَالًا وَمَا بِكَ فُدْرَةٌ عَلَيَّ، وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيْبُهَا	17
51	وَمَالِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَالِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ	74
71	فَمَنْ يَكُ لَمْ يُنْجِبْ أَبُوهُ وَأُمَّهُ فَإِنَّ لَنَا الْأُمَّ النَّجِيْبَةَ وَالْأَبُ	95
24	لَمِيَاءُ فِي شَفْتَيْهَا حُوَّةٌ لَعَسَّ وَفِي اللَّئِنَاتِ وَفِي أَنْيَابِهَا سَنَبُ	42
97	رُبِّهِ فِتْنِيَّةٌ دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا	125
115	لَدُنَّ بِهِزِّ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَنَّهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ النَّعْلَبُ	138
157	فَلَا تَسْتَطِلُّ مِنِّي بِقَائِي وَمُدَّتِي وَلَكِنْ يَكُنْ لِلْخَيْرِ مِنْكَ نَصِيبُ	169

56	طَلَبْتُ فَلَمْ أُدْرِكْ بِوَجْهِهِ فَلَيْتَنِي قَعَدْتُ وَلَمْ أَبِغِ النَّدَى عِنْدَ سَائِبِ	32
98	فَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لَا دُوَّ شَفَاعَةٍ بِمَعْنِ فَنِيلاً عَن سَوَادِ بْنِ قَارِبِ	74
109	يَبْكِيكَ نَاءٍ بَعِيدِ الدَّارِ مُعْتَرِبٍ يَا لَلْكُهُولِ وَاللِّشْبَانَ لِلْعَجَبِ	82
125	وَاهِ رَابَتْ وَشِيكاً صَدَعَ أَعْظَمِهِ وَرِيَّهُ عَطْباً أَنْفَدَتْ مِنْ عَطِيهِ	96
164	إِذَا مَا عَدَوْنَا، قَالَ وَلِدَانُ أَهْلِهَا تَعَالُوا إِلَيَّ أَنْ يَأْتِنَا الصَّيْدُ نَحْطِبِ	150
51	إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا	26
122	شَرِبْنَا بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَعْنَا مَتَى لُجَجٍ لَهْنٍ نَنْبِجُ	92
153	يَارُبَّ بَيْضَاءَ مِنَ الْعَوَاهِجِ أُمَّ صَبِيٍّ قَدْ حَبَا أَوْ دَارِجِ	138
53	بَنِي ضَبَّةَ أَصْحَابِ الْفَلَجِ نَضْرِبُ بِالسَّيْفِ، وَتَرْجُوا بِالْفَرَجِ	28
149	مَا زَالَ يُوقِنُ مَنْ يَوْمُكَ بِالْغِنَى وَسِوَاكَ مَانِعُ فَضْلُهُ الْمُحْتَاجِ	131
27	لِيَبْكِيكَ يَزِيدُ ضَارِعٍ لِحُصُومِهِ وَمُحْتَبِطٍ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحِ	12
105	يَا حَكَمَ بْنَ الْمُنْذِرِ بْنِ الْجَارُودِ سُرَادِقُ الْمَجْدِ عَلَيْكَ مَمْدُودُ	80
24	مَا لِلْجَمَالِ مَشِيهَا وَبَيْدَا أَجْنَدَلًا يَحْمِلُنَ أُمَّ حَبِيدَا	10

31	وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللَّهُ قَوْمِي	بِحَمْدِ اللَّهِ مُنْتَطِقًا مُجِيدًا	15
62	أَلَمْ تَعْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا	وَبِتَّ كَمَا بَاتَ السَّلِيمُ مُسَهَّدَا	38
93	تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا	فَنِعَمَ الزَّادُ زَادَ أَبِيكَ زَادَا	68
95	أَعَدَّ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا	أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُفَقِّدَا	70
148	فَرَجَجْتُهَا بِمَرْجَةٍ	رَجَّ الْقُلُوصِ أَبِي مَزَادَه	130
106	فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وَابْنُ أَرْوَى	بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرَ الْجَوَادَا	81
114	أَنْ تَقْرَأَنْ عَلَى أَسْمَاءَ وَبِحَكْمَا	مِنِّي السَّلَامَ وَإِنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدَا	87
40	يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَادِلِي	وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ	23
62	يُعْجِبُهُ السَّخُونُ وَالْبُرُودُ	وَالْتَمُرُ حُبًّا مَا لَهُ مَزِيدُ	37
72	وَبِالْصَرِيمَةِ مِنْهُمْ مَنْزِلُ خَلْقُ	عَافٍ تَغَيَّرَ إِلَّا النَّوِيُّ وَالْوَتِيدُ	49
171	إِنَّ الْخَلِيظَ أَجْدُوا الْبَيْنَ فَانْجَرَدُوا	وَأَخْلَفُوكَ عِدَّ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا	117
15	بَنُونَا بَنُو أَبْنَانِنَا وَبَنَاتِنَا	بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْأَبَاعِدِ	4
127	أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تُنْمِي	بِمَا لَأَقْتَ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ	100

86	بِذِكْرَاكُمْ حَتَّى كَأَنَّكُمْ عِنْدِي	تَسَلَّيْتُ طَرًّا عَنْكُمْ بَعْدَ بَيْنِكُمْ	61
94	إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ	قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا	69
97	إِذْ عَدَا حَشْوُ رِبْطَةٍ وَبُرُودِ	كَادَتْ النَّفْسُ أَنْ تَفِيْظَ عَلَيْهِ	72
22	فَتَى حَتَّاكَ يَا بَنَ أَبِي زِيَادِ	فَلَا وَاللَّهِ لَا يَلْقَى أَنَسٌ	08
128	مُلْكَاً أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدِ	وَمَلَكَتْ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَتْرِبِ	102
151	وَهَانَ عَلَى الْأَدْنَى فَكَيْفَ الْإِبَاعِدِ	إِذَا قَلَّ مَالُ الْمَرْءِ لَانَتْ قَنَاتُهُ	136
167	نَارًا إِذَا حَمِدَتْ نِيرَانَهُمْ تَقْدِ	تَرْفَعُ لِي خِنْدِفٌ وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِي	154
30	أَيُّومَ لَمْ يُقَدَّرْ أَمْ يَوْمِ قَدِرِ	فِي أَيِّ يَوْمِي مِنَ الْمَوْتِ أَفْرِ	14
88	فَافَةُ الطَّالِبِ أَنْ يَضْجَرَ	أَطْلُبُ وَلَا تَضْجَرَ مِنْ مَطْلَبِ	63
92	وَدَاعِي الْمُنُونِ يُنَادِي جَهَارًا	أَنْفَسًا تَطْيِبُ بِنَيْلِ الْمُنَى	67
115	إِنِّي إِذْنُ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا	لَا تَتْرُكْنِي فِيهِمْ شَطِيرَا	88
135	وَلَا حَبِيبٍ رَأْفَةً فَيَجْبُرَا	مَا لِمُحِبِّ جَلْدٍ أَنْ يُهْجَرَ	111
28	نَجْرَانٍ أَوْ بَلَغَتْ سَوَاتِيهِمْ هَجْرُ	مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ	13

64	وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرِكَ هَزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَلَهُ الْقَطْرُ	41
76	لَوْ كَانَ غَيْرِي سُلَيْمَى الدَّهْرَ غَيْرَهُ وَفَعُ الْحَوَادِثِ إِلَّا الصَّارِمَ الذَّكْرُ	54
110	أَلَا يَا عَمْرُو عَمْرَاهُ وَعَمْرُو بْنُ الزَّبِيرَاهُ	83
111	خُدُوا حِذْرَكُمْ يَا آلَ عِكْرِمٍ وَادْكُرُوا أَوَاصِرَنَا، وَالرَّحِمُ بِالْغَيْبِ تُذَكِّرُ	84
112	أَيْدِي سَبَا يَا عَزَّ مَا كُنْتُ بَعْدَكُمْ فَلَنْ يَحِلَّ لِلْعَيْنَيْنِ بَعْدَكَ مَنْظَرُ	85
149	هُمَا حُطَّتَا إِمَّا إِسَارٍ وَمِئَةٍ وَأَمَّا دَمٍ وَالْقَتْلُ بِالْحَرِّ أَجْدَرُ	133
169	فُلْتُ لِبَوَابٍ لَدَيْهِ دَارُهَا تَيْدُنُ فَإِنِّي حَمُوهَا وَجَارُهَا	158
130	رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُوَيْلُ فِيهِمْ وَعَنَاجِيحُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ	104
14	كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَحَالَةٍ فَدَعَاءَ قَدْ حَلَبْتُ عَلَيَّ عِشَارِي	02
40	لَا يَبِيعُ دَنِّ قَوْمِي الدِّينَ هَمٌّ سُمُّ الْعُدَاةِ وَأَفَةُ الْجُرَيْرِ النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ وَالطَّيْبُونَ مَعَاقِدَ الْأَزْرِ	23
53	هُنَّ رَبَاتُ الْحَرَائِرِ لَا رَبَاتُ أَحْمِرَةٍ سُودُ الْمَحَاجِرِ لَا يَفْرَأَنَّ بِالسُّورِ	27
65	مَنْ أَمَّكُمْ لِرَغْبَةٍ فِيكُمْ جُبْرٌ وَمَنْ تَكُونُوا نَاصِرِيهِ يَنْتَصِرِ	42
97	أَرَاكَ عَلِقْتَ تَظْلِمَ مَنْ أَجْرْنَا وَوَظَلَّمُ الْجَارِ إِذْ لَالُ الْمُجِيرِ	73

123	أَبَحْنَا حَيْهَمُ قَتْلًا وَأَسْرًا عَدَا الشَّمْطَاءِ وَالطِّفْلِ الصَّغِيرِ	95
144	دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسُورًا فَلَبَّى فَلَبَّى يَدَي مِسُورِ	123
147	وَتَذَكُرُ نِعْمَاهُ لَدُنْ أَنْتَ يَا فَعُ إِلَى أَنْتَ دُو فَوْدَيْنِ أَبْيَضُ كَالنَّسْرِ	129
147	تَنْتَهِضُ الرُّعْدَةُ فِي ظَهْرِي مِنْ لَدُنِ الظُّهْرِ إِلَى العُصِيرِ	128
157	لَوْلَا فَوَارِسُ مِنْ نَعْمٍ وَأُسْرَتُهُمْ يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوْفُونَ بِالْجَارِ	140
170	لَا أَعْرِفُنْ رَبِّبًا حُورًا مَدَامِعُهَا مُرَدِّقَاتٍ عَلَى أَعْقَابِ أَكْوَارِ	159
44	كَأَنَّا عَلَى أَوْلَادِ أَحْقَبَ لَاحَهَا وَرَمَى أَسْفَا أَنْفَاسَهَا بِسِهَامِ جُنُوبِ دَوَتْ عَنْهَا النَّتَاهِي وَأَنْزَلَتْ بِهَا يَوْمَ رَبَابِ السَّفِيرِ	25
73	وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَالْأَلْعَيْسُ	50
161	مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا لَا يَذْهَبُ الْعُرْفُ عِنْدَ اللَّهِ وَالنَّاسِ	146
144	طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَفْضِي نَقْضَ كُلِّي وَنَقْضَ بَعْضِي	122
56	لَقَدْ عَلِمْتَ أَوْلَى الْمُغِيرَةِ أَنْبِي لَقِيْتُ وَلَمْ أُنْكَلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا	31
120	فَقَالَتْ أَكُلُّ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَانِحًا لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَعُرَّ وَتَخْدَعَا	90
146	عَلَى حِينِ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصِّبَا وَقُلْتُ أَلْمَا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَارِعُ	125

75	لَأَتَّهَمُ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً	إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّونَ شَافِعُ	52
120	إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعِ فَضُرَّ فَإِنَّمَا	يُرَادُ أَلْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ	89
150	خَلِيلِ أَمْلَكُ مِنِّي لِلَّذِي كَسَبْتُ	يَدِي وَمَالِي فِيمَا يَقْتَنِي طَمَعُ	134
150	أَطَوْفُ مَا أَطَوْفُ ثُمَّ آوِي	إِلَى أُمَّا وَيَرَوِينِي النَّقِيعُ	135
160	يَا أَفْرَعُ بِنَ حَابِسٍ يَا أَفْرَعُ	إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَحْوَكُ تُصْرَعُ	145
133	إِذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ	أَشَارَتْ كَلْبِي بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعِ	109
60	فَصَبْرًا فِي مَجَالِ الْمَوْتِ صَبْرًا	فَمَا نَيْلُ الْخُلُودِ بِمُسْتَطَاعِ	35
35	بَنِي غَدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبُ	وَلَا صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْحَرْفُ	19
15	وَقَالَتْ حَنَانٌ، مَا أَتَى بِكَ هَا هُنَا؟	أَدُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفُ	03
104	أَدَارًا بِحُزْرَى هَجَبٍ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً	فَمَاءُ الْهَوَى يَرْفُضُ أَوْ يَتَرَفَّرُ	79
114	وَلَا تَدْفِنَنِي فِي الْفَلَاةِ فَإِنِّي	أَخَافُ إِذَا مَا مُتُّ أَنْ لَا أَدُوقَهَا	86
123	خَلَا اللَّهُ لَا أَرْجُوا قِتْلًا وَأَسْرًا وَإِنَّمَا	أَعْدُ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَا	94
166	لَوْ يَشَأُ طَارَ بِهِ دُو مَبِيعَةٍ	لَأَحِقُّ الْأَطَالَ نَهْدُ دُو خُصَلِ	152

167	وَإِذَا تُصِيبَكَ خَاصَّةٌ فَتَجَمَّلْ	إِسْتَعْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى	155
168	إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالَا	مُحَمَّدٌ تَفَدُّ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ	156
19	فَلَوْلَا الْغَمْدُ يُمَسِّكُهُ لَسَالَا	يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ	07
143	مَنِّي وَإِنْ لَمْ أَنْجُ مِنْكَ نَوَالَا	أَلْوَدُ أَنْتِ الْمُسْتَحِقَّةُ صَفْوَه	121
68	هَذَا رِدَائِي مَطْوِيًّا وَسِرِّيَالَا	لَا تَحْبِسَنَّكَ أَنْوَابِي فَقَدْ جُمِعَتِ	45
17	عَلَيْهِمْ وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ الْمَعْوَلُ	يَا رَبِّ هَلْ إِلَّا بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى	06
92	قَدْ عَلِمْتَ ذَلِكَ مَعَدُّ كُلِّهَا	وَنَارُنَا لَمْ يَرِ نَارًا مِثْلَهَا	66
146	كَرَامَ عَلَى حِينِ الْكَرَامِ قَلِيلُ	أَلَمْ تَعْلَمِي يَا عَمْرُكَ اللَّهُ أَنَّنِي	126
86	يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلُّ	لِمِيَّةٍ مُوحِشًا طَلَّلُ	60
79	وَكُلَّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلُ	أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلُ	57
76	إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمْلُهُ	مَا لَكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ	53
152	صَفِيفَ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعْجَلِ	فَظَلَّ طَهَاءُ اللَّحْمِ مَا بَيْنَ مُنْضِجِ	137
149	كَنَاحَتِ يَوْمًا صَخْرَةٍ بِعَسِيلِ	فَرِشْنِي بِخَيْرٍ لَا أَكُونَنَّ وَمِذْحَتِي	132


143	بِمَا جَاوَزَ الْأَمَالَ مِلْأَسِرٍ وَالْقَتْلِ	لَقَدْ ظَفَرَ الزُّوَارُ أَفْفِيَةَ الْعَدَى	120
133	كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلِّهِ	رَسْمٌ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلِّهِ	108
131	فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُحَوِّلِ	فَمِنْكَ حُبْلَى قَدْ طَرَفْتُ وَمُرْضِعِ	105
132	عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهَمُومِ لِيَبْتَلِي	وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ	106
120	حِينَ تَدْعُو الْكُمَاهُ فِيهَا نَزَالِ	وَإِذَا الْحَرْبُ شَمَّرَتْ لَمْ تَكُنْ كَيِّ	99
64	لَدَى السِّرِّ إِلَّا لَيْسَةَ الْمُتَقَصِّلِ	فَجِئْتُ وَقَدْ نَضْتُ لِنَوْمٍ تَبَابُهَا	40
67	وَقَدْ غَصَّتْ تِهَامَةً بِالرِّجَالِ	فَمَا لَكَ وَالْتَلَدُّ حَوْلَ نَجْدِ	44
61	مِنْهُ وَحَرْفُ السَّاقِ طَيِّ الْمِحْمَلِ	مَا إِنْ يَمَسُّ الْأَرْضَ إِلَّا مُنْكَبٌ	36
163	وَلَا يَخْشَ ظُلْمًا أَقَامَ وَلَا هَضْمًا	وَمَنْ يَفْتَرِبُ مِنَّا وَيَخْضَعُ نُؤُوهِ	148
101	هَبِكُمْ مِنْ لَطَى الْحُرُوبِ اضْطِرَامٌ	آتِ الْمَوْتِ تَعْلَمُونَ فَلَا يَزِ	76
101	إِنَّ الْمَنَائِي لَا تَطِيئُ سِهَامُهَا	وَلَقَدْ عَلِمْتُ لِنَائِبِينَ مَنِيَّتِي	77
77	قَلِيلٌ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بَعَامُهَا	أُنِيخْتُ فَأَلْقَتْ بَلْدَةً فَوْقَ بَلْدَةٍ	55
36	وَلَكِنْ إِذَا أَدْعَوْهُمْ فَهُمْ هُمْ	وَمَا خُذَلُ قَوْمِي فَأَخْضَعُ لِلْعِدَا	21

25	عَلَى بَابِ اسْتِهَا صُلْبٌ وَشَامٌ	لَقَدْ وُلِدَ الْأَخْيَطِلَ أُمُّ سَوْءٍ	11
160	يَقُولُ: لَا عَائِبَ مَالِي وَلَا حَرِمَ	وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْعَبَةٍ	144
121	بِشْيءٍ أَنْ أُمَّكُمْ شَرِيمٌ	لَعَلَّ اللَّهَ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا	91
162	رَبِيعُ النَّاسِ وَالْبَلَدُ الْحَرَامُ أَجَبَ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ	فَإِنْ يَهْلِكَ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكُ وَيَأْخُذُ بَعْدَهُ بِدَنَابِ عَيْشِ	147
132	لَا يُسْتَرَى كِتَانُهُ وَجَهْرُمُهُ	بَلْ بَلَدٍ مِلءُ الْفَجَاجِ قَتْمُهُ	107
170	لَهَا أَبَدًا مَا دَامَ فِيهَا الْجِرَاضِمُ	إِذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقٍ فَلَا نَعُدُّ	160
172	وَالَّا يَغْلُ مَفْرَقَكَ الْحُسَامُ بِهَا يَوْمَ رَبَابِ السَّفِيرِ صِيَامٌ	فَطَافَهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفٍّ جَنُوبٌ دَوَتْ عَنْهَا النَّتَاهِي وَأَنْزَلْتُ	162
129	يَضْحَكُنَّ عَنِ كَالْبُرْدِ الْمُنْهَمِّ	بِيضٌ ثَلَاثُ كِنِعَاجِ جُمَّ	103
90	فَنِعَمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِي	تَخَيَّرَهُ فَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ	64
158	يَوْمَ الْأَعَارِبِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمْ شِفَاءً وَهَنَّ الشَّافِيَاتِ الْحَوَائِمِ	إِحْفَظْ وَدِيعَتَكَ الَّتِي اسْتُودِعْتَهَا أَبَانًا بِهِمْ قَتْلَى، وَمَا فِي	142
140	كَأَنَّ ظَبْيِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ	وَيَوْمًا تُؤَافِينَا بِوَجْهِ مُسَمِّ	116
32	وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ	فَكَيْفَ إِذَا مَرَزْتُ بِدَارِ قَوْمِ	16
34	فَقَدْ أَبَدَتْ الْمِرَاةُ جِبْهَةَ ضَيْغَمِ	فَإِنْ لَمْ تَكُ الْمِرَاةُ أَبَدَتْ وَسَامَةَ	18

103	لَا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنْغَصَّةً لِدَائِهِ بِأَذْكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ	78
164	لَعَلَّ الْإِنْفَاتَا مِنْكَ نَحْوِي مُقَدَّرٌ يَمِلُ بِكَ مِنْ بَعْدِ الْقَسَاوَةِ لِلرَّحِمِ	149
171	وَقَالُوا أَخَانَا لَا تَخْشَعُ لِظَالِمٍ عَزِيزٍ، وَلَا دَا حَقَّ قَوْمِكَ تَطْلِمِ	161
80	حَاشَا أَبَا ثَوْبَانَ إِنَّ أَبَا ثَوْبَانَ لَيْسَ بِبُكْمِهِ قَدَمِ	58
166	تَامَتْ فُؤَادَكَ لَوْ يَحْزُنُكَ مَا صَنَعْتَ إِحْدَى نِسَاءِ بَنِي دُهَلٍ بِنِ شَيْبَانَا	153
142	يَا رَبِّ غَابِطْنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ لَأَقَى مُبَاعِدَةً مِنْكُمْ وَحَرَمَانَا	118
58	عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا حَتَّى شَتَّتْ هَمَالَةً عَيْنَاهَا	33
100	شَجَاكَ أَظُنُّ رُبْعُ الظَّالِمِينَ فَلَمْ تَعْبَأْ بِعَدْلِ الْعَادِلِينَ	75
58	إِذَا مَا الْعَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا وَرَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعَيْونَا	34
63	أَتَطْمِعُ فِينَا مَنْ أَرَاقِ دِمَاعِنَا وَلَوْلَاكَ لَمْ يَغْرِضْ لِأَحْسَابِنَا حَسَنَ	39
78	وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدْوَا نِ دِنَاهُمْ كَمَا دَانُوا	56
145	تَذَكَّرْ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سُلَيْمِي عَلَى حِينِ التَّوَاصُلِ غَيْرِ دَانَ	127
145	إِنَّكَ لَوْ دَعَوْتَنِي وَدُونِي زُورَاءَ دَاتِ مُتْرَعِ بِيُونِ لَقُلْتُ لَبِيهِ لِمَنْ يَدْعُونِي	124

80	عَلَى الْبَرِيَّةِ بِالْإِسْلَامِ وَالَّذِينَ	حَاشَا فُرَيْشًا فَإِنَّ اللَّهَ فَضَّلَهُمْ	59
69	ثَلَاثَ خِصَالٍ لَسْتُ عَنْهَا بِمُرْعَوِي	جَمَعْتَ وَفُحْشًا غَيْبَةً وَنَمِيمَةً	46
165	فَتَتْرُكَهَا نَقْلًا عَلَيَّ كَمَا هِيَ	أَحَازِرُ أَنْ تَعْلَمَ بِهَا فَتَرُدَّهَا	151
157	كَأَنَّ لَمْ تَرَ قَبْلِي أُسِيرًا يَمَانِيَا	وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةً عَبْشَمِيَّةً	141
135	وَلَا سَابِقِ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا	بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى	112
136	فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا	فَأَمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَفَيْتَهُمْ	113
88	زِيَارَةُ بَيْتِ اللَّهِ رَجْلَانِ حَافِيَا	عَلَيَّ إِذَا مَا جِئْتُ لَيْلَى بِخُفِيَّةِ	62
70	فَدَعُهُ وَوَاعِلِ أَمْرِهِ وَاللَّيَالِيَا	إِذَا أَعْجَبْتِكَ أَدَّهَرَ حَالَ مِنْ إِمْرِي	47
63	يَطْنَانِ كُلُّ الطَّنِ أَنْ لَا تَلَاقِيَا	وَقَدْ يَجْمَعُ اللَّهُ الْأَشْتَيْتَيْنِ بَعْدَمَا	39
23	إِلَى قَطْرِيَّ لَا إِخَالِكَ رَاضِيَا	فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي	09
54	قَدْ قَتَلَ اللَّهُ زِيَادًا عَنِّي	كَيْفَ تَرَانِي قَالِيَا مَجْنِي	29
37	سِوَاهَا وَلَا عَنْ حُبِّهَا مُتْرَاحِي دَتْ تَوَلَّتْ وَبَقَّتْ حَاجَتِي فِي فُؤَادِيَا	بَ وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيَا فِعْلَ ذِي وَدٍّ فَلَمَّا تَبِعْنَهَا	22
30	وَلَا شَفَى ذَا الْعَيِّ إِلَّا ذُو هُدَى	لَمْ يُعَنْ بِالْعُلَيَاءِ إِلَّا سَيِّدَا	14

الصفحة	فهرس الأرجاز	رقم الشاهد
33	مِنْ لُدْ شَوْلًا فَآلِي إِنْلَائِيهَا	17
54	ضَمِنَتْ بَرِزُقِ عِيَالِنَا أَرْمَاحُنَا	30
128	لَوَاحِقُ فِيهَا كَالْمُقَقُ	101



فهرس المصادر
والمراجع

فهرس المصادر والمراجع

- القرآن الكريم، طباعة دار الكتاب الإسلامي، الطبعة الثالثة (1403هـ - 1983م).

أولاً: المطبوع

- الأزهية في علم الحروف لعليّ بن محمّد النحوي الهروي، تحقيق عبد المعين الملوحى، مجمع اللغة العربية بدمشق، ط 2 (1401هـ - 1981).

- الأشباه والنظائر: السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال). تحقيق إبراهيم محمّد عبد الله. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (1407 هـ - 1987 م).

- الأصول في النحو. أبو بكر بن السراج. تحقيق عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة (بيروت). ط 3 (1417هـ - 1996م).

- الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستشرقين والمستشرقين: خير الدين الزركلي. دار العلم للملايين، بيروت، ط 2، 1974م.

- الأغاني: أبو الفرج الأصفهاني (علي بن الحسين). تحقيق وإشراف لجنة من الأدباء. الدار التونسية للنشر، ودار الثقافة، بيروت، ط 2، 1973م. وطبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، 1992م

- الأمالي: إسماعيل بن القاسم القالي. دار الكتاب العربي، بيروت، لاط، لات.

- الاحتجاج بالشعر في اللغة، الواقع ودلالاته، د: محمد حسن حسن جبل، دار الفكر العربي (القاهرة).

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيّين: عبد الرحمن بن محمد الأنباري. جودة مبروك محمّد مبروك. مراجعة رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي (القاهرة). ط 1 (2002 م).

- الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس (بيروت)، ط 3 (1399 هـ - 1979 م).

- أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، (بيروت)، ط 1 (1418 . 1997).
- أسس المنهج الصوتي للبنية العربية، عرض وتقديم علاء عبد الأمير شهيد السنجري، وأصيل محمّد كاظم، جامعة الكوفة (كلية التربية الأساسية)، وجامعة القادسية (كلية التربية).
- أمالي ابن الحاجب: عمرو بن عثمان بن الحاجب. دراسة وتحقيق فخر سليمان قدارة. دار الجيل، بيروت، دار عمار، عمان، (ط1)، 1989م
- أمالي ابن الشجري، ط 1 (حيدر آباد).
- أمالي المرتضى، غرر الفوائد ودرر القلائد: الشريف المرتضى (علي بن الحسين). تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم. دار الكتاب العربي، ط 2، 1967م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام (عبد الله جمال الدين بن يوسف). ومعه كتاب عدة.
- إحياء النحو. إبراهيم مصطفى. ط 2 (1413 - 1992) القاهرة.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة: القفطي (علي بن يوسف). تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، 1986م.
- البرهان في علوم القرآن، تأليف بدر الدين الزركشي. تحقيق أبي الفضل الدمياطي. ط(1427- 2006).
- البلغة في تاريخ أئمة اللغة. الإمام مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي. راجعه بركات يوسف هبود. المكتبة العصرية (صيدا-بيروت). ط 1 (1422 هـ- 2001 م).
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: السيوطي (عبد الرحمن بن أبي بكر)، دار الفكر، بيروت، ط2 ، 1979م
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ابن هشام (عبد الله بن يوسف)، تحقيق وتعليق عباس مصطفى الصالحي. المكتبة العربية، بيروت، ط1، 1986م.

- تسهيل شرح ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل الهمداني المصري، تحقيق حسني عبد الجليل يوسف، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع (القاهرة)، ط 2 (1424هـ - 2003م).
- تفسير القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب (1934 - 1950م).
- حاشية الخُضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. تأليف محمد الخضري. دار الفكر (مصر).
- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، تأليف عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، الناشر مكتبة الخانجي (القاهرة)، ط 4 (1427هـ - 2006م).
- الدرّة البهيّة في أهم التعريفات النحوية. أبي عبد الله يحيى بن محمّد بن القاسم الديلمي. مجلة آرتين.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية: الشنقبطي (أحمد بن الأمين). تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم. دار البحوث العلمية، الكويت، ط 1، 1981م.
- دلائل الإعجاز. تأليف عبد القاهر الجرجاني قراءة وتعليق محمود محمد شاكر. مكتبة الخانجي (مصر). ط 5 (2004).
- دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن صالح الفوزان، دار المسلم للنشر والتوزيع.
- ديوان الأحوص الأنصاري. جمع وتحقيق عادل سليمان جمال. تقديم شوقي ضيف. مكتبة الخانجي بالقاهرة. ط 2 (1411هـ - 1990م).
- ديوان الأخطل: (غوث بن غياث). شرحه راجي الأسمر. دار الكتاب العربي، بيروت، ط 1، 1992م.
- ديوان أبي الأسود الدؤلي: صنعة أبي سعيد الحسن السكري. تحقيق محمد حسن آل ياسين، مؤسسة إيف للطباعة، بيروت، ط 1، 2، 14هـ، 1982م.
- ديوان الأعشى: (ميمون بن قيس). شرح وتعليق محمد محمد حسين. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 7، 1983م.

- ديوان امرئ القيس: ضبط وتصحيح مصطفى عبد الشافي. دار الكتب العلمية (بيروت - لبنان). ط 5 (1425 هـ - 2004 م).
- ديوان أمية بن أبي الصلت: جمعه بشير يموت، بيروت، ط1، 1934م.
- ديوان أوس بن حجر: تحقيق محمد يوسف نجم. دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، لاط، 1976م.
- ديوان تأبط شرا (ثابت بن جابر). جمع وتحقيق وشرح علي ذو الفقار شاکر. دار الغرب الإسلامي، ط1، 1984م.
- ديوان جران العود النميري: (عامر بن الحارث). صنعة أبي جعفر محمد بن حبيب. رواية أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري. تحقيق وتذييل نوري حمودي القيسي. منشورات وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية، (ط1)، 1986م
- ديوان جرير. دار بيروت للطباعة والنشر بيروت. (1406هـ - 1986 م)
- ديوان جميل بثينة: تحقيق إميل يعقوب. دار الكتاب العربي، بيروت ط1، 1992 م.
- ديوان حاتم الطائي: (حاتم عبد الله). صنعة يحيى بن مدرك الطائي. رواية هشام بن محمد الكلبى. دراسة وتحقيق عادل سليمان جمال. مكتبة الخانجي القاهرة، ط2، 1990م.
- ديوان الحارث بن حلزة: تحقيق أميل يعقوب. دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1991م.
- ديوان حسان بن ثابت: تحقيق سيد حنفي حسنين، دار المعارف بمصر، 1977م.
- ديوان الحطيئة: (جرول بن أوس). رواية وشرح ابن السكيت. تحقيق نعمان محمد أمين طه. مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1987م.
- ديوان حميد بن ثور الهلالي: وفيه بائنة أبي دؤاد الإيادي. صنعة عبد العزيز الميمني. دار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، لاط، لات (تاريخ المقدمة. 1950م)
- ديوان الخنساء (تماضر بنت عمر). شرح حمدو طماس. دار المعرفة (بيروت - لبنان). ط 2 (1425 هـ - 2004 م).

- ديوان الخرنق بنت بدر بن هفان. رواية أبي عمرو بن العلاء. شرح وتحقيق وتعليق يسري عبد الغني عبد الله. دار الكتب العلمية (بيروت - لبنان). ط 1 (1410 هـ - 1990 م).
- ديوان أبي دؤاد الإيادي (جارية أو حارثة بن الحجاج). نشر جوستاف جرونيا. ضمن دراسات في الأدب العربي. ترجمة إحسان عباس. منشورات مكتبة الحياة، بيروت، ط1، 1959م.
- ديوان دعبل بن علي الخزاعي: جمع وتحقيق محمد يوسف نجم، دار الثقافة، بيروت، لاط، لات.
- ديوان ذي الرمة (غيلان بن عقبة). تقديم وشرح أحمد حسن بسج. دار الكتب العلمية (بيروت - لبنان). ط 1 (1415 هـ - 1995 م).
- ديوان الراعي النميري (عبيد بن حصين). جمعه وحققه راينهت قابيرت. نشر فرانس شتاينر بقيسبادن. بيروت، (ط1)، 1980م.
- ديوان ابن الرومي (علي بن العباس): شرح وتحقيق عبد الأمير علي مهنا. دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1991م.
- ديوان زهير بن أبي سلمى = شرح ديوان زهير بن أبي سلمى.
- ديوان سحيم عبد بني الحساس: تحقيق عبد العزيز الميمني. القاهرة، 1950م.
- ديوان سلامة بن جندل: تحقيق فخر الدين قباوة. دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1987م.
- ديوان الشنفرى (عمرو بن مالك). جمع وتحقيق وشرح إميل يعقوب. دار الكتاب العربي، ط1، 1991م.
- ديوان طرفة بن العبد: دار صادر، بيروت، لاط، لات.
- ديوان الطرماح بن حكيم: ضمن شعراء أمويون.
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات: تحقيق وشرح محمد يوسف نجم. دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، لاط، 1986م.

- ديوان العجاج (عبد الله بن ربيعة). رواية عبد الملك بن قريب وشرحه، تحقيق عبد الحفيظ السطلي. توزيع مكتبة الأطلس، دمشق، لاط، لات.
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات. تحقيق وشرح محمد يوسف نجم. دار صادر بيروت.
- ديوان علي بن أبي طالب: جمع نعيم زرزور. دار الكتب العلمية، بيروت، لاط، لات.
- ديوان عنتر بن شداد: تحقيق ودراسة محمد سعيد مولوي. المكتبة الإسلامية، بيروت، ط2، 1983م.
- ديوان الفرزدق (همام بن غالب)، شرح وضبط وتقديم علي فاعور. دار المكتبة العلمية (بيروت - لبنان). ط 1 (1407 هـ - 1987 م).
- ديوان قيس بن الخطيم: تحقيق ناصر الدين الأسد. دار صادر، بيروت، ط2، 1967م
- ديوان كثيرة عزة: تحقيق وشرح علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1987م.
- ديوان الكميت بن زيد، شعر الكميت بن زيد.
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري. دار صادر (بيروت).
- ديوان مجنون ليلي (قيس بن الملوح)، جمع وتحقيق عبد الستار أحمد فراج، دار مصر للطباعة.
- ديوان أبي محجن الثقفي: (عمرو بن عمرو) صنعة الحسن بن عبد الله العسكري، نشره وقدم له صلاح الدين المنجد. دار الكتاب الجديد، بيروت، ط1، 1970م.
- ديوان مسكين الدارمي (ربيعة بن عامر). تحقيق كارين صادر. دار صادر بيروت. ط 1 (2000 م).
- ديوان المهلهل (عدي بن ربيعة): شرح وتحقيق أنطوان محسن القوال، دار الجيل، بيروت، ط1، 1995م.
- ديوان النابغة الجعدي. جمع وتحقيق وشرح واضح الصمد. دار صادر بيروت. ط 1 (1998).

- ديوان النابغة الذبياني (زياد بن معاوية). شرح وتقديم عباس عبد الستار. ماجستير في اللغة العربية وآدابها. دار الكتب العلمية (بيروت - لبنان). ط 3 (1416 هـ - 1996م).
- ديوان نصيب بن رباح، شعر نصيب بن رباح
- ديوان النعمان بن بشير، شعر النعمان بن بشير الأنصاري.
- الرائد معجم لغوي معاصر، جبراو مسعود، دار العلم للملايين (بيروت - لبنان)، ط 7 (1992 م).
- رصف المباني في شرح حروف المعاني: المالقي (أحمد بن عبد النور)، تحقيق أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، (ط1)، 1975م.
- سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني، دراسة وتحقيق حسن هندراوي، دار القلم، دمشق ط1، 1985م.
- سمط الآلي في شرح أمالي القالي: أبو عبيد البكري (عبد الله بن عبد العزيز)، تحقيق عبد العزيز الميمني، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1936م.
- سنن الترميذي: (محمد بن عيسى) تحقيق الشيخ أحمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، 1418هـ.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تأليف ابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية (بيروت - لبنان)، ط 1 (1420 هـ - 2000 م).
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى "منهج السالك إلى ألفية ابن مالك": الأشموني (علي بن محمد)، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط1، 1955م.
- شرح ألفية بن مالك، إملاء محمد بن صالح العثيمين، دار ابن الجوزي (القاهرة)، ط 1 (1429 - 2008).

- شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية (بيروت - لبنان)، ط 1 (1421 هـ - 2000 م).
- شرح الرّضي على الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، جامعة خان يونس (بنغازي . ليبيا)، ط 2 (1996م).
- شرح شافية ابن الحاجب الإستراباذي (محمد بن الحسن)، مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي. حققها وضبط غريبها، وشرح مبهمها محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لاط ، 1982م.
- شرح شذور الذهب: ابن هشام (عبد الله جمال الدين بن يوسف)، رتبه وعلق عليه وشرح شواهده عبد الغني الدقر، دار الكتب العربية، ودار الكتاب، لاب، لاط، لات.
- شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي: تأليف عبد الله بن بري، تقديم وتحقيق عبيد مصطفى درويش. مراجعة محمد مهدي علام، مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، لاط 1985م.
- شرح شواهد المغني: السيوطي (عبد الرحمن بن أبي بكر)، وقف على طبعه وعلق حواشيه أحمد ظافر كوجان، لاط، لات.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: قدم له وضبطه وعلق حواشيه وأعرّب شواهده وفهرسه أحمد سليم الحمصي ومحمد أحمد القاسم. دار جروس، طرابلس (لبنان)، ط 1، 1991م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام(عبد الله جمال الدين بن يوسف)، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى) تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، ط 11، 1963م.
- شرح كافية ابن الحاجب. رضي الدين الإستراباذي. تحقيق أحمد السيد أحمد. المكتبة التوفيقية.

- شرح الكافية الشافية لابن مالك الطائي، تحقيق وتقديم عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث (مكة المكرمة - السعودية)، ط 1 (140هـ - 1982).
- شرح المفصل: ابن يعيش (يعيش بن علي)، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المتنبّي، القاهرة، لاط، لات.
- شرح هاشميات الكميت: ابن زيد الأسدي، تحقيق داود سلوم ونوري حمودي القيسي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، ط2، 1986م.
- الشيخ أبو بكر بن العربي التجيني المضايي الوهراني - حياته وآثاره - .
- الصاحبى فى فقه اللغة وسنن العرب فى كلامها: أحمد بن فارس، حققه وقدم له مصطفى الشويمى، منشورات مؤسسة بدران، منشورات مؤسسة بدران، (ط1)، 1964م.
- طبقات الشعراء: ابن المعتز (عبد الله بن المعتز)، تحقيق عبد الستار أحمد فراح، دار المعارف بمصر، لاط، 1976م.
- طبقات فحول الشعراء: محمد بن سلام الجمحي، قرأه وشرحه محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، لاط، لات.
- ظاهرة الإعراب فى النحو العربى وتطبيقها فى القرآن الكريم. د: أحمد سليمان ياقوت. ديوان المطبوعات الجامعية (الجزائر). ط 1 (1401هـ . 1981 م).
- العلامة الإعرابية فى الجملة بين القديم والحديث، محمد حماسة عبد اللطيف.
- فتح القريب المجيب إعراب شواهد مغنى اللبيب، محمد علي طه الدرّة، مكتبة الرازي (دمشق)، ط 2 (1984).
- القاموس المحيط مجد الدين الفيروزى أبادي. المؤسسة العربية للطباعة والنشر (بيروت).
- الكتاب: سيوبه (عمرو بن عثمان)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م.
- لسان العرب ابن منظور. تحقيق علي عبد الله الكبير. ومحمد أحمد حسب الله. وهاشم محمد الشاذلي. دار المعارف (القاهرة).

- اللّمع في العربية: صنعة أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق حسين محمد محمد شرف. عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1979م.
- المؤلف والمختلف للآمدي. تحقيق عبد الستار أحمد فراج. دار إحياء الكتب العربية. القاهرة (1381هـ . 1961م).
- مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤية بن العجاج. تصحيح وترتيب وليم بن الورد البروسي. دار ابن قتيبة (الكويت).
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح، عثمان بن جني. تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل سلبي. نشر لجنة إحياء التراث.
- مختار الصحاح. محمّد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي. إخراج دائرة المعاجم مكتبة لبنان (بيروت). ط(1986م).
- المسائل النحوية في كتاب فتح الباري بشرح صحيح البخاري. ناهد بنت عمر بن عبد الله العتيق. مكتبة الرشد (الرياض - السعودية). ط1 (1430 - 2009).
- مصابيح السنن فيما اتفق عليه رجال الصحيح والسنن، طالب عبد الرحمن بن أحمد، المؤسسة الوطنية للكتاب (الجزائر).
- مصطلحات النحو الكوفي، دراستها وتحليل مدلولاتها، عبد الله حمد الختران، (القاهرة . هجر للطباعة والنشر، 1990)،
- معجم الأدباء: (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، ياقوت الحموي الرومي، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1993، وطبعة دار إحياء التراث القديم في بيروت.
- معجم الشعراء: أنظر: المؤلف والمختلف.
- معجم قبائل العرب القديمة والحديثة (المستدرك)، عمر رضا كخالة، مؤسّسة الرسالة (بيروت)، ط8 (1418هـ . 1997م).

- معجم اللغة العربية المعاصرة. أحمد مختار عمر. عالم الكتب. ط 1 (1429-2008 م).
- المعجم المفصل في شواهد العربية: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت، ط 1، 1992م.
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة - دار الفرقان (بيروت)، ط 1 (1405هـ - 1985م).
- المعجم الوسيط. مجمع اللغة العربية. دار المعارف (مصر). ط (1393هـ - 1973م).
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب. ابن هشام الأنصاري. تحقيق عبد اللطيف محمد الخطيب. السلسلة التراثية.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: محمود بن أحمد العيني، مطبوع مع خزانة الأدب، دار صادر، لاط، لات.
- مقاييس اللغة: أحمد بن فارس. تحقيق عبد السلام محمد هارون. دار الجيل، بيروت، ط 1991م.
- المقتضب: المبرد (محمد بن يزيد)، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، لاط، لات.
- المقرب: ابن عصفور (علي بن مؤمن)، تحقيق عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري. مطبعة العاني، بغداد، 1391هـ.
- موسوعة النحو والصرف والإعراب، إميل بديع يعقوب، دار العلم للملايين (بيروت - لبنان)، ط 1 (198 م).
- النحو المصنّف، محمد عيد، مكتبة الشباب (القاهرة)، ط (1975).
- النحو الوافي، عبّاس حسن، مجمع اللغة العربية (القاهرة).
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر). نشر مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط 1، 1327هـ.

- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: ابن خلكان (أحمد بن محمد)، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت (1972 م).

- ثانياً: الرسائل الجامعية

- آراء السكاكي النحوية في كتابه مفتاح العلوم (دراسة في ضوء المنهج الوظيفي)، جامعة باتنة. رسالة ماجستير. 1430 هـ - 2009 م.

- تصريف الفعل لأبي بكر بن العربي، دراسة تحليلية في ضوء التراث الصرفي العربي، جامعة وهران (السانية)، رسالة ماجستير. 2008.

- الشواهد النحوية الشعرية عند أبي جعفر النحاس في مؤلفه (إعراب القرآن) دراسة وصفية، جامعة الخرطوم (السودان)، رسالة ماجستير. 2010.

- المسائل الصرفية في شرح الشواهد الشعرية عند أبي بكر بن العربي، جامعة وهران (السانية)، رسالة ماجستير، 2008.

- المطابقة في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم، جامعة البصرة (كلية الآداب)، رسالة ماجستير.

- ثالثاً: المجلات

- تقدير الحركات الإعرابية رؤية في ضوء التفكير الصوتي الصرفي. مجلة الأثر - مجلة الأدب واللغات - جامعة قاصدي مرياح ورقلة (الجزائر)، العدد الخامس، مارس 2006

- رابعاً: المكتبة الإلكترونية

- [Http://www.4esh.com](http://www.4esh.com).


- [www. Alukah.net](http://www.Alukah.net)

- خامساً: المخطوطات:

- شرح شواهد الأشموني، تأليف أبو بكر بن العربي الوهراني (مخطوط).

- شرح شواهد أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تأليف أبو بكر بن العربي الوهراني (مخطوط).

- شرح شواهد مغني اللبيب، تأليف أبو بكر بن العربي الوهراني (مخطوط).
- نبذة مختصرة من حياة الشيخ أبي بكر بن العربي (مخطوط).



فهرس
الموضوعات

الترقيم	الموضوعات	الصفحة
	مقدمة	أ
	أبو بكر بن العربي: نبذة عن حياته	1
أولاً	المولد والنشأة	1
1	المولد	1
2	النشأة	1
ثانياً	رحلته لطلب العلم	2 - 1
ثالثاً	شيوخه	3 - 2
رابعاً	تلامذته	3
خامساً	منهجه في علم النحو	4 - 3
سادساً	وفاته	4
	المدخل	6
أولاً	التعريف بمصطلحات البحث	6
1	تعريف العلامة: لغةً - اصطلاحاً	6
2	تعريف الإعراب: لغةً - اصطلاحاً	7 - 6
3	تعريف الشاهد: لغةً - اصطلاحاً	7
ثانياً	العلامة الإعرابية والشاهد الشعري	9 - 8
الفصل الأول	المرفوعات: الرفع لغةً - اصطلاحاً	12 - 10
أولاً	المبتدأ: تعريفه لغةً - اصطلاحاً	12
1	الابتداء بالنكرة	14 - 12
2	حذف المبتدأ	15 - 14
ثانياً	الخبر: تعريفه لغةً - اصطلاحاً	15
1	تقديم وتأخير الخبر	19 - 16
2	حذف الخبر	21 - 19
ثالثاً	الفاعل: تعريفه لغةً - اصطلاحاً	21
1	جرّ الفاعل	22
2	حذف الفاعل	23 - 22
3	تقديم الفاعل	25 - 24
4	المطابقة بين الفاعل وعامله	26 - 25

28 - 26	حذف الفاعل	5
29 - 28	نصب الفاعل	6
29	نائب الفاعل: تعريفه لغةً - اصطلاحاً	رابعاً
30 - 29	حكم إنابة غير المفعول به	1
31 - 30	اسم كان وأخواتها: تعريفه اصطلاحاً	خامساً
31	إعمال "برح، وإنفك، وفتى، وزال"	1
33 - 32	زيادة "كان"	2
33	حذف "كان"	3
34 - 33	حذف نون "كان"	4
34	اسم "ما، ولا، ولات" المشبهات بـ "ليس": تعريفه اصطلاحاً	سادساً
36 - 34	إعمال "ما"	1
38 - 37	خبر "إن" وأخواتها تعريفه: اصطلاحاً	سابعاً
39 - 38	اقتران خبر "إن" وأخواتها بـ "لام" الابتداء	1
39	التوابع: تعريفها لغةً - اصطلاحاً	ثامناً
40 - 39	النعته: تعريفه لغةً - اصطلاحاً	1
41 - 40	الإتباع والقطع في النعت	أ
42 - 41	البدل: تعريفه لغةً - اصطلاحاً	2
43 - 42	بدل الغلط	أ
44 - 43	العطف تعريفه لغةً - اصطلاحاً	3
45 - 44	تقدّم المعطوف بـ "الواو"	أ
51 - 50	المنصوبات: النصب لغةً - اصطلاحاً	الفصل الثاني
51	المفعول به: تعريفه اصطلاحاً	أولاً
53 - 51	نصب المفعول المثني بـ "الألف"	1
54 - 53	إلحاق "الباء" الزائدة بالمفعول	2
55 - 54	لزوم الفعل المتعدي	3
58 - 55	التنازع: تعريفه لغةً - اصطلاحاً	4
59 - 58	نصب المفعول بمحذوف	5
59	المفعول المطلق: تعريفه اصطلاحاً	ثانياً

62 – 60	حذف عامل المفعول المطلق	1
63 – 62	نائب المفعول المطلق	2
63	المفعول لأجله: تعريفه اصطلاحاً	ثالثاً
65 – 64	جرّ المفعول لأجله	1
66 – 65	جواز النصب والجرّ في المصدر	2
67 – 66	المفعول معه: تعريفه اصطلاحاً	رابعاً
69 – 67	عامل نصب المفعول معه	1
70 – 69	تقدّم المفعول معه على صاحبه	2
71 – 70	"الواو" بين العطف والمعيّة	3
72	الاستثناء: تعريفه: لغةً – اصطلاحاً	خامساً
74 – 72	حكم المستثنى	1
75 – 74	تقديم المستثنى	2
76 – 75	إهمال "إلا" المكرورة	3
77 – 76	حكم "إلا" التي بمعنى "غير"	4
79 – 77	خروج "سوى" عن الظرفية	5
79	النصب بـ "خلا"	6
81 - 80	النصب بـ "حاشا"	7
85	ملحق المنصوبات	الفصل الثالث
85	الحال: تعريفها لغةً – اصطلاحاً	أولاً
86 – 85	مجيء الحال نكرة	1
87 – 86	تقدّم الحال على صاحبه	2
88 - 87	تعدد الحال	3
89 – 88	الحال جملة	4
90 – 89	التمييز: تعريفه لغةً – اصطلاحاً	ثانياً
91 – 90	جرّ التمييز لفظاً	1
92	تقديم التمييز	2
93	التمييز والحال	3
94 – 93	اسم "إنّ" وأخواتها: تعريفه اصطلاحاً	ثالثاً

95 – 94	اعمال الحروف المشبّهة بالفعل	1
96 – 95	العطف بالرفع على منصوب	2
96	خبر أفعال المقاربة: تعريفه لغةً - اصطلاحاً	رابعاً
97	أفعال يجوز اقتران خبرها ب "أن"	1
98 – 97	أفعال يُمتنع اقتران خبرها ب "أن"	2
98	خبر "ما، ولا، ولات" المشبّهات ب "ليس": تعريفه اصطلاحاً	خامساً
99 – 98	زيادة "الباء" في خبر "لا"	1
99	أفعال القلوب: تعريفها اصطلاحاً	سادساً
101 - 99	إلغاء أفعال القلوب	1
102 – 101	تعليق الفعل القلبي	2
102	خبر "كان" وأخواتها: تعريفه اصطلاحاً	سابعاً
103 – 102	توسّط أخبار الأفعال الناقصة	1
104 - 103	النداء: تعريفه لغةً - اصطلاحاً	ثامناً
105 - 104	نصب النكرة المقصودة	1
107 – 105	نصب المنادى المفرد	2
108	الاستغاثة: تعريفها لغةً - اصطلاحاً	تاسعاً
109 – 108	كسر "لام" المستغاث	1
109	الندبة: تعريفها لغةً - اصطلاحاً	عاشراً
110 - 109	وصل "هاء" السكت بالمندوب	1
111 - 110	الترخيم تعريفه لغةً - اصطلاحاً	إحدى عشر
112	المضارع المنصوب: تعريفه لغةً - اصطلاحاً	اثنا عشر
113 – 112	الجزم ب "لن"	1
115 – 113	الرفع بعد "أن"	2
115	النصب ب "إذن"	3
118	المجرورات: الجزّ تعريفه لغةً - اصطلاحاً	الفصل الرابع
119	المجورور بالحرف	أولاً
120 – 119	الجزّ ب "كي"	1

121 – 120	الجُرُّب "علّ"	2
122	الجُرُّب "متى"	3
123 – 122	الجُرُّب "لولا"	4
124 – 123	الجُرُّب "خلا" و"عدّ"	5
124	حروف الجرّ المختصّة	6
125	رُبِّ	أ
127 – 126	الكاف	ب
127	حتّى	ج
128 – 127	حروف الجرّ الزائدة	7
128	زيادة الكاف	أ
129 - 128	زيادة اللام	ب
130 – 129	اسمية بعض حروف الجرّ	8
131 – 130	إهمال حروف الجرّ متّصلةً ب "ما"	9
133 – 131	إعمال "رُبِّ" محذوفة	10
135 – 133	الجرّ بمحذوف سوى "رُبِّ"	11
136	إجراء الموصول مجرى الاسماء الستّة	12
138 – 137	تتوین الممنوع من الصرف	13
139 – 138	غياب علم الجرّ من المجرور	14
140 – 139	الفصل بين الجارّ والمجرور	15
140	المجرور بالإضافة: تعريف الإضافة لغةً – اصطلاحاً	ثانياً
141	حذف "تاء" التانيث من المضاف	1
142	تتكبير المضاف	2
143 – 142	تعريف المضاف	3
144	تذكير المضاف	4
145 – 144	إظهار المضاف	5
147 – 145	إعراب وبناء "حين"	6
148 – 147	إضافة "لُدُن"	7
150 – 148	فصل المتضايفين	8
151 – 150	حذف ياء المتكلمّ المضافة	9

151	المجرور بالإتباع	ثالثاً
152 – 151	العطف بـ "كيف"	1
153 – 152	العطف بمنصوب على مجرور	2
153	العطف على الفعل باسم الفاعل	3
155	المجزومات: الجزم تعريفه لغةً – اصطلاحاً	الفصل الخامس
155	المجزوم بالحرف	أولاً
156 – 155	الفصل بين الجازم ومجزومه	1
157 – 156	رفع المضارع بعد أدوات الجزم	2
159	حذف المجزوم	3
159 - 158	النصب بـ "لم"	4
159	المجزوم بحرف الشرط: تعريفه لغةً – اصطلاحاً	ثانياً
161 - 159	رفع جواب الشرط بعد الماضي	1
161	حذف "الفاء" من جواب الشرط	2
161	اقتران فعل الجواب بـ "الفاء، أو الواو"	3
163 – 162	جزم الفعل بـ "عل"	4
165 – 164	الجزم بـ "أن" المصدرية	5
167 – 166	الجزم بـ "لو"	6
168 – 167	الجزم بـ "إذا"	7
170 – 168	الجزم بمحذوف	8
171 – 170	دخول "لا" الناهية و"لام" الطلبية على فعل المتكلم	9
171	الفصل بين "لا" ومجزومها	10
172	حذف جملة الشرط	11
179 - 178	نتائج البحث	
193 - 181	فهرس المصادر والمراجع	
207 - 195	فهرس الشواهد	
216 - 209	فهرس الموضوعات	

ملخص

تمّ الاعتماد في هذا البحث على ثلاثة مخطوطات قام الشيخ بن العربي بتأليفها شارحاً من خلالها ثلاثة مؤلفات تُعدُّ من أمّهات الكتب النحوية، وهي: "شرح شواهد الأشموني، وأوضح المسالك لألفية بن مالك، ومغني اللبيب عن كتب الأعراب" و عن فحوى المذكرة، فإنّ عنوانها والذي هو: "العلامة الإعرابية في شرح الشواهد الشعرية عند أبي بكر بن العربي" يُعدُّ ملخصاً لما ضمّته دقّتها، فقد جمع بين مضامين المدخل والفصول الخمسة ونتائج البحث. فالمدخل خُصّص للتعريف بمصطلحات العنوان، والشيخ أبي بكر بن العربي، في حين أنّ الفصول الخمسة والمعنونة على التوالي بـ: المرفوعات، و المنصوبات، وملحق المنصوبات، والمجرورات، والمجزومات، فقد ضمّت المسائل التي تطرّق لها ابن العربي بالشرح والتي لها صلة بموضوع المذكرة، وهو العلامة الإعرابية، ثمّ جاءت خاتمة البحث في شكل جملة من النتائج تمّ التّوصل إليها من خلال هذه الدراسة.

الكلمات المفتاحية:

العلامة؛ الإعراب؛ العلامة الإعرابية؛ الشاهد الشعريّ؛ أبو بكر بن العربي؛ المرفوعات؛ المنصوبات؛ المجرورات؛ المجزومات؛ النحو.

نوقشت يوم 29 جوان 2014